



مملكة الأردنّ الهاشمية

مجلس الأُمّة

مجلس النواب

الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثامن

محضر الجلسة التاسعة

المعقودة يوم الخميس ٢٢ رمضان ١٣٨٥ هـ الموافق ١٣ كانون ثاني ١٩٦٦ م

(الجلد ١٠)

(رقم العدد ٩)

جَدْوَلُ الْأَعْمَالِ

صفحة

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة ... (مواصلة) ٣١٠

٣١١

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات ... ٣١١

(٣) ٣١١

(مواصلة)

أ - معلقة النائب السيد عبد القادر الصالح

ب - معلقة النائب السيد عبد الرؤوف الفارس

خارج من جدول الاعمال

* تقرر ارسال برقية تعزية لجنس الأمة المحني بولاء الرئيس شاذلي انظر الولايم

مجلس النواب

صفحة

٣١١	ج - معلة النائب السيد معروف رباع
٣١٢ (موافقة)	د - محمد البرغوثي
٣١٢	هـ - حافظ الحمد الله
٣١٢	(٣) تلاوة الأوراق والكتب الواردة :
٣١٢ (موافقة)	أ - كتاب استقالة من عضوية اللجنة المالية مقدم من النائب السيد صلاح السحيمات .
٣١٢	ب - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٣٤٧) المتضمن ملخص برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤ - ١٩٧٠ .
٣٣٩	ج - كتاب معالي وزير الزراعة رقم ١٧٨ ومرفقه التقدير المتعلق بالخطبة الزراعية المقترحة لمدينة معان جوابا على الاقتراح رقم (٩) المقدم من النائب السيد ابراهيم كريشان .
٣٤١	د - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٢٥) ومرفقه كتاب معالي وزير المالية رقم (١٣١٣٧) جوابا على الاقتراح رقم (١٦) المقدم من النائبين السيدين علي الملكاوي ومحمد بشير الغزاوي
٣٤٢	هـ - كتاب سماحة قاضي القضاة رقم ٨٧٥٢ جوابا على الاقتراحين (٢٠١٣) المقدمين من النائبين السيدين كامل عريقات وعلي الدجاني
٣٤٣	و - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٢٤١٣) ومرفقه كتاب امين العاصمة رقم (١٤٣٠٩) جوابا على الشكوى رقم (٣) المقدمة من العريف السيد هلال مسعود .
٣٤٤	ز - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٩٢) ومرفقه كتاب معالي وزير المالية الاراضي رقم (٢٥٠٣) جوابا على الشكوى رقم (٥) المقدمة من السيد جمعة علي ابو خزيمة .
٣٤٤	ح - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٢٢١٣٧) ومرفقه كتاب معالي وزير الداخلية رقم ٢٩١٨٣ جوابا على الشكوى رقم (٩) المقدمة من عشيرة الشنابلة في المفرق .

صفحة

٣٤٥	ط - جواب معالي وزير الاشغال العامة رقم (٨٤٥٧) جواباً على الشكوى رقم (٢٠) المقدمة من السادة شاهر عريبات ورفقاه من السلط .
٣٤٦	ي - جواب دولة رئيس الوزراء رقم (٣١٠) ومرفقه جواب مدير عام سلطة المياه المركزية رقم (١) على الاقتراح رقم (٢٤) المقدم من النائب السيد سليمان القضاة .
٣٤٦	٤ - الاقتراحات
٣٤٦	أ - اقتراح برغبة رقم (٥٧) مقدم من النائب السيد محمد سعيد يونس بموضوعات طلب تعديل الفقرة (ع) من المادة (٢٥) من قانون الانتخابات النيابية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ .
٣٤٧	ب - اقتراح برغبة رقم (٥٨) مقدم من النائب ابراهيم كريشان بموضوع وضع الحصص اللازمة في الميزانية القادمة لبناء مدارس ثانوية واعدايه للثلاث في محافظة معان .
٣٤٨	ج - اقتراح برغبة رقم (٥٩) مقدم من النائب السيد ابراهيم كريشان بموضوع وضع الحصص اللازمة في الميزانية القادمة لاحداث عيادات صحية لبعض قرى محافظة معان .
٣٤٨	د - اقتراح برغبة رقم (٦٠) مقدم من عشرة نواب بموضوع طلب تعديل الفقرة (ي) من البند (٣) من المادة التاسعة من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ .
٣٤٩	هـ - اقتراح برغبة رقم (٦١) مقدم من واحد وعشرين نائبا بموضوع وضع صيغة مشروع قانون يسمى مشروع قانون منع سريلان التقدم على حقوق العرب في المنطقة المحتلة من فلسطين .
٣٥١	و - اقتراح برغبة رقم (٦٢) مقدم من النائب السيد علي الملكاوي بموضوع طلب وضع تشريع شامل لقضايا الزور والاختلاس لصيانة اموال الدولة .

(أحيلت هذه الاقتراحات للحكومة مباشرة)

٣٤٦

صحيفة

٣٥١

ز - اقتراح برغبة رقم (٦٣) مقدم من النائب السيد محمد سعيد يونس
بموضوع فتح عيادات صحية في بعض قرى قضائي طولكرم وقلقيلية

٣٥٢

ح - اقتراح برغبة رقم (٦٤) مقدم من النائب السيد حمزه الشريدة
بموضوع تنفيذ بعض مطالب لبلدة دير ابي سعيد .

٣٥٢

ط - اقتراح برغبة رقم (٦٥) مقدم من النائب السيد حمزة الشريدة
بموضوع فرض دوام معين على مأموري الشعب البريدية في
قرى اللاواء الشمالي .

٣٥٣

ى - اقتراح برغبة رقم (٦٦) مقدم من النائب السيد حمزه الشريدة
بموضوع بناء مأذنة لمسجد بلدة دير ابي سعيد مع بناء دائرة
للاوقاف فيها .

٣٥٣

ك - اقتراح برغبة رقم (٦٧) مقدم من النائب السيد حمزه الشريدة
بموضوع ترفيع قضاء الكوره الى لواء واعادة النظر في ربط
بعض القرى واعادتها الى ما كانت عليه في السابق .

٣٥٤

ل - اقتراح برغبة رقم (٦٨) مقدم من النائب السيد حمزه الشريدة
بموضوع اصلاح واعادة بناء مدرسة اناث دير ابي سعيد .

٣٥٤

م - اقتراح برغبة رقم (٦٩) مقدم من النائب السيد حمزه الشريدة
بموضوع وضع الخصصات اللازمة في الميزانية القادمة لفتح
عيادات صحية في بعض قرى قضاء الكوره مع بناء مستشفى
في بلدة دير ابي سعيد .

٣٥٥

هـ - الاسئلة والاجوبة

٣٥٥

أ - اجواب دولة رئيس الوزراء رقم (٢٢٤٦١) ومرفقه جواب
معالي وزير الاقتصاد الوطني رقم ٤/١/٨١٠ على السؤال رقم
(٨) المقدم من نائب السلط السيد شاكرا الطعيمة .

٣٥٦

ب - اجواب دولة رئيس الوزراء رقم (٢٩٢) ومرفقه جواب معالي
وزير الداخلية رقم (٥٠٦) جواباً على السؤال رقم (٢١)
المقدم من نائب عمان معالي السيد عبد الرحمن خليفه .

(احيات هذه الامور - تراحات الحكومات - مباشرة)

صحيفة

٣٥٨

٦ - قرار اللجنة المالية رقم (٢) حول تقرير ديوان المحاسبة الرابع عشر

٣٦١

٧ - مناقشة تقرير ديوان المحاسبة الرابع عشر

٣٦١

ناقشه حضرات النواب المحترمين :

٣٦١

أ - نائب الكرك السيد صلاح السحيات : وعن النواب الساده :

٣٦٢

ب - نائب اربد فضيلة الشيخ الاستاذ علي المكاوي

٣٦٥

ج - نائب عمان فضيلة الشيخ الاستاذ عبد الباقي جمو

٣٦٨

د - نائب عجلون السيد سلمان القضاة

٣٦٩

هـ - نائب عمان معالي السيد وصفي مرزا

٣٧٠

و - نائب السلط السيد محمد الخشبان

٣٧٠

ز - دولة رئيس الوزراء

٣٧٠

ح - نائب عمان معالي السيد خالد الحاج حسن

٣٧١

ط - نائب الكرك معالي السيد صالح الحياي

٣٧١

ي - دولة رئيس الوزراء

٣٧١

ك - كلمة نائب اربد السيد حمزة الشريدة

٣٧٢

ل - دولة رئيس الوزراء

٣٧٤

م - رئيس ديوان المحاسبة

٣٧٥

ن - مناقشات لبعض النواب المحترمين

٣٧٧

س - قرار اللجنة المالية والتوصيات النهائية المرسلة للحكومة

٣٨٢

٨ - قرار اللجنة المالية رقم (٣) بشأن

٣٨٢

أ - القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون ضريبة
الحرس الوطني .

٣٨٣

ب - القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون البندول
الحكومة وارسل لمجلس الاعيان

٥٨٥

٩ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (٣) حول البيان الوارد من المجلس
الاجل لاتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية فيما يتعلق بالحرب
الدائرة في فينتنام

٥٨٥

١٠ - اجاب معالي وزير الاقتصاد ودولة رئيس الوزراء على السؤال رقم (١٠) للزوج في ١٩٦٥/١١/٢٨ لنائب فضيلة الشيخ
عبد الباقي جمو بشركة ميكروم لتنفيذ من البترول وقد اكتمل النائب بالمهرب .

٣٥٨

صحيفة

- ١٠- قرار اللجنة الادارية رقم (٣) بشأن بعض العرائض والشكاوى ... (ووفق على ما ورد فيه ٣٨٧ وارسل للحكومة)
- ١١- احالة القوانين التالية الواردة من الحكومة للجان المختصة ... ٣٨٨
- أ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٣٠ (ووفق على استعجال النظر فيه وعليه كما ورد من حول استعجال النظر في مشروع قانون مؤسسة الاقراض الزراعي المعدل لسنة ١٩٦٦)
- ب - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٣٨٨ تاريخ ١٩٦٦/١/١٠ (ووفق على استعجال النظر فيه وبعد المناقشة تقرر احالته الى اللجنة القانونية لتقديم تقريرها حوله بعد عطلة عيد الفطر المبارك)
- ١٢- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة ... (لم يعين) ٣٩٢

مجلس النواب

مجلس النواب

اجتمع المجلس علنا وبمصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة ظهراً من يوم الخميس الواقع في ١٩٦٦/١/١٣ برئاسة السيد عاكف الفايز رئيس المجلس وبحضور أمين عام مجلس الامة الامتاذ هاني خير .

وتغيب باجازه السيد احمد محمود حجة .
وتغيب معتمدا السادة : عبد القادر الصالح ، عبد الرؤوف الفارس ، معروف رباع ، حافظ الحمد لله ،
وتغيب بدون معذرة السادة : محمد الفزاوي ، يوسف التكروري ، الدكتور قاسم الريمساوي ، عيسى عقل .

وحضر من الحكومة -

دولة السيد وصفي التل رئيس الوزراء ووزير الدفاع .

معالي السيد عز الدين المقتي وزير المالية .
معالي الدكتور حازم نسيه وزير الخارجية .
معالي السيد عبد الوهاب المجالي وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

معالي السيد فضل الدلقموني وزير المواصلات برفق بريس .

معالي الدكتور احمد ابو قوره وزير الصحة .
معالي السيد ذوقان الهنداوي وزير التربية والتعليم

معالي السيد يحيى الحطيط وزير الاشغال العامة
معالي السيد حاتم الزعبي وزير الاقتصاد الوطني
معالي السيد جريس حدادين وزير العدلية .
معالي السيد سعيد الدجاني وزير الدولة .
ميادة الشريف عبد الحميد شرف وزير الاعلام
معالي السيد اسماعيل حجازي وزير الزراعة .
معالي الدكتور نصفت كمال وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

كما حضر رئيس ديوان المحاسبة عطوفة الامتاذ محمد اديب العامري .

افتتاح الجلسة

الرئيس :

النصاب قانوني ، أعلن افتتاح الجلسة باسم الله الرحمن الرحيم ، نبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس :

يتلى محضر الجلسة السابقة

الجميع :

نصادق على ما جاء فيه ونفسي الامين العام من تلاوته .

السيد الدجاني نائب الرئيس

معالي الرئيس

قبل الدخول في جدول اعمال الجلسة ، ارجو ان يوافق المجلس الكريم على ارسال برقية تهنئة الى

هذه هي الاصل

مجلس الامة الهندي بمناسبة وفاة الرئيس (شاستري) وان يقف المجلس دقيقة حداد واحدة وذلك مشاركة منا للشعب الهندي الصديق بعصابه بوفاة زعيمه ورئيس وزرائه ، وانما بين الشعوب العربية وبين الهند من صلات تؤيد هذه المشاركة .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على اقتراح السيد الدجاني ؟
الجميع : موافقون .

• (وهنا وقف المجلس دقيقة واحدة حدادا على الرئيس شاستري كما تقرر ارسال برقية انظار وقائع العدد)

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات
الرئيس :

ارجو من الامين العام تلاوة الاجازات والاعتذارات الواردة .

(ا)

الامين العام :

معالي رئيس مجلس النواب - عمان
ارجو المبدرة لعدم تمكيني من حضور جلسة الغد .

١٩٦٦/١/١٣
عبدالقادر الصالح
نائب نابلين

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟
الجميع : موافقون .

• تقررته البرقية بالرفق بالوقت بتهاية هذا المبد

(ب)

الامين العام :

معالي رئيس مجلس النواب المكرم
تحية واحترام

ارجو قبول معذرتي عن حضور الجلسة .
واقبلوا احترامي .

١٩٦٦/١/١٣
عبد الرؤوف فارس
نائب نابلين

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون .

(ج)

الامين العام :

معالي رئيس مجلس النواب المكرم
تحية واحترام - ارجو قبول معذرتي عن حضور الجلسة .

واقبلوا احترامي .

١٩٦٦/١/١٣
معروف رياح
نائب جنين

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون .

(ا)

الامين العام :

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
استنادا الى الماده (٣٦) من النظام الداخلي لا يحق للعضو ان يكون عضوا في اكثر من لجنين وفي اتي عضو في اللجنة القانونية وفي اللجنة الخارجية وفي اللجنة المالية ، فاني استقيل من عضوية اللجنة المالية وارجو ان يوافق المجلس على قبولها ولكم فائق شكرى واحترامي

١٩٦٦/١/٤ .

نائب لواء الكرك
صلاح السحيات

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول الاستقالة ؟

الجميع : موافقون

(ب)

الامين العام :

الرقم ٣٤٧/١/٦٧/٣١
التاريخ ١٩٦٦/١/٨

معالي رئيس مجلس النواب

أرسل لمعاليكم (١٠٠) نسخة من ملخص برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٧٠/١٩٦٤ ، رجاء توزيعه على النواب المحترمين لدراسته ومن ثم إحالته الى مجلس النواب في الاسبوع المقبل .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
وصلي التل

(د)

الامين العام :

معالي رئيس مجلس النواب - عمان
اعتذر عن الحضور بسبب مرضي وارجو التوفيق للجميع

١٩٦٦/١/١٣
محمد البرغوثي
رام الله

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون .

(هـ)

الامين العام :

معالي رئيس مجلس النواب المكرم - عمان
اعتذر عن حضور جلسة اليوم بسبب المرض وتقبلوا خالص الاحترام

١٩٦٦/١/١٣
حافظ الحمد الله
نائب طولكرم

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون .

٣ - تلاوة الاوراق وللكتب الواردة

الرئيس :

ارجو من عطوفة الامين العام تلاوة الاوراق والكتب الواردة .

هكذا من الفصل

الرئيس :

باعتقادي ان لا ضرورة لتلاوته لانه قد وزع على جميع الاعضاء وارى ان يعتبر وكأنه قد تلي الجميع : موافقون .

الرئيس :

اذن لا بد من تعيين جلسة لبحته

- اصوات يحال الى لجنة -

دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع :

لا لزوم لتحويله لاية لجنة ، والمطلوب من الاخوان حضرات النواب المحترمين تلاوته بعمق ،

وعليهم تحضير استلهم وملاحظاتهم ، كما ارجو من معالي رئيس المجلس ان يعين جلسة خاصة لمناقشة هذا الملخص فقط .

اصوات بعد رمضان

الرئيس :

اذن لا ضرورة لتحويله لاية لجنة وسأعين جلسة خاصة لمناقشته بعد رمضان وعطلة العيد .

(وهذا هو نص الملخص برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤ - ١٩٧٠)

ملخص برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية

١٩٦٤ - ١٩٧٠



لقد تأثر الاردن بالمشكلات الجسيمة التي نجمت عن احداث عام ١٩٤٨ . ففي مدى شهور قليلة ازداد سكان الاردن الى ثلاثة اضعافهم تقريبا دون ان يقابل ذلك زيادة في موارده . وقد واجهت الاردن ضرورة تحويل تجارتها وخطوط مواصلاته نحو بلادنا ، اذ كانت هذه جميعها تتجه قبل سنة ١٩٤٨ غربا نحو شاطئ البحر الابيض المتوسط حيث الموانئ والمطارات والطرق والسكك الحديدية الحديثة ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية . وكان من اثر هذا الضغط الذي واجهه الاردن ان اضطر لتنمية القطاعات الاساسية لاقتصاده في مدة وجيزة تلك التنمية التي استغرق انجاز مثلها اجيال عديدة في معظم البلاد الاخرى .

الا ان الاردن ما فتئ يواجه مشاكل اقتصادية رئيسية نوجزها فيما يلي :-

١ - الميزان التجاري

يواجه الاردن عجزا مزمنيا في ميزانه التجاري . ففي سنة ١٩٦١ بلغت قيمة البضائع والخدمات المصدرة ٢٧٪ من قيمة البضائع والخدمات المستوردة ، بينما زادت هذه النسبة الى ٢٣٪ في سنة ١٩٦٣ :

٢ - مستوى المعونة للموارة

ان ظروف الاردن الاقتصادية الاساسية جعلته يعتمد كثيرا على العون الخارجي الذي يشمل المعونة المنظمة لتغطية النفقات الدورية المتكررة للحكومة الاردنية . فمن مجموع ايرادات الحكومة المقدرة بمبلغ ٣٧٦ مليون دينار للسنة المالية ٦٤/٦٣ بلغت المعونة للموارة ١٤ مليون دينار اي ٣٧٪ منها ، في حين شكلت هبات قروض التنمية وقدرها ٦٤٤ مليون دينار ١٧٪ وعليه تكون الايرادات المحلية قد بلغت ٤٦٪ فقط من مجموع الايراد الحكومي للسنة المالية ذاتها .

٣ - متوسط دخل الفرد

بالرغم من الزيادات الكبيرة التي طرأت على الدخل القومي في السنوات الاخيرة فان متوسط دخل الفرد السنوي ما زال منخفضا . ففي عام ١٩٦٣ بلغ متوسط الانتاج القومي الاجمالي ٧٥ دينار للفرد الواحد وهو رقم منخفض اذا ما قورن بمتوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة وبعض البلدان النامية رغم انه يقرب من ضعفي الرقم في سنة ١٩٥٦ .

٤ - نسبة البطالة

لقد بين التعداد العام للسكان عام ١٩٦١ ، بان ٧٪ فقط من السكان « العاملين اقتصاديا » كانوا يبحثون عن عمل . واذا ما اضفنا الى ذلك الذكور الذين هم في سن ١٥-٦٤ وغير العاملين اقتصاديا نجد ان البطالة بلغت ١٢-١٤٪ من مجموع القوى العاملة للذكور سنة ١٩٦١ .

وعلاوة على ما تقدم فان الاقتصاد الاردني الذي تغلب عليه الصيغة الزراعية يعمل حوالي ثلث سكانه في الزراعة بينما لا يشكل الدخل الزراعي اكثر من ٢٠٪ من الانتاج المحلي الاجمالي بسبب عدم انتظام سقوط الامطار وضيق الرقعة المزروعة . اضف الى ذلك ضيق السوق الاردني وضالته ، وارده الطبيعية وقلة الخبرات الفنية المتوفرة .

اهداف برنامج السنوات السبع

لهذه الاسباب مجتمعة ورغبة من الحكومة في تنمية وتطوير الاقتصاد الاردني فقد قام مجلس الاعمار بوضع برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ليحقق الاهداف العامة التالية :-
اولا- تخفيض العجز في الميزان التجاري تخفيضا كبيرا وكذلك تخفيض الاعباء على المعونة للموارة بقدر ما يتنى للاردن تحمله :

١٩٦٤ - ١٩٧٠

ثانياً- زيادة دخل الفرد بالسرعة الممكنة وبشكل يتفق مع الهدف الأول .

ثالثاً- تخفيض مستوى البطالة .

هذا ويشتمل البرنامج على مشاريع متكاملة في كافة الحقول الاقتصادية الخاصة منها والعامة ، وان البرنامج وهو يرسم الخطوات القمالة لاسير قدما نحو الاستقلال الاقتصادي والنمو ، ليؤكد بشكل واضح ضرورة الحد من الزيادة في الاستهلاك الخاص والعامة ، وضرورة زيادة الاستثمارات الرأسمالية ضمن اطار المحافظة على الحرية الاقتصادية الفردية ، وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تنمية الاقتصاد ، تحفزه فرص الربح المتوقع وتسنده الحكومة وتدعمه .

ويتوخى البرنامج زيادة الانتاج القومي من ١٣٧ مليون دينار سنة ١٩٦٣ الى ٢٢٦ مليون دينار سنة ١٩٧٠ اي بواقع ٦٥٪ خلال السنوات ١٩٦٤ - ١٩٧٠ . وكذلك تخفيض العجز في الميزان التجاري من ٤١ مليون دينار سنة ١٩٦٣ الى ٢٤ مليون دينار سنة ١٩٧٠ بحيث تشكل نسبة هذا العجز ١١٪ من اجمالي الانتاج القومي بدلا من ٣٠٪ كما كان الحال سنة ١٩٦٣ . كما يتوخى البرنامج تخفيض العون المباشر للموازنة الى مستوى ٤٣٪ عما كان عليه سنة ١٩٦٣ . وستزداد فرص العمل خلال فترة البرنامج بمعدل ٥٪ في السنة .

ولتحقيق هذه الاهداف يدعو البرنامج الى :

١ - الحد من زيادة الاستهلاك الخاص بحيث لا تتعدى ٤٪ سنويا منها ٣٪ تمثل الزيادة في السكان وواحد بالمائة لرفع متوسط مستوى المعيشة للفرد . وعليه سيرتفع الانفاق على الاستهلاك الخاص من ١١٦ مليون دينار سنة ١٩٦٣ الى ١٥٣ دينار سنة ١٩٧٠ .

٢ - الحد من التزايد الشديد في النفقات المتكررة للحكومة المركزية بحيث ترتفع من ٣٣ مليون دينار للعام المالي ١٩٦٣/٦٤ الى ٤١ مليون دينار فقط للعام المالي ١٩٧٠ . وكذلك الحد من التزايد الشديد في النفقات المتكررة للحكومات المحلية بحيث تزداد من ٦ ر ١ مليون دينار سنة ١٩٦٣ الى ٢٤ مليون دينار فقط سنة ١٩٧٠ .

٣ - الزيادة في الاستثمارات الرأسمالية للقطاعين الخاص والعامة من ١٨٧ مليون دينار عام ١٩٦٣ الى ٤٢٣ مليون دينار سنة ١٩٧٠ - بحيث يبلغ مجموع الاستثمارات التي سيقوم بها القطاع الخاص والعامة خلال فترة البرنامج ٢٧٤ مليون دينار موزعا على النشاطات الاقتصادية على الوجه التالي :

اجمالي الاستثمارات الرأسمالية العامة والخاصة خلال مدة برنامج السنوات السبع

(بالآلاف الديناري)

النشاط الاقتصادي	القطاع العام الحكومات المركزية والحكومات المحلية	القطاع الخاص
الزراعة والمياه (بما في ذلك مشاريع مياه الحكومات المحلية)	٥٧٩٤٠	١٦٢٧٠
السياحة (بما في ذلك بناء الفنادق)	٢٧٩٥	٩٧٠٠
التصنيع والكهرباء	٧٥٨٩	٢٢٦٤٥
الصناعة والكهرباء	٥٨٣٢	١٠٩٨٠
الطرق والسكك والموانئ والطيران	٣٤٩٣٢	-
المواصلات / بريد و برق وهاتف	٥٨١٠	-
الترية والتعليم (بما في ذلك المدينة الرياضية)	٤٣٢٨	٣١٢٥
الصحة والشؤون الاجتماعية	٢٣٦٥	٧٣٥
التجارة والخدمات	-	٧٠٧٠
المساكن والانشاءات المختلفة (بما في ذلك مشاريع الحكومات المحلية)	١٦٤٩٤	٣١٧٢٠
معدات النقل	-	١٢٣٠٠
استثمارات اخرى غير مخصصة	٧٥٧١	١٤٦٥٠
المجموع	١٤٥٦٥٦	١٢٩١٩٥

٤ - أ (زيادة الصادرات الأردنية من السلع الزراعية والتعدينية والصناعية من ٦٠٦ مليون دينار سنة ١٩٦٣ الى حوالي ٢٤٠ مليون دينار سنة ١٩٧٠ .

ب (زيادة الدخل من السياحة والخدمات الاخرى من ١٣٧ مليون دينار سنة ١٩٦٣ الى حوالي ٣٥٢ مليون دينار سنة ١٩٧٠ .

ج (زيادة الدخل من الاردنيين في الخارج ومن الفوائد والارباح ومن شركات البترول العاملة في الاردن من ٨٦٦ مليون دينار سنة ١٩٦٣ الى ١١٠ مليون دينار سنة ١٩٧٠ .

د (وعليه سيرتفع مجموع الدخل من الصادرات من السلع والخدمات والتحويلات والمداخيل الاخرى من ٢٨٨ مليون دينار سنة ١٩٦٣ الى ٧٠٢ مليون دينار سنة ١٩٧٠ .

١٤٥٦٥٦

هـ - زيادة المستوردات بنسبة اقل من الزيادة في الصادرات خلال فترة البرنامج بحيث :-

أ (ترتفع قيمة البضائع المستوردة من ٥٣٧ مليون دينار سنة ١٩٦٤ الى ٦٩٥ مليون دينار سنة ١٩٧٠ .

ب (يستعمل الجزء الاكبر من هذه الزيادة من اجل استيراد السلع الانتاجية او الاستثمارية .

ج (واذا اضيفت الزيادة المتوقعة في المدفوعات الخارجية الاخرى يتوقع ان تزداد قيمة المستوردات من البضائع والخدمات من ٦١١ مليون دينار سنة ١٩٦٣ الى ٨٣٠ مليون دينار سنة ١٩٧٠ .

٦ - يتضح من الفقرتين ٤ (د) وهـ (ج) ان نسبة الصادرات من السلع والخدمات الى المستوردات من السلع والخدمات سترتفع من ٤٧٪ سنة ١٩٦٣ الى ٨٥٪ سنة ١٩٧٠ .

البرامج القطاعية

وفيما يلي موجز لمختلف البرامج القطاعية المدرجة في خطة السنوات السبع للتنمية الاقتصادية :

١ - السياسة المالية

يعتبر البرنامج المالي الضريبي وسيلة غير مباشرة يمكن ان تستعملها الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي بوجه عام ولتنفيذ برنامج السنوات السبع بوجه خاص ، الأمر الذي يدعو الى الاهتمام بالنقاط التالية اثناء فترة البرنامج :

أ (تقييد نمو الاتفاق الاستهلاكي وخصوصاً على الكاليات .

ب (رفع مستوى الادخار الخاص وتوجيهه نحو الاستثمار المنتج .

ج (تحقيق زيادة ضئيلة في النفقات الحكومية المتكررة .

د (زيادة حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

هـ (زيادة الصادرات وتقييد زيادة المستوردات .

و (زيادة الاقتراض الحكومي لتغطية الفرق بين إيرادات الحكومة ونفقاتها المتكررة الرأسمالية ويدعو البرنامج المالي الى ما يلي :

أ (برنامج الاتفاق

زيادة النفقات المتكررة للحكومة زيادة طفيفة مطردة من ٣٣٢ مليون دينار سنة ١٩٦٣ الى ٤١١ مليون سنة ١٩٧٠ . أما النفقات الرأسمالية للحكومة فستبلغ ٦٢ مليون دينار سنة ١٩٦٣ ثم ترتفع الى ٢٩٨ مليون دينار سنة ١٩٦٧ . ويبلغها ١٥٣ مليون دينار سنة ١٩٧٠ .

ب (البرنامج الضريبي

يهدف البرنامج الضريبي الى تقليل التأثير السيء على الاستثمار المحلي وتخفيض استهلاك الكاليات الى أقصى حد مستطاع وتشجيع الاستثمار الاجنبي . ومن اجل بلوغ هذه الاهداف فان البرنامج المالي يقترح ما يلي :-

١ (وضع قانون ضريبة دخل جديد تشتمل قاعدته على جميع المداخل بما في ذلك المكاسب الرأسمالية والدخل الزراعي وحصص ارباح الاسهم والارباح والفوائد التي تأتي من خارج الأردن وزيادة فئات اقواس الدخل العالية ووضع ضريبة على ارباح الشركات المساهمة :

٢ (إلغاء قانون المالكين والمستأجرين الحالي خلال مدة تنفيذ البرنامج واستبداله بتشريع جديد لتصبح بموجبه ضريبة الابنية والأراضي ضمن مناطق التنظيم والبلديات مصدراً أكبر للإيرادات .

٣ (تقرر في سنة ١٩٦٥ ضريبة على الكاليات المستوردة والمنتجة محلياً وتزداد الضريبة على ملح الطعام بحيث توفر إيراداً معقولاً .

٤ (يجب الشروع في فرض ضريبة المبيعات والضرائب على انتقال التركات والموارث في سنة ١٩٦٧ حتى تكمل حلقة نظام الضرائب في الأردن .

٥ (زيادة رسوم الموائف والبرقيات في وقت مبكر من سنة ١٩٦٥ .

٦ (استبدال قانون تحصيل الاموال الاميرية الحالي بقانون آخر ذي فعالية كبيرة .

٧ (تأمين زيادة إيرادات الحكومات المحلية .

٨ (المباشرة ببيع سندات دين حكومية ابتداء من سنة ١٩٦٦ ، وزيادة القروض الخارجية .

٢ - الادارة الحكومية

لما كان التطوير الاقتصادي التقدمي يتوقف على عوامل كثيرة متغيرة التخطيط الفعال والتمويل الكافي ومدى الكفاءة في الاعمال الاقتصادية الخاصة والعامة في التطوير فان هذا يؤكد الدور الحاسم الذي تضطلع به الحكومة وما يجب ان تنسم به من التبصر وحسن التنسيق والفعالية في مختلف اوجه نشاطاتها ، لذا فان مشروع السنوات السبع قد افرد فصلاً خاصاً يتعلق بعلاقات الوزارات والدوائر الحكومية وما يجب ان تكون عليه صلة هذه الوزارات والدوائر بعضها مع البعض الآخر ويتناول هذا الفصل عدداً من مجالات الادارة الحكومية التي تعتبر ضرورية .

لقد ابرز هذا الفصل الاقتراحات التالية :

أ (مجلس الاعمار والادارة الحكومية

١ (إعادة تكوين مجلس الاعمار وذلك بتعيين وزراء من بين اعضاءه .

٢ (تكليف مجلس الاعمار بتقديم المشورة الاقتصادية المنتظمة الى مجلس الوزراء .

٣ (تكليف مجلس الاعمار بمشؤولية المفاوضات مع الأمم المتحدة بصدد المعونات الفنية :

١٣ كانون الثاني ١٩٦٦

٤ (اضافة الصيغة الرسمية على العلاقات بين دائرة الموازنة ومجلس الاعمار وفق الخطوط التالية :-

- أ (تستشار دائرة الموازنة قبل توقيع اية اتفاقية للمعونة الفنية .
ب (يستشار المجلس خلال اعداد الموازنة السنوية كما تعطى له فرصة تقييم المسد الذي تصل اليه الموازنة في توفير الاموال لمشاريع الخطة الداخلة في البرنامج وتقييم السياسة المالية التي تنطوي عليها الموازنة .
٥ (اضافة الصيغة الرسمية على العلاقات بين الوزارات ومجلس الاعمار .
٦ (تعيين لجنة لدراسة الوضع الأمثل لدائرة الاحصاءات على ضوء نمو جهاز السدولة بحيث تضم اللجنة ممثلا عن وزارة الاقتصاد الوطني وآخر عن مجلس الاعمار .
٧ (توحيد الخدمات الجيولوجية والمعدنية المبرمة حاليا في عدة مؤسسات ودوائر .
٨ (قيام كل وزارة بمسؤولية دراسة وتحسين اساليب تنظيمها الخاصة واجراءاتها .

ب (دائرة الموازنة

- ١ (تقوية جهاز الموازنة . وحيث ان هذه الدائرة ، في اعمالها ونشاطاتها اليومية والسنوية ، تعتبر كجهاز للتخطيط القصير الاجل وكراقب مالي ، لذا فان دائرة الموازنة قبل كل دوائر الحكومة الاخرى يجب ان ترتبط ارتباطا وثيقا بمهمة التخطيط على جميع المستويات وفي مختلف الظروف بما يستدعي تقوية جهازها للقيام بهذه المساعي المزدوجة .
٢ (تحسين جياة الضرائب والتبكير في اقفال الحسابات .

ج (شؤون الموظفين وشؤون اخرى

- ١ (توسيع واعادة تنظيم ديوان الموظفين بحيث تنشأ فيه سبعة اقسام رئيسية وقسم آخر صغير لشؤون الادارة الداخلية للبيحة .
٢ (دراسة هيكل الرواتب والتقاعد .
٣ (زيادة ساعات العمل في الحكومة .
٤ (بما ان القوى البشرية هي المورد الطبيعي الاساسي للاردن باوسع معاني الكلمة لذا يجب قيام فريق دائم لتخطيط القوى البشرية اما داخل ديوان الموظفين او بمساهمة كبيرة في تأسيسه وعملياته .

د (الادارة القضائية

نظرا الى ان الخطة ترمي الى توسيع التجارة الداخلية عن طريق زيادة الانتاج وكذلك الى توسيع التجارة الخارجية والاستثمار فان كل ذلك سيزيد في الخلافات التجارية التي تتطلب التحكيم والمفاوضة . لذا يقترح مشروع السبع ايجاد لجنة قانونية تكون مهمتها مراجعة الهيكل القضائي الحالي والاجراءات من ناحية علاقتها بالنشاطات التجارية الناتجة عن الاقتصاد الاخضر بالعمو على ان يستعين هذه اللجنة بتجارب البلدان العربية والاسلامية الاخرى بهذا الصدد .

٣ - الزراعة

يعتبر القطاع الزراعي من اهم قطاعات الاقتصاد الاردني اذ يوفر العمل لأكثر من ثلث القوى العاملة رغم ان صافي الدخل الزراعي بلغ حوالي ١٧٪ فقط من اجمالي الناتج القومي خلال المدة ١٩٥٩ - ١٩٦١ كما ان انتاج المناطق المروية يؤلف حوالي ٣٠٪ من اجمالي الانتاج الزراعي . وتتلخص اهداف القطاع الزراعي فيما يلي :-

- ١ (زيادة مجموع الانتاج من المحاصيل الرئيسية .
٢ (زيادة انتاج لحوم الدواجن والاسماك والمنتجات الحيوانية للحد من الاستيراد .
٣ (زراعة المزيد من الكروم والزيتون والاشجار المثمرة ودراسة إمكانات ادخال محاصيل جديدة .
٤ (تحسين وسائل التسويق عن طريق زيادة الصادرات .
٥ (الحد من انجراف التربة ووقاية مساقط المياه والتوسع في الترحيح .

أ (برنامج البحث العلمي

يؤكد البرنامج بصفة خاصة على ضرورة تقوية دائرة الابحاث العلمية الزراعية وتحسين اوضاع العاملين فيها لضمان استقرارهم واستمرارهم في العمل كما يدعو الى حصر الابحاث في المجالات التي تتناول التنمية الزراعية في صورة مباشرة . وهناك ٢٤ مشروعا للابحاث يستقوم هذه الدائرة بانجازها خلال فترة البرنامج وهذه اهمها :-

- ١ (القيام بتجارب مقارنة لاصناف البندورة وانواع الخضار الاخرى ووسائل الزراعة الحديثة لزيادة الانتاج .
٢ (مسح حشري عام لانواع دودة التبانود وطرق مكافحتها .
٣ (القيام بتجارب ابحاث الحبوب لانتخاب الاصناف المقاومة للجفاف وتهجينها .
٤ (انتخاب افضل الآلات الزراعية والدورات والمحاصيل الملائمة للبيئة الجافة .
٥ (اجراء دراسة شاملة لانتاج التبغ وطرق تحفيته .
٦ (اجراء دراسة شاملة لدرجة خصب التربة في المناطق القروية بغية حفظ مستوى خصبها .
٧ (القيام بابحاث للاعلاف ضمن الدورة الزراعية في المناطق المروية والبعلىة .
٨ (مقارنة انتاج الحليب واصناف المواشي المختلفة خاصة الابقار الحلوب والابقار الشامية .
٩ (توسيع نطاق الابحاث على الاغنام العوامي والماعز البلدي في محطتي الوالة والفجيس في المناطق الجافة .
١٠ (دراسة إمكانات تربية الاسماك في المياه العذبة .
١١ (انشاء قسم خاص للابحاث الاقتصادية الزراعية يقوم باجراء الدراسات الخاصة التي تتعلق بادارة المزارع وتكاليف وانتاجية المحاصيل المختلفة واهميتها تأثير عوامل الانتاج المختلفة على حجم وقيمة الانتاج .

هكذا
من
القطاع

ب- برنامج الارشاد الزراعي

يدعو البرنامج الى زيادة كفاءة المرشدين الزراعيين بايادهم في دورات تدريبية للخارج مع الاكثار من الدورات التدريبية المحلية في مركز التدريب الخاص بهسم والتابع لقسم الارشاد . وفي خلال فترة البرنامج سيوفد الكثيرون من المرشدين الزراعيين الى الخارج للتدريب والاختصاص كما ينص البرنامج على انشاء قسم للتوعية الزراعية والمساهمة مع الدوائر المختصة في مشروع الاعاءة الرضي لمنطقة قناة الغور الشرقية والاشراف على مشروع اصلاح وتهيئة الاراضي الجديدة للزراعة في تلك المنطقة بالتعاون مع الجمعيات التعاونية .

ج- برنامج قسم الفلاحة والبستنة

يدعو البرنامج الى زيادة الخدمات المقدمة للمزارعين عن طريق تنمية برامج انتاج وتوزيع البندورة المحسنة وانتاج الغراس مع تخصيص المشاتل الحكومية في انتاج نوع او نوعين من الغراس وذلك لزيادة فعالية هذه المشاتل وتأسيس مشاتل جديدة في الطفيلة واخرى لانتاج فسائل النخيل في منطقة الغور وتطوير مشتل الفصيل لسد حاجة التنمية المنتظرة في زراعة الكرمه والزيتون ، وتهيئة المزارعين والجمعيات التعاونية للقيام بمهمة انتاج الغراس ومساعدتهم بالقروض والارشادات الفنية على ان تنسحب الوزارة من هذا الحقل تدريجيا .

د- برنامج الاحصاءات الزراعية

يهدف هذا البرنامج الى احلال طريقة العينة في الاحصاءات الزراعية بدلا من طريقة تقدير المساحات المتبعة حاليا .

هـ- برنامج تنمية الثروة الحيوانية

يدعو البرنامج الى زيادة اعداد الاغنام والى رفع معدل صافي وزن الحيوانات المدبوحة عن طريق سن القوانين اللازمة لهذه الغاية وتشجيع الجمعيات التعاونية لانتاج اللحوم في مختلف مناطق المملكة وتخصيص المناطق الصحراوية التي يجري استصلاحها لانتاج الاعلاف اللازمة لدعم مشاريع الثروة الحيوانية وزيادة الانتاج من اللحوم والمنتجات الحيوانية .

اما بالنسبة للباقر فان الخطة تقضي بتخفيض اعدادها خاصة في المناطق الحرجية بغية وقف تدهور المراعي والحراج وتنظيم الرعي بهذه المناطق يمكن مع مرور الوقت من عودة هذه المراعي الى حالتها الطبيعية ومن ادخال الاغنام اليها بدلا من الماعز ، وهذا ولا ينتظر ان يحصل تقدم ملموس في انتاج لحوم الابقار لقلة انتاج الاعلاف الخضراء وفلة الطلب عليها حاليا . ومع ذلك التغييرات المتوقعة في العادات الاستهلاكية للسكان في صورة عامة قد تؤدي الى زيادة الطلب على لحوم الابقار في المستقبل .

وحيث ان ممكنات زيادة انتاج اللحوم في المجالات السابق ذكرها خلال فترة الخطة محدودة لذا فان التركيز سيكون في صورة خاصة على زيادة الانتاج من لحوم الدواجن والاسماك . وفي حين ان التوسع في انتاج لحوم الدواجن لا يحتاج سوى القليل من التشجيع نظرا لاقبال المزارعين عليه وتطوره بسرعة فائقة فان القطاع العام سيعمل على دعم شركة مصائد الاسماك واعدادها بالقروض لزيادة كميات الاسماك المصطادة من مياه البحر الاحمر عن طريق تحسين وسائل الصيد وشراء قوارب حديثة وعقد الاتفاقيات مع الدول العربية الواقعة على البحر الاحمر للحصول على امتيازات للصيد في مياهها الاقليمية او تقديم التسهيلات لصالح الاسماك الاردنية في حالة اللجوء الى موانئها .

ومن اجل المحافظة على الثروة الحيوانية فان البرنامج يقضي بزيادة عدد الاطباء البيطريين وزيادة ملموسة وانشاء عشر عيادات بيطرية ثابتة في المراكز الرئيسية وتزويد دائرة البيطرة بست عيادات بيطرية متنقلة للعمل في المناطق الصحراوية واعداد المختبرات البيطرية لانتاج معظم انواع الفحاشات اللازمة في سنة ١٩٧٠ .

و- برنامج الحراج وحفظ التربة

نظراً لتعرض معظم مناطق المملكة لعوامل انجراف التربة والرعي غير المنتظم وتحويل مناطق الرعي الطبيعية الى اراض زراعية في المناطق الجافة نتيجة لشدة الحاجة الى الحصول على الارض الزراعية وادخال الجرارات ، الامر الذي ادى الى تدهور كبير في مصادر الغذاء الحيواني وفقدان التربة الزراعية ، لذا فان الخطة تؤكد في صورة خاصة على ضرورة العمل لوقف عملية التدهور هذه عن طريق منع زراعة الحبوب في المناطق التي يقل معدل سقوط الامطار فيها عن ٢٠٠ مم واعادة تحويلها الى مراعي طبيعية وكذلك تخرج بعض المناطق المعرضة لانجراف تربتها ووقاية مساقط المياه خاصة في الاديبة المناخمة لقناة الغور الشرقية التي سيتم بناء سدود عليها لجمع مياه الفيضانات ، وتبلغ مساحة هذه الاديبة ١٥٧٣ كيلو متراً مربعاً .

ز- برنامج التسويق الزراعي

سيأخذ مكتب التسويق الزراعي على عاتقه بالتعاون مع هيئة الصندوق الخاص بالامم المتحدة مهمة دراسة الاسواق المحلية وسن القوانين اللازمة لاعادة تنظيمها وكذلك الاسواق الخارجية وممكنات التصدير اليها وتوعية المصانيل والمنتجات الزراعية المطلوبة لهذه الاسواق وينص البرنامج على توحيد المقاييس والمكاييل في الاردن خلال فترة الخطة وقد يوشى بالتخطيط لانشاء ثلاث مراكز للفرز والتبئة لمضغيات والخضار والفواكه في مراكز الشونة ووادي اليابس وحلحول واقامة معهد خاص لتدريب الفنيين وانباء المزارعين على وسائل التسويق الزراعي وطرقه .

مكتبة
مجلس النواب

ح - برنامج مؤسسة الاقراض الزراعي

نظرا الى الحاجة الماسة الى رأس المال للاستثمار في هذا القطاع يقتضي البرنامج زيادة حجم القروض المتوسطة والطويلة الاجل التي تقدمها مؤسسة الاقراض الزراعي عن طريق الحصول على قروض طويلة الاجل للمؤسسة بشروط سهلة من مصادر التمويل الخارجية .

ط - الجمعيات التعاونية

تدعو الخطة الى دعم الجمعيات التعاونية الزراعية عن طريق زيادة عددها الحالي وزيادة عدد المستفيدين لهذه الجمعيات وزيادة حجم القرض السنوي المعطى للعضو من معدله الحالي هذا بالإضافة الى تشكيل عدد من الجمعيات للتسويق والاغراض الاخرى وبعض الاتحادات لهذه الجمعيات .

٤ - المياه

يشمل برنامج المياه ما يلي : -

أ - اتمام مشروع قناة الغور الشرقية

ب - مشروع البرمبوك الكبير

يتألف مشروع الزموك الكبير من ثلاثة اقسام وهي انشاء السدود وانشاء اقنية الري وبناء المنشآت لتوليد الطاقة الكهربائية :

ويطلب برنامج السدود وإنشاء سدين أولهما في موقع الخثيبه بحيث يبلغ ارتفاعه ١٠٠ متر وتبلغ سعته ٢١٠ مليون متر مكعب من الماء وثانيهما في موقع المتارون بحيث لا تقل سعته عن ٣٥٠ مليون متر مكعب من الماء.

وتستدعي الحاجة تعلية جوانب قناة الغور الشرقية لتستوعب ضعف كمية المياه التي تستوعبها حالياً وتمديد القناة مسافة ٣٥ كيلو متراً إضافياً لتصل الى البحر الميت بحيث يصبح طول القناة ١٠٥ كيلومتر. وترتأ ذلك إنشاء قناة جديدة طولها ٦٠ كيلو متراً موازية للقناة الرئيسية مسعتها ١٦ متراً مكعباً في الثانية ، كما يتطلب للمشروع إنشاء سيففون لنقل المياه عبر نهر الأردن من الغور الشرقي الى الغور الغربي في نقطة بالقرب من مزرع علا وتمديد قناة رئيسية في الغور لري اراضيها التي يبلغ طولها ٥٠ كيلو متراً كما يتطلب المشروع إنشاء اقبية فرعية وشبكة توزيع وإنشاء مراكز الضخ في الأماكن التي لا يمكن فيها بطريق الزراعة ويوصي المشروع بالشاء محطات لتوليد الكهرباء في موقع الشرة الشمالية طاقته ٣٠ ميجاوات واخرى في موقع القارون.

جـ - سلطنة المياه المركزية

١ - تحسين مصادر المياه السطحية الحالية

تهدف هذه المشاريع الى استغلال كيات المياه المتوفرة حاليا الى اقصى حشد ممكن وذلك لحماية البنايع الصغيرة الموجودة وتطويرها وتركيب مستزمات الشرب للسكان والحيوانات عليها ، وكذلك انشاء الاقنية اللازمة لايصال الماء الى الاراضي الزراعية واصلاح السبرك وحفر الآبار ومد المدن الكبرى بالمياه وانشاء مشاريع مياه للقرى وانشاء شبكات مياه حديثة في عدد من المدن والبلديات الصغيرة .

٢ - الدراسات الجيولوجية والهيدروجية للمياه الجوفية

يشمل برنامج سلطة المياه المركزية اجراء مسح كامل للمياه الجوفية العميقة التي تعتمد توفرها في الضفة الشرقية من الاردن .

وتشمل الدراسة قطاعا مساحته ٦٠,٠٠٠ كيلو مترا مربعا يقع بين حدود المملكة العربية السعودية جنوبا ونهر الرقاع شمالا. والغاية من هذه الدراسة هي معرفة المناطق التي تنزفر فيها المياه الجوفية بكميات كافية وقابلة للاستغلال لأغراض الزراعة والصناعة والشرب. وتقدر المادة اللازمة لهذه الدراسة بأربع سنوات يباشر بعدها بالتنفيذ.

٣ - بناء سدين في وادي شعيب والكفرين :

وستقوم سلطة المياه المركزية ببناء سدين على اودية شعيب والكفرين خارج منطقة القناة لحجز مياه الفيضانات في فصل الشتاء واستعمالها لري ما مساحته ١٥ الف دونم من الاراضي :

٥ - السياحة

تعتبر الأردن من الاقطار السياحية المهمة في العالم لانها تضم مجموعة من الاماكن والمواقع الأثرية والدينية التي اذا ما استغلت الاستغلال الأمثل حققت علما للبلد مكاسب جمة .

ان الاردن الذي بدأ بدراسة هذا المورد الوفير في مستهل هذا العقد يحتاج الى كثير من التضييحات المادية لرفع مستوى السياحة وبالتالي استغلال مواردها استغلالا كافيا يضمن للاردن دخلا مستمرا يتناسب مع اهمية ما يحويه من اماكن مقدسة وآثار.

لذلك فقد أولت الحكومة قطاع السياحة في مشروع النهوض السبع وأقرت غايتها وتضمنت أهداف البرنامج السياحي ما يلي :-

05-11-17-00

١ - زيادة مجموع عدد السياح الوافدين الى الاردن من ٣٢٣ر٥٠٠ سائح في سنة ١٩٦٣ الى ٨٢٧ر٣٠٠ سائح في سنة ١٩٧٠ .

٢ - زيادة معدل اقامة السياح في الاردن من ثلاثة ايام الى اربعة ايام ونصف للسائح الاميركي ومن ثلاثة ايام الى اربعة ايام للسائح غير الاميركي .

٣ - زيادة الانفاق الاجمالي للسائح من ٦ ملايين دينار في سنة ١٩٦٣ الى ٢٦ر٥ مليون دينار في سنة ١٩٧٠ . ويتطلب تحقيق هذه الاهداف تنفيذ ما يلي : -

أ - دعم وتقوية سلطة السياحة عن طريق مضاعفة موظفيها وتدريبهم في الخارج على الفن السياحي وازالة اقسام جديدة تتعلق بامور الادارة والمعلومات العامة والتصوير والفن والانتاج مع ما تتطلبه هذه الاقسام من معدات واللات .

ب - دعم وتقوية دائرة الآثار عن طريق زيادة موظفيها وتدريبهم في الخارج وتزويد الدائرة بمعدات مختلفة .

ج - القيام بالدعاية في الخارج لجلب السياح الى الاردن ذلك لأن اعلام السائح على الاماكن السياحية الجلبية في الاردن أمر ضروري لزيادة عدد السياح، وعليه يتوقف مدى نجاح مشروع تنمية السياحة . ويدعو هذا الى القيام بعدة امور وانشاء مكاتب استعلامات وتصميم لوحات دعائية والاشراك في المعارض والاسواق الدولية والدعاية بواسطة الصحف والمجلات والتعاون مع مكاتب السياحة والسفر العالمية .

د - اعداد تسهيلات فندقية اضافية لاستيعاب الزيادة التوقعية في عدد الزائرين وزيادة متوسط مدة اقامتهم في الاردن . وقد قدر عدد الغرف الواجب اضافتها خلال السنوات السبع بمقدار ٣٣٧٨ غرفة مزدوجة تقدر تكاليف الغرفة منها بـ ٣٠٠٠ دينار وسيمول اغلبها من القطاع الخاص .

هـ - علاوة على الاقترحات السابقة فهناك ايضا عدة امور يجب ان تؤخذ بالحسبان اذا ما اريد لبرامج السياحة الانمائية ان تأتي أكلها ومنها انشاء مدرسة الاذلاء السياحيين وشرطة السياحة وتنظيم وتطوير برامج خاصة ومهرجانات للسياح وتحسين اوضاع البلديات التي تعتبر مرآة لتقدم البلد .

يضاف الى ذلك انه يجب على الدوائر المسؤولة ان تعد برامج واسعة لصيانة وترميم الاماكن التاريخية والابنية والانشاءات التذكارية والآثرية التي هي من اهم الامور التي تجلب السياح الى الاردن .

و - بناء استراحات سياحية تتوفر فيها التسهيلات اللازمة للنوم في كل من الكرك والازرق ووادي رم وفي الطريق الصحراوي وغيرها .

٦ - التعدين

ان الموارد المعدنية في الاردن المستغلة حالياً على نطاق تجاري هي الفوسفات والرخام والملح . من اجل تحقيق تحسن ملحوظ في وضع ميزان المدفوعات في سنة ١٩٧٠ يعول الاردن كثيراً على انتاج وتصدير المعادن، وهذا يشمل زيادة انتاج الفوسفات زيادة كبيرة والبدء في الانتاج سنة ١٩٦٨ وزيادة قيمة صادرات الرخام . وبما ان العنصر المستورد في انتاج هذه المواد ضئيل فان الزيادات في الصادرات ستجمل من الممكن احداث تحسن كبير في وضع ميزان المدفوعات الاردني .

وبالاضافة الى معادن الفوسفات والبوتاس والرخام التي تنتج حالياً / او التي اجتازت مرحلة اعداد وتدقيق دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية منها يوجد عدد من الموارد المعدنية لأخرى التي يمكن استغلالها اذا اثبتت الدراسات جدواها الاقتصادية .

ثم ان اهداف البرنامج تشمل مواصلة عملية المسح الجيولوجي العام للاردن لجميع الاغراض وتخصيص الخرائط الجيولوجية التفصيلية للمناطق التي تبت فيها وجود الموارد المعدنية والقيام بالتنقيب الجيوفيزيائي والجيوكيميائي وغيرها ، ومن ثم القيام باعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمناطق التي يحتمل وجود المعادن فيها . هذا بالاضافة الى توسيع انتاج الفوسفات والبوتاس كما ذكر اعلاه .

٧ - الصناعة

استهلك الأردن في عام ١٩٦١ ما قيمته ٣٩ مليون دينار من السلع الاستهلاكية المصنوعة استورد منها ما قيمته ١٥٣ مليون دينار . اما الانتاج المحلي الاجمالي فبلغت قيمته ٢٦ مليون دينار صدر منه ما قيمته ١٨ مليون دينار . ان هذا القطاع اذن هو الذي يفسر بوضوح وجود العجز في الميزان التجاري . وبالقدر الذي تسدل فيه مستوردات السلع الاستهلاكية على المداخيل الشخصية فان الزيادات الاخيرة كما خطط لها في البرنامج ستزيد فجوة العجز في ميزان المدفوعات مسالم يتوسع الانتاج المحلي ليحل محل المستوردات او ليزيد الصادرات . ان مثل هذا التوسع في الانتاج هو هدف القطاع الصناعي .

يواجه الأردن عقبتين محددتين في التنمية الصناعية وهما النقص في المواد الخام المحلية وصغر السوق المحلي . ويقابل هذا انخفاض تكلفة العمالة انتاجية القوة العاملة وتسهيلات وسائل النقل والعلاقات التجارية الوطيدة مع البلدان المجاورة . فبالرغم من ان العقبة الكبرى في التنمية الصناعية كانت الافتقار الى التمويل ، فان القدرة على القيام بالمشروعات هو امر يشترط كثيراً من حيث مساهمة هذا القطاع مساهمة فعالة في تحقيق الاهداف الشاملة لخطة السنوات السبع .

والواقع ان الخطة لا تقترض حصول توسيع هائل في الصناعة وسيكتفي بممكنات الحد من الزيادة في استيراد البضائع الاستهلاكية .

مركز البحث

ان اساس خطة الصناعة هو الدراسة الاقتصادية لجدوى الصناعات من نواحي نمط الاستهلاك واحتمال استبدال المستوردات بصناعات محلية والانتاج الاقتصادي والمتطلبات الرأسمالية .

ولغايات البرنامج قسمت الصناعات التي ستنشأ خلال فترة البرنامج الى ستة قطاعات فرعية هي :-

الاغذية والاعلاف ، المشروبات والتبغ ، المنسوجات والالبسة ، الفلزات غير الحديدية مصفات البترول . . . ثم منتجات اخرى .

وللتعرض بالصناعة في المملكة فلقد تضمن مشروع السنوات السبع الاقترحات التالية :-

أ (اعادة تنظيم وتوسيع وزارة الاقتصاد الوطني وتأسيس دائرة للصناعة ذات قسم للترخيص والاحصائيات وتقديم المشورة .

ب (انشاء مؤسسة للمقاييس تتبع وزارة الاقتصاد الوطني .

ج (اعادة تنظيم دائرة الجمارك والمكوس من اجل تعجيل اجراءات التحصيل

د (زيادة ملاك الموظفين في وزارة الاقتصاد الوطني والجمارك .

هـ (تنشيط الصناعة الاردنية عن طريق تعيين ملحقين تجاريين في الدول الاجنبية .

و (تعديل القوانين التي تؤثر في التنمية الصناعية .

ز (توفير قروض كافية للمشاريع الصناعية .

ح (ايجاد بنك انماء صناعي بموارد مالية كافية لتقديم القروض للصناعة والسياحة .

٨ - النقل

ان الاهداف الرئيسية في قطاع النقل هي تشجيع السياحة وتوفير وسائل النقل الرخيص الواردات والصادرات . وهناك مشاريع يجب اتمامها حتى تدعم الخطة وتحقق اهدافها .

١ (تمديد طريق تصل بين مشروع البوتاس في الصافي وميناء العقبة .

٢ (اتمام بناء خط سكة حديد تصل بين مواقع الفوسفات في الحسا والرصيفة وميناء العقبة .

٣ (زيادة طاقة وسائل التحميل في ميناء العقبة من اجل الصادرات المخطط لها .

٤ (توسيع وتحسين المطارات الحالية .

اما المشاريع التي ينبغي تنفيذها ضمن برنامج السنوات السبع فهي :-

١ (توسيع وتحسين التسهيلات في مطاري القدس وعمان وفتح مستواها وتجهيزها بالموظفين الاكفاء والمعدات الفنية الممتازة .

ب (تحسين تسهيلات ومعدات الارصاد الجوية لتأمين سلامة الملاحة الجوية والبحرية واقامة الزراعة .

ج (اكمال شبكة الطرق الرئيسية التي تساعد على نقل المنتجات الزراعية الاردنية وربط موقع البوتاس في الصافي مع ميناء العقبة وربط المواقع السياحية مع المدن الرئيسية الاردنية وانشاء طرق فرعية .

د (توفير التسهيلات الكافية في ميناء العقبة لتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير .

هـ (وصل السكة الحديدية بميناء العقبة ورفع مستوى الخطوط الحديدية وتجهيزاتها وتجديد عرباتها .

٩ - المواصلات

أ - المواصلات السلكية واللاسلكية

يقترح البرنامج تعيين لجنة خاصة تضم موظفا كبيرا واحدا عن كل من وزارة المواصلات ومجلس الاعمار ودائرة الموازنة وديوان الموظفين وتكون مهمتها اعادة تنظيم العمليات الادارية والحسابية والفنية الخاصة بمصلحة المواصلات وبعد ان تفرغ هذه اللجنة من مسؤولياتها بما في ذلك انجاز التغييرات والتنظيمات المقترحة تقدم تقريرها النهائي الى وزير المواصلات الذي بدوره يعطي القرار النهائي بايجاد شركة مواصلات سلكية ولاسلكية تكون اهدافها توفير الخدمات التالية :

١ (خدمة فعالة للمشاركين باعادة تنظيم الاعمال الاقسام الادارية والحسابية والفنية في الوزارة .

٢ (عائدات على رأس المال المستثمر لا تقل عن ٦٪ .

٣ (زيادة عدد الموانئ بنسبة ٥٠٪ خلال فترة تنفيذ الخطة .

ب - الخدمات البريدية

يقترح زيادة عدد المراكز البريدية خلال فترة تنفيذ الخطة بما يتناسب والاهداف التالية :

١ (توفير خدمات فعالة لتلبية حاجات تزايد السكان .

٢ (انشاء صناديق التوفير البريدية .

ج - اذاعة المملكة الاردنية الهاشمية

ان الهدف الرئيسي لبرنامج الاذاعة هو نشر الثقافة العامة في البلد . ويوجد في البلاد الآن حوالي ٢٩٠ الف جهاز راڊيو تقوم بهلا العرض . وبما ان الاذاعة يهملها ان تسمع برامجها في البلاد العربية المجاورة يقترح ما يلي :-

١ (تركيب وحدة ارسال بقوة قدرها ١٠٠ كيلو واط .

٢ (انشاء شبكات اذاعية في وحدات متباعدة للاذاعات الخارجية .

مكتبة
مجلس النواب

٣ (إنشاء ستوديو كبير في عمان .

٤ (تركيب شبكات طوايح آلية وهواتف بين القصور ومكتب رئيس الوزراء وستوديوهات الاذاعة . ورصد مبلغ اضافي يكفي لشراء قطع الغيار اللازمة لكل من السنوات المالية ١٩٦٤/٦٥ ، ١٩٦٥/٦٦ ، ١٩٦٦/٦٧ ، ١٩٦٧/٦٨ ، ١٩٦٨/٦٩ ، ١٩٦٩/٧٠ ورصد مبلغ اضافي آخر يكفي لمشروع سنة ١٩٧٠/١٩٧١ .

٥ (تركيب جهاز ارسال على الموجة المتوسطة مع وحدة كهربائية للطوارئ . وهذا لا يتطلب تكاليف رأسمالية اضافية خلال مدة البرنامج .

١٠- الطاقة الكهربائية

يعتبر توفر القوى الكهربائية توفراً كافياً بسعر رخيص عاملاً أساسياً في التنمية الاقتصادية وفي تحسين احوال المعيشة وغالباً ما ينظر الى معدل استهلاك الفرد للطاقة الكهربائية باعتباره من مقاييس التطور الاقتصادي وقد بلغ معدل استهلاك الفرد في الاردن من الطاقة الكهربائية عام ١٩٦٢/٦٣ قرابة ٥٦٥ ك.و.س بينما كان في لبنان ٣٤٦ ك.و.س . وفي العراق ١٥٠ ك.و.س وفي مصر ١١٦ ك.و.س واما سوريا فكان معدل استهلاك الفرد هناك ٨٨ ك.و.س . من هذا ودلت الدراسات التي اجرتها الشركة الهندسية الاستشارية الالمانية لاهير على ان ٢٥٪ فقط من سكان الاردن كانوا يتمتعون بفوائد الطاقة الكهربائية في عام ١٩٦٢ .

قدر تقرير لاهير لعام ١٩٦٣ بان مشتريات القوة الكهربائية في عام ١٩٧١ في المنطقة الشالية (اي الضفة الغربية بكاملها والضفة الشرقية من شمال مادبا) بـ ٣٠٤ ملايين كيلوواط ساعة . وقدر الاستهلاك في القطاع الجنوبي بما في ذلك مشروع القوسفات والبوتاس بـ ٨١ مليون كيلوواط ساعة بحيث يعادل ٣٨٥ مليون كيلوواط ساعة للاردن بكامله .

ولقد اوصى تقرير لاهير بما يلي :-

١ - بناء محطة مركزية لبخار الحاراري في الزرقاء على مقربة من مصفاة البترول ذات طاقه قد تصل الى ٦٠ الف كيلو واط بحلول عام ١٩٧١ .

٢ - بناء جهاز نقل اولي ذي ١١٠ الف كيلو واط على شكل شبكة تصل عمان والقلمين و نابلس واربد وتمتد الى مشروع اليرموك حين اتمامه .

٣ - استبدال بعض محطات الديزل الموجودة منحه توسيعها حسب الضرورة من ناحية حملها الاقصى .

٤ - اغلاق محطات التوليد الصغيرة الباقية وغير الاقتصادية وتوفير خطوط التوزيع الثانوية ذات الـ ٣٣ الف كيلو واط من اجل توفير القوة الكهربائية بالجملة .

٥ - وضع برنامج معتدل للكهربة القري بواسطة خطوط ذات ٣٣ الف كيلو واط بحيث تزود بالكهرباء حوالي ثلث القري - غير المزودة حالياً بها بحلول عام ١٩٧١ .

٦ - توفير شبكة كهربائية منفصلة صغيرة ذات ٣٣ الف كيلو واط تربط الصافي والحسام مع الطفيلة والكرك بحيث تستمد الكهرباء من محطة قوة الكهرباء المخطط لشركة البوتاس العربية في الصافي وبعد دراسة تحليلية دقيقة للعوامل المؤثرة في تنظيم توريد الكهرباء العامة طرح ثلاث صيغ بديلة لتنظيم البديل - أ - التوحيد التام لصناعة الكهرباء تحت اشراف سلطة عامة مسؤولة امام الحكومة .

البديل - ب - الدمج التام لصناعة الكهرباء في شركة واحدة .

البديل - ج - التوليد المركزي والنقل الرئيسي تحت اشراف سلطة عامة مسؤولة امام الحكومة وقد ذكر برنامج السنوات السبع بأنه في حالة عدم تطبيق البديل (ج) فسيؤخذ بالبديل (أ) وسيعمل على توسيع قسم الكهرباء بوزارة الاقتصاد الوطني للتمكن من متابعة ومراقبة التوليد والنقل والتوزيع والعدادات وسيقوم بأعمال الادارة والشؤون القانونية والمالية وبشكل خاص سياسة التسعير كما وانه سينشأ مجلس استشاري ليناقش جميع الشؤون المتعلقة بتوريد الكهرباء .

١١- التربية والتعليم

من اجل تحقيق هذا البرنامج يجب عمل ما يلي :

١ - زيادة الانتساب المدرسي في المرحلتين الابتدائية والاعدادية بحيث يصل الى ٨٥٪ من البنين والبنات من فئة سن ٦ - ١٤ سنة في عام ١٩٧٠ - ١٩٧١

٢ - اجازة التعليم لمعلمي المدارس الابتدائية والاعدادية عن طريق توسيع مركز عمان المذكور وتأسيس مركز تأهيل المعلمين وتوجيه ٧٥ من مناهج الدورات الصيفية للحصول على اجازة التعليم وتأسيس مراكز لتوفير الدروس المسائية المعتمدة وتقديم التسهيلات الممكنة لمعلمي ومعلميات المدارس الثانوية على اكمال تعليمهم بالمراسلة والدورات الصيفية والبعثات والافادة من موارد الجامعات واجازة معلمي ومعلميات معاهد المعلمين والمعلميات عن طريق زيادة عدد البعثات واعطائهم اجازات دراسية وتشجيع الدورات الصيفية للدراسات العليا ورفع المؤهلات العلمية للموظفين المهنيين في الوزارة عن طريق الدورات التربوية المحلية والدورات الصيفية والبعثات

٣ - توحيد وتوسيع معاهد المعلمين والمعلميات الستة عن طريق توحيد هذه المعاهد في معهدين للمعلمين في عمان وحواضر ومعهدين للمعلميات في رام الله وعجلون وزيادة سعتها وتوسيع كلية الحسين الزراعية عن طريق تأسيس دائرة ذات برنامج ملته ستان لتخريج معلمي علوم المرحلة الاعدادية والاستمرار في اعداد معلمين زراعيين للمرحلة الاعدادية ومرشدين زراعيين وتوسيع مجسوع الانتساب للكلية وزيادة عدد المعلمين وتخرج معلمات عام في معهد المعلميات في رام الله عن طريق اعداد برنامج لمعلمات ومختبرات جديدة في المعهد المذكور ومنح علاوات خاصة لمعلمي معاهد المعلمين والمعلميات حسب مؤهلاتهم العلمية وتعيين لجنة ارتباط ثقافية خاصة تعمل على جعل البعثات المعتمدة المكتسبة في معاهد المعلمين والمعلميات الاردنية قابلة للتحويل الى الجامعات العربية والجامعات الاخرى في المنطقة .

هكذا في الفصل

٤ - إعادة تنظيم وزارة التربية والتعليم عن طريق إصدار نظام لتشكيلات الوزارة ونظام لتشكيلات مكاتب المديرين حتى يتمكن الجهاز الإداري من تنفيذ هذا البرنامج والتكبير في إصدار تقرير اللجنة العليا للمناهج والكتب المدرسية حتى يتسنى إنجاز طرح الكتب المدرسية لتأليف ثم طبعها وتوزيعها في آذار من كل سنة .

٥ - إعداد برنامج لشراء أراضي تشيد عليها ابنة مدرسة عن طريق رصد أموال في الموازنة السنوية لشراء الأراضي المطلوبة وإنشاء ابنة مدرسة جديدة عن طريق الاتفاق الرأسمالي ووضع مواصفات الابنة وطرحها للمستثمرين في القطاع الخاص من أجل المناقصة عليها واختيار أرخص العطاءات واستئجار الابنة بعد إتمام بنائها بموجب عقود طويلة الأجل مع حق الخيار بالشراء .

٦ - إتمام وتوسيع المدرستين الثانويتين الصناعيتين في القدس ونابلس وتوسيع المدرسة الثانوية الصناعية في أربد عن طريق رصد الأموال اللازمة وتجهيز التعليم الثانوي الأكاديمي وتنويع وتوسيع التعليم المهني بدلا منه عن طريق تحويل معهد المعلمين في بيت حنينا إلى معهد عال لإدارة الأعمال وفتح مدرسة زراعية في كل من الحصن ووادي اليابس وتوسيع المدارس الزراعية الموجودة في العروب والربة والشولك وتأسيس مدرسة صناعية في الزرقاء وتأسيس مدرسة ثانوية مهنية للبنات في عمان وأخرى في القدس .

٧ - تدشين برنامج للصحة المدرسية تقوم به ممرضات في كل لواء تحت إشراف طبيب في الوزارة وإضافة عدد من الأطباء بعد ذلك وتلبية حاجات الطلبة الثقافية والاجتماعية والبدنية عن طريق تنفيذ مشاريع تجريبية في التربية البدنية والموسيقى والفنون والمسرح وإضافة مادة التخصص والتربية الفنية وتأسيس معهد آخر خاص لتخريج معلمين في التريسة البدنية للمرحلة الالزامية وتخفيض عدد الاميين البالغين عن طريق فتح عدد من المراكز التعليمية لهم تستفيد من الهياكل التدريسية الموجودة التي سيطلب اليها القيام بتدريس ساعات إضافية في مقابل علاوات إضافية .

١٢ - الصحة العامة

يشتمل قطاع الصحة العامة الاقتراحات التالية :

١ - المستشفيات : زيادة نسبة الأسرة من ١٩٥ سريرا لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٦٣ الى ٢٥٠ سريرا في عام ١٩٧٠ وذلك ببناء تسعة مستشفيات حكومية جديدة تضم ٨٩٥ سريرا بالإضافة الى زيادة عدد الأسرة الخصوصية ب ٤١٤ سريرا . هذا مع العلم بأن المستشفيات العسكرية ستقوم بخدمة ثلاثمائة ألف مواطن في سنة ١٩٧٠ .

٢ - المراكز الصحية : بناء أربعة عشر مركزا صحيا في الاقضية تقوم باعمال الفحوص المخبرية وعمليات جراحية اضطرابية وابعاد العيادة العامة وسيضم كل مركز ما بين ٤ - ٦ أسرة لحالات الطوارئ وسيلازة أهداف وسيقوم المركز أيضا بخدمة حالات السل وإعمال مراكز الطفولة والأمومة وستوزع هذه المراكز على مختلف المناطق في المملكة حسب الحاجة .

٣ - المدارس الصحية : توسيع المدارس الصحية الحالية كدولة التمريض التي تستوعب ٨٠ طالبة وبناء مدرسة للتمريض العملي وتوسيع وبناء مدرسة القابلات ومدرسة المرشدين الصحيين ومدرسة العمال الصحيين .

٤ - استئصال السل : إضافة ٢٥ سريرا لمستشفى عمان السل .

٥ - المحاجر الصحية : إنشاء محاجر صحية على جميع مابر الحدود الأردنية كالاجفور والرمثا وميناء العقبة ومطار عمان ومطار القدس .

٦ - استئصال الملاريا : لا يزال العمل قائما في هذا المشروع ويتوقع انتهاء الاتفاقية مع وكالة الائتماء الدولية الاميركية لهذا المشروع في سنة ١٩٦٧ / ١٩٦٨ ومن ثم ستضم اعمال هذا المشروع لوزارة الصحة .

٧ - الموظفون الإضافيون : تعاني وزارة الصحة حاليا نقصا في موظفيها وسيتم تغطية قسم من هذا النقص في حلول سنة ١٩٧٠ من خريجي مدارس الصحة المحلية .

ويشمل هذا القسم من الموظفين مهندسين صحيين وموظفي صحة البيئة ومفتشين صحيين وعمال صحيين وممرضات صحة عامة وقابلات .

٨ - إعادة تنظيم وزارة الصحة : اجراء دراسة شاملة لوزارة الصحة بغية إعادة تنظيمها ويتولى هذه الدراسة فريق من القنين يتألف من موظف كبير من وزارة الصحة وخبير اجنبي ويحتاج هذا الفريق لثمانية اشهر حتى ينهي دراساته ويقدم تقريره .

٩ - التدريب في الخارج : تخصيص منح دراسية لتدريب موظفين ذوي مستويات عالية تقدمها منظمات اجنبية لغاية سنة ١٩٧٠ / ١٩٧١ بحيث تفي باحتياجات الوزارة .

١٣ - الاسكان والمباني الحكومية

مؤسسة الاسكان

تنشأ هذه المؤسسة في سنة ١٩٦٦ على ان يكون لها استقلالها القانوني ولها رئيسها ومديرها الذين يمثلون المصالح المختلفة ذوات العلاقة بالاسكان . ومن اهم اهداف هذه المؤسسة ما يلي :

- ١ - تحضير مخططات للمساكن لتضعها بسعر الكلفة تحت تصرف المالكين .
- ٢ - المساعدة في تنظيم وتمويل عملية بناء المساكن للدوى الدخل المتوسط .
- ٣ - منح القروض الى موظفي الدولة ممن يبلغ دخلهم حداً معيناً وبفائدة اقصاها ٥٪ على ان تستعمل هذه القوائد لتمويل انشاء مساكن اخرى .
- ٤ - بناء عدد محدد من المساكن كل سنة من سنوات البرنامج بالإضافة الى المساكن التي تقوم الجمعيات التعاونية بإنشائها في اولى سنوات البرنامج . ويتم تمويل هذه المؤسسة عن طريق القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومن قروض اجنبية .

مكتبة

الابنية الحكومية

لقد دلت موازنة ١٩٦٣/١٩٦٤ على ان حوالي ٣٩٥ الف دينار قد خصصت لاجازات الابنية الحكومية المستخدمة للأغراض الادارية وغيرها . لهذا وضع برنامج للابنية الحكومية يكون من اهم اهدافه : -

١ - توفير ابنية صالحة لوزارات الحكومة ودوائرها بأقل كلفة ممكنة .

٢ - إيجاد مخطط طويل الأجل للابنية الحكومية وإنشاء نواة بسيطة لمجمع حكومي في عمان على ان تقوم وزارة الاشغال العامة ومجلس الاعمار بوضع هذا المخطط . وعلى الحكومة ان تستمر في استئجار الابنية الحكومية لعدة سنوات مقبلة لعدم توفر المال الكافي لتمويل هذا البرنامج في الوقت الحاضر .

١٤ الشؤون الاجتماعية والعمل والتعاون

يضم هذا البرنامج المشاريع التالية : -

١ - العائلات البديلة ، دور الاطفال ، دور الحضانه

- أ - وضع صدد من الاطفال المشردين او من تعجز اسرهم عن توفير ضرورات الحياة لهم بين عائلات مسورة الحال .
- ب - إنشاء دور للأطفال .
- ج - إنشاء دور للحضانه .

٢ - دور التوقيف والاعتقال ، مدارس اصلاحية للأولاد ، نوادي احداث ونوادي للبنات

- أ - إنشاء دار توقيف إضافية للأولاد .
- ب - إنشاء مدرستين اصلاحيتين للأولاد .
- ج - إنشاء نوادي للاحداث .
- د - إنشاء نوادي للبنات .
- هـ - إنشاء بيوت وعيقات للشباب .

٣ - مراكز اجتماعية في المدن ، مكاتب ارشاد المواطنين

إنشاء مركز اجتماعي واحد وإنشاء مكاتب لارشاد المواطنين .

٤ - مدارس الاطفال الصم البكم ، دور للمسنين ، دور المكفوفات ، دور رعاية وتأهيل المنحرفات مدارس

المتخلفين عقليا ، مدارس ذوي العاهات

- أ - تتضمن تنمية هذا القطاع البرامج التالية -
- أ - إنشاء مدرسة للأطفال الصم البكم
- ب - إنشاء دارين للمسنين
- ج - إنشاء دار للمكفوفات
- د - إنشاء دار لرعاية وتأهيل المنحرفات
- هـ - إنشاء مدرسة للمتخلفين عقليا
- و - إنشاء مدرسة لذوي العاهات

٥ - معهد تدريب العاملين الاجتماعيين ، المساعدات المالية ، برنامج التأهيل قسم الابحاث ، الادارة والسفر

وشراء السيارات ، التدريب في الخارج

إنشاء معهد يضم في سنته الثانية ١٢٠ متدربا .

٦ - شؤون العمل

ستقوم دائرة العمل بتنفيذ قانون العمل والعمال المعدل مما يستلزم إنشاء اقسام جديدة وزيادة عدد الموظفين التابعين لهذه الدائرة . كما ستقوم بتدريب موظفين سنويا خلال مدة البرنامج . كما سينشأ معهد تدريبي فني للعمال بحيث ينتهي بناؤه وتجهيزه في عام ١٩٧٠ :

٧ - الحركة التعاونية

تهدف الحركة التعاونية الى ما يلي -

- أ - تشجيع تأليف جمعيات تعاونية مهنية وتوسيع الجمعيات الحالية
- ب - تشكيل جمعيات تعاونية سكنية جديدة
- ج - تشجيع الجمعيات التعاونية الاخرى غير الزراعية .

١٥ - التجارة والخدمات

يشمل هذا البرنامج حقول خدمات الفنادق والمطاعم والملاهي وخدمات السياحة ، كما يشمل الاستيراد والتصدير والبيع بالجملة والفرق واعمال الكومسيون والنقل والنامين والخدمات المهنية والشخصية والاهلية .

هكذا من النص

أ - خدمات الفنادق والمطاعم والخدمات السياحية

الاهداف

- ١ (توفير الخدمات اللازمة للسياح
- ٢ (توفير الخدمات اللازمة للاردنيين انفسهم
- ٣ (توسيع إمكانات اللجوء للسياح والمقيمين على السواء .
- ٤ (توفير الخدمات اللازمة للسياح عن طريق وضع اسعار محدودة للسلع التي يشتريها السياح وتنفيذ الاقتراحات التي وردت في فصل السياحة وهي تأسيس جمعية لاصحاب الفنادق ومدرسة لتدريب على اعمال الفنادق ومدرسة للشرطة السياحية والادلاء السياحيين ومؤسسات للنقل السياحي وامور اخرى لتشجيع السياحة .

ب - التجارة الخارجية ورأس المال

الاهداف

- ١ (تشجيع الصادرات
 - ٢ (تقليل الواردات
 - ٣ (تشجيع مساهمة رؤوس الاموال الاجنبية في الاردن
- يقترح البرنامج تأسيس مديرية للتجارة والشركات في وزارة الاقتصاد الوطني يشمل دائرة الاستيراد والتصدير والتمويل الحالية وتكون من جملة صلاحياتها تشجيع الصادرات وتحضير الاتفاقيات التجارية وتحضير اشترك الاردن في المعارض العالمية وتشجيع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية في الاردن ودراسة الواردات الاردنية واعطاء الرخص اللازمة للضرورة منها .
- ثم ان البرنامج يقترح تعيين ملحقين تجاريين تابعين لمديرية التجارة والشركات في بعض السفارات المهمة وتعيين اقتصاديين في المديرية واعطاء رخص الاستيراد بعد دراسة عميقة لحاجات البلد الضرورية ، وتشجيع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية بمختلف الوسائل وتولي سلطة ميناء العقبة اعمال التجريم فيها ودراسة امكانية انشاء منطقة حرة وتوسيع دائرة تخمين البضائع في ميناء العقبة .

ج - تجارة الجملة والفرق والكمسيون وخدمات النقل والتأمين

الاهداف

- ١ - زيادة فاعلية هذا الحقل
- ٢ - احداث التوافق بين اعمال الدوائر المختلفة بهذا الخصوص

يقترح البرنامج تحديد اعمال ومسؤوليات مديرية التجارة والشركات في وزارة الاقتصاد عن طريق التوصية باعطاء الرخص لتجارة الجملة والفرق ، وحفظ سجل تجاري بأسماء تجار الجملة والفرق وتسجيل جميع الشركات المساهمة ودراسة اوضاع التجارة الداخلية واعطاء دورات في المحاسبة وفنون الادارة بالتعاون مع الهيئات صاحبة العلاقة ودراسة انواع السيارات في المملكة واعطاء رخص الاستيراد على ضوء هذه الدراسة وشراء المواد التي تحتاجها الحكومة وتوزيع بعض السلع كالقمح والسكر من اجل الصالح العام . وتولي مسؤولية ما يأخذه الاردن من مساعدات عينية بموجب مشروع القانون العام الامريكي رقم (٤٨٠) وتنفيذ قانون وسطاء الاستيراد المقترح وتنفيذ قانون التأمين المقترح . كما وان مكتب المقاييس يجب ان يتبع مديرية التجارة .

د - الخدمات المهنية والشخصية

الاهداف

- ١ - تسهيل الحصول على الخدمات التالية : -
- ١ - خدمات مكاتب التوظيف المزمع انشاؤها في عمان والقدس
- ٢ - نشر السجل الوطني لاصحاب المهن العلمية والفنية ومن الهم الذي يقوم باعداده مجلس الاعمار
- ٣ - تسهيل اطلاق القطاع الخاص على طلبات التوظيف المقدمة الى ديوان الموظفين
- ٤ - نشر تقرير دراسة القوى البشرية التي قام بها مجلس الاعمار في مطلع عام ١٩٦٤ .

١٦ المؤسسات المالية

يشتمل هذا البرنامج على الاهداف التالية : -

- ١ - تنمية الجهاز المالي في الاردن ليتماشى مع إمكانات النمو الاقتصادي .
- ٢ - تنظيم خطة مالية تمشي مع الاهداف العامة لبرنامج التنمية عن طريق رفع نسبة الادخار والاستثمار الفعال وتوفير القروض المناسبة للتنمية والحفاظ على وضع مالي ثابت مشجع للنمو الاقتصادي .
- اما الاقتراحات لتنفيذ اهداف البرنامج فهي : -
- أ (انشاء البنك المركزي الاردني لارس صلاحياته كما جاءت في القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل في سنة ١٩٦٠ ما يدعم برامج التنمية في مختلف الحقول الاقتصادية والمالية والمصرفية وادارة الارصدة الحكومية . هذا وان اعمال البنك المركزي يجب ان تشمل ما يلي : -
- ١ - تنفيذ ما جاء في قوانين تنظيم اعمال البنوك وقوانين العملة الاجنبية
- ٢ - وضع نسبة احتياطي قانون للبنوك كما جاء في المادة ٣٧ من قانون البنك المركزي الاردني
- ٣ - تشجيع زيادة استعمال الحسابات الجارية لدى البنوك
- ٤ - تسهيل توفير القروض لقطاعات الاقتصاد الاردني

مكتبة
مجلس النواب

٥ - تشجيع الادخار الوطني باثشاء التعاونيات وجمعيات التوفير والاقرض وصناديق توفير البرد

٦ - انشاء وادارة مكتب تسويات لاعمال البنوك

٧ - تشجيع انشاء سوق مالية

٨ - تشجيع بيع سندات حكومية للبنوك التجارية وشركات التأمين والتعاونيات والجمعيات والافرد

ب- البنوك التجارية : زيادة مساهمة البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية سيما ما يتعلق منها بالصناعة والانشاءات. وبهذه المناسبة فإن برامج السنوات السبع يهدف لتوسيع مؤسسات الاقراض الاخرى في البلاد وزيادة فعاليتها في حقول التنمية الاقتصادية. وهذه المؤسسات هي مؤسسة الاقراض الزراعي وصندوق الائتماء الصناعي وصندوق قروض البلديات.

ج - تأسيس منظمات بريدية للتوفير : تؤسس منظمات بريدية للتوفير قبل مطلع سنة ١٩٦٦. ويقترح تشكيل لجنة لوضع قانون هذه المنظمات وتقديمه لمجلس الوزراء قبل اول آذار سنة ١٩٦٥.

د - انشاء سوق مالية : انشاء سوق مالية لتشجيع الادخار والاستثمار في الاسهم والسندات. وانشاء بورصة في كل من عمان والقندس قبل مطلع سنة ١٩٦٦. ويقترح تشكيل لجنة لوضع القوانين اللازمة.

هـ - تنظيم اعمال شركات التأمين : الموافقة على مشروع قانون مراقبة اعمال التأمين المرفوع الى مجلس الوزراء سنة ١٩٦٣.

١٧- الاحصاءات

نظرا الى اهمية الاحصاءات في عملية التخطيط الاقتصادي لان هذا البرنامج يهدف الى تقوية دائرة الاحصاءات العامة ودعمها بالكفاءات التي تفننها بالتدريج عن الخبراء الاجانب ويدعو البرنامج للقيام بما يلي :

أ - تأسيس معهد احصائي خلال سنة ١٩٦٤

تهدت مؤسسة فورد بدفع كامل النفقات البالغة حوالي ٣٠٠٠ دينار سنويا في سنة ٦٤/٦٥ وستدفع الحكومة ربع النفقات في سنة ٦٥/٦٦ وربما اضافيا في كل سنة تالية ، حتى يتحمل كامل النفقات ابتداء من سنة ٦٨/٦٩ / وسيساعد الخبير الذي انتدبته مؤسسة فورد للإشراف على المعهد باعطاء الرأي حول تنظيم اعمال دائرة الاحصاءات العامة .

ب- مراجعة الجداول الاحصائية الحالية

تكون لجنة لمراجعة الجداول الاحصائية الحالية لرى ما يمكن اضافته عليها وما يجب الغاؤه او تعديله منها

ج - تعيين موظفين اضافيين في دائرة الاحصاءات العامة

ان الحاجة تدعو الى تعيين اربعة موظفين لتأمين تغطية المدة البرنامج واربعة موظفين آخرين من المختصين في الاحصاءات و ٢٥ شخصا من الخريجي المدارس الثانوية و ٢٠ عاملا على الآلات

د - اضافة آلات جديدة الى دائرة الاحصاءات العامة

من الضروري اضافة آلات جديدة لدائرة الاحصاءات العامة تفي بمتطلبات الدائرة .

هـ - الدراسة في الخارج

ارسال موظفين اثنين لتخصص في الشؤون الاحصائية في كل سنة من سنوات البرنامج .

و - الدراسات الخاصة التالية

١ - دراسات الدخل القومي تجري سنويا

٢ - دراسة موازنة العائلة ونفقة المعيشة والارقام القياسية لاسعار الجملة والمفرق .

٣ - مواصلة دراسات القوى البشرية

٤ - القيام بتعداد زراعي خلال ستي ٦٦/٦٥ و ٦٧/٦٦

٥ - تحسين احصاء الانتاج الزراعي

٦ - دراسة احصاءات التسويق الزراعي بالاشتراك مع مكتب التسويق الزراعي

١٨- الحكومات المحلية

لما كانت الحكومات المحلية في المملكة هي في دور النمو وتحتاج الى دراسة شاملة لجميع اوجه نشاطاتها وعلاقتها بالنسبة الى الحكومة المركزية فلقد نص مشروع السنوات السبع على تعيين فريق من موظفي وزارة الداخلية ومجلس الاعمار واحد الخبراء الاجانب لاعداد دراسة وافية عن الحكومات المحلية تشمل مهام هذه الحكومات وادارتها وتمويلها وشكل المساعدة المناسبة لتنظيم المدن والقرى .

وفيا يختص بالقرى فقد نص مشروع السنوات السبع ايضا على توحيد النظم في ضفتي المملكة فيما يتعلق بتشكيل المجالس القروية والقيام بدراسة موارد تنمية القرية في المملكة .

ولما كانت الحكومات المحلية سواء في البلديات او القرى بحاجة ماسة لتوسيع خدماتها من مرافق مياه ومجاري وكهرباء وطرق ومباني ومدارس فقد بلغ مجموع النفقات الرأسمالية للبلديات فقط حوالي خمسة عشر مليون دينار خلال مدة الخطة. ولقد اقترح بهذا الخصوص انشاء مؤسسة مالية يندمج فيها صندوق قروض البلديات وصندوق القروض القروية وربما اضيف اليها اي صندوق يمكن ان ينشأ للاسكان وذلك للقيام بتزويد الحكومات المحلية بالقروض اللازمة لتنفيذ مشاريعها ، وقد نوه مشروع السنوات السبع بضرورة تزويد هذا الصندوق بالاموال الكافية .

اما فيما يتعلق بتنظيم المدن والقرى فقد اعتبر مشروع السنوات السبع هذه المهمة امرا حيويا لضمان نمو المملكة نموا صحيا لاسيما وان الحكومات المحلية آخذة في النمو السريع وقد اقترح البرنامج ايجاد وحدة لشؤون تخطيط المدن والقرى مع ثني مشروع قانون تخطيط المدن والارياف باسرع وقت ممكن .

هكذا من اجل

دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع :

هذه الوثيقة المسماة برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ٦٤ - ٧٠ الذي بدأ منذ سبع سنوات فاجيئاً يطبق وأحياناً يهمل ، كانت عبارة عن وثيقة موجودة حرة الحكومات تذهب بها يميناً أو شمالاً ، فحتى يكون مشروع يجب ان نفهمه ونسأل ونفسر عنه الخ لان هذه الخطوة اهم خطوة اقتصادية من حيث التخطيط الاقتصادي .

كثير من الميزانيات في المستقبل ستناقش من خلال هذا البرنامج بدل العكس ، فطبيعة الحال من ناحية تقنية يمكننا عن عرضه على المجلس ، لكن من ناحية واقعية بصفتنا مواطنين يهتما جميعاً ان نعرف ما به وكل من له سؤال يسأله .

السيد ملاحس : نائب نابلس

هل يعني انه لا يجوز للنواب ان يبدوا بملاحظاتهم ؟

الرئيس :

لا مانع .

السيد الحسيني : نائب القدس

هل هناك امكانية توزيع المشروع علينا ؟

دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع :

لا يوجد ومنطقيته ونوعه ، وفي الوقت الحاضر ليس لدينا سوى هذا الملخص .

(ج)

الامين العام :

الرقم ١٧٨/١٧/٢

التاريخ ١٩٦٦/١/٦

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٢٧/٢/نواب/

٢٠٢٢/٥ تاريخ ١٩٦٥/١١/٢٣ . حول الاقتراح

برغبة رقم (٩) المقدم من النائب السيد - ابراهيم كريشان حول موضوع مستنبت معان الزراعي . لقد دلت الدراسات ونتائج تحليل التربة على عدم صلاحية المنطقة التي اقترح اقامة المحطة عليها للغاية المطلوبة (ارفق طيه نسخة من التقرير الخلاص بذلك) وستنظر الوزارة في انتخاب قطعة اصلح من الحالية ان كان ذلك متوفراً لاقامة المحطة عليها .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

وزير الزراعة

اسماعيل حجازي

دراسة التقرير المتعلق

بالمحطة الزراعية المقترحة لبلدة معان

استنادا الى نتائج تحليل عينات التربة والمياه في المنطقة المقترحة تأسيس محطة زراعية عليها في معان والمقدمة من قبل مدير البحث العلمي بالوكالة في كتابه رقم ٢٠٩٣/٤٩/ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٧ والى الاختيارات والملاحظات الحقلية في الموقع فالتا نرى عدم اقامة المحطة في الموقع المذكور للأسباب الفنية التالية : -

(١) ان كمية المياه محدودة (لا تكفي لأكثر من ٣٠ دونماً) ومن الدرجة الثالثة من حيث النوعية.

(٢) تدل نتائج تحليل التربة على ان نسبة الاملاح بها عالية جداً بحيث تعتبر هذه الأرض من الصفات الساذن الذي يعتبر غير صالح للزراعة وفقاً للمواصفات الدولية .

(٣) ان مصدر الصوديوم المتبادل غال جداً (١١ - ٣٥) وينتج الى خلق مشاكل زراعية كثيرة في المستقبل .

تتلوع بها وزارة الزراعة فجاءت ويسا للأسف غير محققة للأمال ومثبطة للزمام وتشل حركة النشاط الزراعي وتطوره في هذا اللواء الذي يفقر الى الشيء الكثير من بذل المساعي والجهود والعناية للقضاء على آثار التخلف والجمود التي هيمنت عايه حين من الدهر نتيجة الاهمال .

لقد جاء في التقرير الآنف الذكر ان الأسباب التي تعيق وتحول دون اقامة هذا المشروع منها - ١ - عدم وجود ماء كافي ٢ - عدم صلاح التربة غربي على ذلك : ان الماء قد تفجر في البئر الارتوازي التي تم حفره في مواقع القاع غربي مدينة معان والذي اعلن عنه مدير سلطة المياه حيث صرح بأن الترتيبات قد اتخذت لمدا الاثايب من البئر المذكور وارسالها لمدينة معان لسحب الماء وتزويد السكان بما يحتاجونه للشرب والزراعة وسيتم العمل به لغاية شهر نيسان المقبل وبذلك يكون السبب الاول قد زال . واما ردي على عدم صلاح تربة الموقع الحالي : فلو ان المسؤولين اجروا البحث في مكان آخر حول مدينة معان لا شك فانهم سيكتشفوا على تربة صالحة لاقامة المحطة الزراعية المنوي انشاؤها . ولو تلطفت معاليه وطلب مني مرافقة اللجنة لانتخاب المكان المناسب لفعلت ذلك وبذلك يمكن التغلب على هذه العقبة . ولهذا لم يبق مجال للملحمة او تبرير .

للأسباب التي اوضحتها في احيب بدولة الرئيس الذي عرف بحماسة ونشاطه والدفاع لأقامة المشاريع الحية النامية ولا سيما في الأولوية المتخلفة ودعمها بكل قواه والتغلب على الصعاب التي تعيق ونجابه حركة البناء والتقدم بأن يتولى بشخصه متابعة تنفيذ هذا المشروع وبراذه لحيز الوجود علماً بأنه قد رصد له مبلغ (٥٠٠٠) دينار في العمام الماضي ولكنه تعثر

(٤) بالاضافة الى ان الصفات الكيماوية للتربة تدل على عدم صلاحيتها للزراعة فقد دلت عمليات الحفر على وجود طبقة صماء غير قابلة لتفادية الماء او بجلور النباتات وهذه الطبقة مجهولة السبابة وتراوح في بعدها عن السطح فيما بين صفر الى ٧٥ سم مما يجعل تصريف المياه معلوماً وبالتالي الى عدم قابليتها للزراعة من هذه الناحية ايضاً .

ولذا فالتا نقتراح عدم اتخاذ اجراءات نحو تنفيذ هذا المشروع في الموقع المذكور ونرى تأليف لجنة خاصة لاختيار موقع اصلح اذا امكن توفر ذلك في المنطقة وفيما اذا كانت الحاجة الى انشاء مثل هذه المحطة لا تزال قائمة .

الدكتور سعيد شموط الدكتور سامي الصناعات
اخصائي تربة اخصائي بيئة نباتية

السيد كريشان نائب معان :

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

بعد ان استمعت الى جواب معالي وزير الزراعة المبني على تقرير بعض الاخصائيين من مهتمسي الزراعة اتضح ما يلي :

ان مضمون التقرير الذي اعتمد معالي وزير الزراعة يتم عن عدم اهتمام المسؤولين في الزراعة بامر إنجاز هذا المشروع الذي تتطلبه حاجة اللواء الملحة وبتمارض والسياسة البينة التي اخطلتها هذه الحكومة الرشيدة والمهادلة لاعمار البلاد وتطورها ورفع مستوى المعيشة بين ابناءها والتي التزمت بتنفيذها . ومن اهمها اعطاء الأولوية في العمل والبناء الى الأولوية المتخلفة لاتعاشها وتقدمها لتواكب بتطورها بقية الأولوية التي عها البناء والإعمار . اما الاسباب والاعذار التي

مكرر من الملف

لأسباب غير معروفة . واني على ثقة بأن معالي وزير الزراعة سيعيد النظر بإيفاد لجنة خبراء زراعيين لمعان وتحديد المكان المناسب لاقامة المشروع وانتظارهم وشكراً .

وزير الزراعة :

الواقع ان جناب النائب المحترم قد زارني في مكنتي بوزارة الزراعة قبل ان يتقدم بهذا السؤال ووضحت له بالتفصيل عن عدم امكانية وجود هذا المستنبت بالمكان الذي اشار اليه ، فالأرض تبلغ مساحتها (٢٠٠) دومت يجري عليها فحوص دقيقة جداً من نواحي فنية وعلمية وقد اخذ منها ٦٧ نموذجاً للفحص ، وظهر نتيجة الفحص ان هذه الأرض يمكن ان تكون مركزاً لاستخراج الاملاح - مش مالحه فقط - مركزاً لاستخراج الاملاح .

استغرب كيف ان النائب الكريم يشك في امكانية الفحص او افعال الزراعة في هذا الموضوع ، ان وزارة الزراعة بذلت كل جهد مستطاع ، وقد وعد النائب المحترم مرات عديدة بان نفثش له عن ارض لتكون صالحة لانشاء مستنبت عليها .

دولة رئيس الوزراء :

كون قطعة الأرض غير صالحة ، لا يعني صرف النظر عن المستنبت ، المستنبت سنجده له مكاناً ، ومنذ ذلك السؤال جاء عامل جديد وهو قضية الماء التي تفضل عنها النائب وهذا أيضاً سيحل المشكلة .

السيد كرشان نائب مهان :

شكراً .

(اخذ المجلس علناً بهذا الجواب)

(٥)
الامين العام : متابعا .

الرقم ٣/٢٧ نواب ٢٥/٧
التاريخ ١٩٦٦/١/١

معالي رئيس مجلس النواب

أشير الى كتابكم رقم ٩٨٠/٦/١٧/٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٤ .

أبعت طياً نسخة من كتاب معالي وزير المالية رقم أ/١٧/١/١٣١٣٧ تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٦ حول الاقتراح برغبة رقم (١٦) المقدم من النائبين السيدين علي الملكاوي ومحمد بشير النزاوي .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء
وصفي التل

الرقم أ/١٧/١/١٣١٣٧
التاريخ ١٩٦٥/١٢/١٦

دولة رئيس الوزراء الاختم

اشارة لكتاب دولتكم رقم ٣/٢٧ نواب ٦/٦ تاريخ ٢١٠٦٦

كانت وزارة المالية بكتابها رقم أ/١٧/١/١٥٠٠٩ تاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٢ قد رفعت لمقام الرئاسة الجليلة مشروعا لتعديل قانون التقاعد المدني ينطوي على تحقيق رغبة النائبين السيدين علي الملكاوي ومحمد بشير النزاوي هذا مع الاشارة الى ان وزارة المالية كانت قد ابدت في أكثر من مناسبة معارضتها في تحميل خزنة الدولة اية التزامات تقاعدية جديدة .

وتفضلوا بذلتكم بقبول فائق الاحترام .

وزير المالية

عز الدين المفتي

الشيخ الملكاوي : نائب اريد

هذا الاقتراح تقدم ايضا على نمطه عدد من النواب المحترمين والجميع يطالبون باحتساب هذه المدة قبل التصنيف لانها في الواقع خدمة فعلية كانت قبل التصنيف فيجب على الحكومة في هذه الحالة ان تحسب هذه المدة ولو بنسبة ضئيلة جداً حتى لاتضيع هذه الخدمة على هؤلاء الموظفين .

دولة رئيس الوزراء :

يا سيدي قانون التقاعد الحالي فضفاض بشكل لاضرورة لزيادته .

(اخذ المجلس علماً بالجواب)

(٥)

الامين العام : (متابعا)

الرقم م أ ع ٨٧٥٢/٥١/٦٦/٦
التاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٩

مأمور اوقاف القدس

اطلع مجلس الاوقاف والشؤون الاسلامية الاعلى على كتاب دولة رئيس الوزراء الاختم رقم ٣/٢٧ نواب ٦/٦ تاريخ ٢١٠٦٤/١٢/١٩٦٥ وعلى اقتراحي النائبين السيدين علي الدجاني رقم (١٣) وكامل عريقات رقم (٢٠) بخصوص مقبرتي باب الساهرة وباب الاسباط بالقدس . وتوزع المصاحف على طلاب المدارس في الخطوط الامامية وعلى عموم الطلاب في المملكة اذا امكن . ذلك وقرر برقم ٧/٧٥ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٢ تركيب باب لمقبرة باب الاسباط لمنع دخول الحيوانات اليها علماً بأنه طلب من امانة القدس العمل على ازالة سوق

الحيوانات ونقله الى مكان آخر ، اما حنفية الماء فوجودها كما قرر المجلس العمل على اصلاحها ما يمكن اصلاحه فوراً تنفيذاً لرغبة النائب المحترم ، وبخصوص تزويد الطلاب بالمصاحف الشريفة فان الاوقاف تزود الطلاب الذين يدرسون في المعاهد التابعة لها بالمصاحف مجاناً . اما طلاب مدارس التربية والتعليم فتزويدهم بالمصاحف من اختصاص وزارة التربية والتعليم فارجو اجراء المقتضى .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

قاضي القضاة ورئيس مجلس الاوقاف والشؤون الاسلامية

السيد الدجاني : نائب القدس

اقدم الشكر على هذا الجواب الذي حصلت عليه واعتقد ان شيء احسن من لا شيء ان هذا العلاج الذي ورد ذكره في كتاب سماحة قاضي القضاة لا يسكني لمعالجة الحالة الرثة التي تسود المقبرتين الواقعتين في وسط المدينة بالقدس ، وكما ذكرت في اقتراحي فقد اقتطعت دائرة الاوقاف العامة قسماً من مقبرة باب الساهرة وانشأت عليها الابنية والمرافعات ومن ابسط مبادئ الالتزام ان تخصص دائرة الاوقاف مبلغاً كافياً من الواردات التي تعود عليها لاصلاح حالة هاتين المقبرتين ، وكنت اتخلى لو ان الجواب جاء يقول ان الدائرة قد فوضت احد مهندسيها لوضع مشروع لاصلاح الوضع وتنفيذه فيما بعد ذلك وهذا ما ارجو ان يتم لأن المدينة بحاجة لتحسينها في المباني المذكورتين وشكراً .

(اخذ المجلس علماً بالجواب)

هذا الجواب

(و)

الأمين العام :

(متابعاً) .

الرقم ٢٢٤١٣/٥/٩/٢٧
التاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٩

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ١٠١٣/١/٢٤/٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٤ .

ابعث طياً بنسخة من كتاب امين العاصمة رقم ١٤٣٠٩/٩٨١/٤٨/٧ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٢ حول الشكوى رقم (٣) المتعلقة ببناء العريف هلال مسعود للاحاطة علماً بمضمونه .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء
وصفي التلالرقم - ١٤٣٠٩/٩٨١/٤٨/٧
تاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٢

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشير الى كتاب دولتكم رقم ٢٧/٥/٩/٢٧ تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٤ . والى مرفقه نسخة كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ١٠١٣/١/٢٤/٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٤ . بضد الشكوى رقم (٣) المتعلقة ببناء العريف رقم ٥٤٣٥ السيد هلال مسعود .

ارجو ان ابين لدولتكم بأن العريف المسمى اليه قام ببناء غرفة ضمن سعة الشارع السام المار بقطعة ارض الاوقاف رقم (٥٥) في جبل الزهينة دون ترخيص قانوني وقد اتخذت بحقه المخالفة اللازمة التي صدر الحكم بها من قبل المجلس العسكري الاول الدائم بتاريخ ١٩٦١/١٢/١٣ بغرامة دينار واحد وهيندم الغرفة موضوع البحث لوقوعها ضمن سعة الشارع العام مع اعادة الارض الى الحالة التي كانت عليها

قبل الانتهاء وذلك استناداً الى تقرير الكشف المشترك رقم ٨٠٢ تاريخ ١٩٦١/١٠/٢٥ وقد ايد عطوفة القائد العام للقوات المسلحة الاردنية هذا الحكم بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٥ وبذلك اصبح الحكم مكتسباً الدرجة القطعية .

ونتيجة المخاضات الجارية بين الامانة والقيادة حول تنفيذ الحكم الصادر بحق المسمى اليه ، فقد تقرر هدم الغرفة المذكورة بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٨ الا ان المذكور استدعى طالباً تأجيل الهدم ليتمكن من تأمين مأوى لعياله بدلاً من الغرفة المقرر هدمها ووفق له على طلبه وتقرر يوم ١٩٦٦/٢/١٢ موعداً لتنفيذ الحكم استناداً لما ذكره فان المسمى اليه لا يستحق تعويضاً على البناء المقرر هدمه بنتيجة حكم المحكمة العسكرية ، وقد كتب الى ديوان الرئاسة بكتابي رقم ١٣٣٠٥/٩٨١/٤٨/٧ تاريخ ١٩٦٥/١١/٢٩ وتقدم على اثر ذلك باستدعاء يطلب فيه السماح له ببناء جديد ضمن القطعة المذكورة بدلاً من البناء المقرر هدمه ووفق له على ذلك لعدم وجود مانع لدى الامانة ودفع الرسوم المترتبة على ذلك . فارجو التكرم بالعلم .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام .

امين العاصمة
المهندس احمد فوزي

السيد العوران نائب الطفيلة رئيس اللجنة الادوية :

ارجو من عطوفة الامين العام للمجلس ابلاغ المشتكى هذا الجواب .

الرئيس :

اخذ المجلس علماً بهذا الجواب وسيلغ المشتكى

(ز)

الامين العام : (متابعاً)

الرقم ٩٢/٦/٩/٢٧
التاريخ ١٩٦٦/١/٢

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ١٠١١/١/٢٤/٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٤ .

ابعث طياً بنسخة من كتاب معالي وزير المالية / الاراضي رقم ٢٠٥٠٣/٢٠/٢١/٦/١٦ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٣٠ حول الشكوى رقم (٥) المقدمة من السيد جمعه علي ابو خرمة والمتعلقة بموضوع قطعة ارضه تنازعه عليها السلطات الحكومية .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
وصفي التلالرقم ٢٠٥٠٣/٢٠/٢١/٦/١٦
التاريخ ٦٥/١٢/٣٠

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشير الى كتاب دولتكم رقم ٢٧/٥/٩/٢٧ تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٣ . والى مرفقه نسخة كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ١٠١١/١/٢٤/٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٤ .

من الرجوع لقيود دائرة الاراضي والمساحة والمخاضات المتعلقة بطلب المدعو جمعه علي ابو خرمة ورقائه تبين ان الارض المطالب بها هي القطعة رقم (٦) موقت الواقعة جنوب شركة كهرباء الزرقاء من اراضي عطل الرصيفة وهي ضمن المنطقة الغنية بمادة القوسفات والتي طلبتم دولتكم الاحتفاظ بها لهذه الغاية بالاضافة الى انها تدخل ضمن المنطقة العسكرية

المطلوب الاحتفاظ بها لغايات القوات المسلحة وحيث ان شركة القوسفات قد اخرجت مؤخراً قسماً من القطعة من المنطقة المطلوب الاحتفاظ بها وحيث ان دولتكم قد استثنيت الاراضي التي بها وساعة يد وحقوق تصرف من المنطقة العسكرية بكتاب دولتكم رقم ٢١٥٥٦/٥/٦٠/٤ تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٤ فاسأل على احالة موضوع هذه الارض الى لجنة املاك الدولة في قضاء الزرقاء لدراسة الموضوع وتقديم التواصي اللازمة بهذا الشأن على ضوء الحقيقة والواقع وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام .

وزير المالية / الاراضي والمساحة

السيد العوران نائب الطفيلة :

اشكر دولة الرئيس ومعالي الوزير على هذا الاهتمام

الرئيس : اخذ المجلس علماً بالجواب وسيلغ المشتكى

(ح)

الامين العام :

(متابعاً) .

الرقم ٢٢١٣٧/٥/٩/٢٧
التاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٥

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى نسخة كتابكم رقم ١٠٣١/١/٢٤/٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٤ .

ابعث طياً بنسخة من كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٢٩١٨٣/٦/٨) تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٦ حول الشكوى رقم (٩) المقدمة من عشيرة الشنابلة في المرق والمعلقة بموضوع محاولة عشيرة الشرفات الاستيلاء على اراضيهم بالقوة الجبرية .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
وصفي التل

هذه من الاصل

الرقم ٨ / ٦ / ٢٩١٨٣ .
التاريخ ١٦ / ٢ / ١٩٦٥ .

دولة رئيس الوزراء الافخم

أشير الى كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٣ / ٢٤ / ١٠٣١ / تاريخ ١٢ / ٤ / ١٩٦٥ للمرسل نسخة منه لدولتكم مباشرة بشأن الشكوى المقدمة من عشيرة الشنابلة في الفرق التي يشكون فيها من عشيرة الشرفات لمحاولتها الاستيلاء على اراضيهم ، وارجو ان انهي لدولتكم بان الشنابلة في الاصل من عربان سوريا وكان شيخهم نواف السعيد يقم في الاردن منذ عام ١٩٤٠ ويأثر باحياء قطع من الاراضي لا تزيد اكبرها عن خمسمائة دونم ولدى استطلاع رأي مدير الامن العام حول هذه الشكوى اعلمني بأنه اطلع على ايصالات - مؤرخة في سنة ١٩٥٧ تشير بان الشنابلة دفعوا من يد نواف السعيد اجور حراثة الارض بواسطة التراكتورات وفي عام ١٩٥٧ نزع نواف المذكور مع عدد من اقربائه الخاصين الى سوريا وحاول من بقي من الشنابلة ان يستغلوا الارض ولكنهم اوقفوا عنها حسب مقتضيات الظروف في ذلك الوقت . وقد شعر الشنابلة مؤخرا بان ايدي الشرفات امتدت الى هذه الارض فأخذوا يقدمون الشكاوى وعلى ارضه قانون املاك الدولة الاخير فقد اوعز مدير الامن العام بمنع اي شخص عن حراثة الارض الشرقية ولا سيما الواقعة جنوبي طريق اسفلت المرق / اجفوز لتبقى مراعى من جهة ومن لا اهداف الطائرات من جهة اخرى بعد تحديد حاجة سلاح الجو الملكي الاردني منها وكان منع الجميع من التصرف بتلك الاراضي سبازيا قبل صدور القانون الاخير . وانصافا للجميع فقد كتبت لمعالي وزير المالية الاراضي والمساحة بموجب كتابي رقم ٢٧٥٤٣ / ٦ / ٨

تاريخ ٢٥ / ١١ / ١٩٦٥ ان يوعز بالترتيب بضيوف تلك الاراضي حتى تحدد حاجة الجيش وتراعى مصلحة المراعي وما زاد وصلح من هذه الاراضي للزراعة يمكن تقسيمه على المستحقين بالدرجة الاولى وبعد الاستئناس برأى الخبراء لتعيين الاحوج والاحق من تلك العشائر وعلى ضوء مخططات دائرة الاراضي واسماء الذين يوجد تحت تصرفهم اراضي شمالي طريق الاسفلت مما هو تحت ايدي عشائر الجبل ، مساعيد ، شرفات ، عظامات .
وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام .
وزير الداخلية
عبد الوهاب الخبالي

السيد العوران نائب الطيفية :

في الاصل الخلاف بين عشيرتين وطالما الخلاف قائم على تركة الدولة فالدولة هي اولى ان تضع يدها
الرئيس :

أخذ المجلس علماً بالجواب وسيلغ المشتكين
(ط)

الامين العام :

(متابعاً) .

الرقم ٣ / ب / ١٠٠ / ٢ / ٨٤٥٧ .
التاريخ ٢٣ / ١٢ / ١٩٦٥ .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم .

اشارة لكتاب معاليكم رقم ٣ / ٢٣ / ١٠٢٩ تاريخ ٤ / ١٢ / ١٩٦٥ بشأن شكوى رقم (٢٠) المقدمة من المادة شاهر عريبات ورفقاء من السلط ارجو ان اعلم معاليكم بان بناء الجناح الشرقي من دار الحكومة في السلط يتطلب استملاك المقاربات

التي يقطنها اصحاب الشكوى المذكورة . وذلك لغايات انشاء الجناح المذكور وتأمين التهوية الضرورية والساحات اللازمة لوقوف المراجعين والسيارات .

هذا وقد تمت عملية الاستملاك بالطرق القانونية وطرح عطاء انشاء المبنى بالمناقصة وسيباشر بالعمل في القريب العاجل ، وبسبب ذلك يتعذر التخلي عن الاستملاك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وزير الاشغال العامة
يحيى الخطيب

الرئيس :

سيلغ الجواب للمشتكين ، وقد اخذ المجلس علماً بالجواب :

(ي)

الامين العام :

(متابعاً)

الرقم ٢٨ / ٣ / نواب / ٦ / ٣١٠
التاريخ ٨ / ١ / ١٩٦٦

معالي رئيس مجلس النواب

أشير الى نسخة كتابي رقم ٢٧ / ٣ / نواب / ٧ / تاريخ ٢١٧٩٨ تاريخ ١٨ / ١٢ / ١٩٦٥ .

ابعث طياً بنسخة من كتاب مدير عام سلطة المياه المركزية رقم ١٣ / ٥ / ١ / تاريخ ١ / ١ / ١٩٦٦ حول الاقتراح برغبة رقم (٢٤) المقدم من النائب السيد سليمان القضاة .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
وصفي التل

الرقم ٥ / ١ / ١
التاريخ ١ / ١ / ١٩٦٦

دولة رئيس الوزراء الافخم

أشير الى كتاب دولتكم رقم ٢٧ / ٣ / نواب / تاريخ ٢١٧٩٨ تاريخ ١٨ / ١٢ / ١٩٦٥ المتعلق باقتراح رقم (٢٤) تاريخ ١٩ / ١١ / ١٩٦٥ المقدم من نائب قضاة عجلون السيد سلمان القضاة .

رجاء التكرم بالعلم بان سلطة المياه المركزية ستدرس امكانية تنفيذ ما جاء في الاقتراح بأسرع ما يمكن وسأواني دولتكم بنتيجة الدراسة حال الانتهاء منها .
وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام .

مدير عام سلطة المياه المركزية

عمر عبد الله

السيد القضاة نائب عجلون :

شكراً .

٤ - الاقتراحات

الرئيس :

تأتي الآن الى البند الرابع من جدول الاعمال وهو اقتراحات حضرات النواب المحترمين ، فأرجو تلاوتها تمهيداً لاحتائها .

(أ)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٥٧)
تاريخ ٣٠ / ١٢ / ١٩٦٥

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية طيبة ، وبعد .

الرجو احالة اقتراحي هذا الى الجهات المختصة

لأهميته .

فصل قضاء قلبية عن قضاء طولكرم في الانتخابات النيابية اذ ان هذين القضائين كانا قضاء

١٠٣١ / ٢٤ / ٣

واحداً في دائرة انتخابية واحدة فيها ثلاثة نواب .
وكم كان يعاني المرشحون للتبعية صعوبات كثيرة عند
الدعاية من الانتخابات والتفقات من بلد لآخر
وذلك لانتساع المساحات في هذه الدائرة الانتخابية
لأنها تبتدىء من لواءين شمالاً إلى لواء أم الله جنوباً .
ولا يستطيع الناخب من اختيار النائب عن معرفة
حقيقته ، لذلك أرجو الحكومة فصل هذه الدائرة إلى
دائرتين انتخابيتين بموجب تعديل الفقرة (ع) من
المادة (٢٥) من قانون الانتخابات النيابية المؤقت رقم
٢٤ لسنة ١٩٦٠ م . وبدل أن تكون دائرة واحدة
باسم قضاء طولكرم ثلاثة نواب يكون التعديل على
النحو التالي : -

١ - قضاء طولكرم دائرة انتخابية واحدة
نائبين فقط .

٢ - قضاء قلقيلية دائرة انتخابية واحدة
نائب واحد فقط .

ان قضاء قلقيلية يشكل أكثر من ثلث سكان
القضايتين معا وهذا الفصل يكون قد تحققت إلى
الناخبين معرفة الشخص المرشح لمنطقتهم ليحلهم في
مجلس النواب الأردني .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نائب قضائي طولكرم وقلقيلية
محمد سعيد يونس

الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا القرار على
الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ب)

الأمين العام :

افتراح برغبة رقم (٥٨)
تاريخ ١٩٦٦/١/١ .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بالنظر لعدم توفر الشروط المطلوبة لبعض
المدارس الثانوية والاعدادية للثلاث في محافظة معان
وتكثيد الخزينة نفقات أجاز لمدارس لتأليق للتدريس
أرجو إحالة اقتراحي هذا لمعالي وزير التربية والتعليم
لرصد المخصصات اللازمة في موازنة العام المالي القادم
لبناء مدارس ثانوية واعدادية للثلاث في محافظة معان
على اسس فنية حديثة تتناسب وتطور التعليم في المملكة .

وكذلك زيادة غرف المدارس في قرى الشوبك
ووادي موسى وبصورة خاصة مدرسة المضارحية في
ناحية الشوبك المكتظة بالطلاب ومراعاة كثافة السكان
وازدحامهم بمرور الزمن تجاوزا مع السياسة البناية التي
اخطتها رائد النهضة التعليمية في الاردن حبيبنا العظيم .

وتفضلوا معاليكم بقبول الاحترام ، ،

نائب لواء معان
ابراهيم كريشان

الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح
على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ج)

الأمين العام :

افتراح برغبة رقم (٥٩)
تاريخ ١٩٦٦/١/١

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بمناسبة قرب حلول العام المالي الجديد أرجو
إحالة اقتراحي هذا لمعالي وزير الصحة لرصد
المخصصات اللازمة في موازنة العام القادم لاحداث
عيادات صحية في القرى التالية : لتوفير الخدمات
الصحية لعموم المواطنين ولا سيما في القرى النائية
البعيدة عن مراكز الصحة وتقدر الحصول على
العلاجات في حالة الاصابات الطارئة .

١ - قرية الحريه . التابعة ناحية الشوبك والتي
يربوها عدد سكانها على الالف نسمة بالإضافة
إلى ما يرتادها من العشائر الرحل بموسم الربيع
علما بان وزارة الصحة السابقة وعدت بإنشاء
عيادة في هذه القرية ولكن عدم توفر
الامكانيات بالعام الماضي المنصرم حال
دون تحقيقها .

٢ - قرية المضارعية التابعة ناحية الشوبك . تتكبد
للفترات العيادة الصحية منذ ثلاث سنوات على
حساب اهالي القرية . اطالب وزارة الصحة
ان تتولى امر الانفاق على العيادة واعفاء
الاهالي منها بالنظر لفقر حالهم وعجزهم عن
استمرار تحمل النفقات بعد هذه المدة الطويلة .
وتفضلوا بقبول الاحترام ، ،

نائب لواء معان
ابراهيم كريشان

الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح
على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(د)

الأمين العام :

افتراح برغبة رقم (٦٠)
تاريخ ١٩٦٦/١/٤

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
تحية واحتراما وبعد .

عملا باحكام المادة (٩٥) من الدستور فاننا
نقترح تعديل الفقرة (ي) من البند (٣) من المادة
التاسعة من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة
١٩٦٤ بحيث تضاف إلى التزويل من الضريبة في حالة
المساكن التي يقطنها اصحابها (ضريبة المعارف) لان
هذه الضريبة تستوفى من المكلفين ، شأنها في ذلك
شأن ضريبة المسققات والله لمن مقتضيات العدالة في
راينا ان نحسم الضريبة المذكورة من ضريبة الدخل ،
آملين ان تقدم الحكومة بمشروع التعديل المقترح
في هذه الدورة .

نائب السلط محمد الحشبان ، نائب القدس
علي الدجاني ، نائب عمان عبد الباقي جمو ،
نائب عمان موسى ابو الراغب ، نائب القدس
متيا مروم ، نائب بيت لحم موسى عيسى عابده ،
نائب قلقيلية محمد سعيد يونس ، نائب اربد علي
المكاوي ، نائب اربد سامي خلداد ، نائب
نابلس داود الشخشير .

هذا من الفصل

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احوالة الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون.

(٥)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٦١)

تاريخ ١٩٦٦/١/٤

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم بعد التحية .

عملا باحكام المادة (٩٥) من الدستور رُجو ان تقدم نحن النواب الموقعين ادناه بمشروع القانون التالي :- المسمى - مشروع قانون منع سرعان التصادم على حقوق العرب في المنطقة المحتلة من فلسطين للتفضل باقرار احواله على الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس في هذه الدورة وقد ارتفقنا بمشروع هذا القانون الاسباب الموجبة له .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نائب عمان

عبد الباقي جمو .

نائب نابلس

عبد الرؤوف الفارس .

نواب الكرك

عمران المايطة ، صالح الجالي ، صلاح بعيات سايما المكش

نواب القدس

علي الدجاني ، كامل عريقات ، اميل صافيه

نواب اريه

سامي حداد ، سلمان القضاء :

نائب عمان

عبد الرحمن خليفه .

نائب السلط

محمد الحشمان .

نائب معان

ابراهيم كريشان .

نائب الخليل

يوسف التكروري .

نائب بدو الجنب

فيصل الجازي .

نائب طولكرم

حافظ الحمدالله

نائب مادبا

محمد سالم ابو الغم .

نائب بيت لحم

موسى عيسى هابذه .

نائب رام الله

محمد البرغوثي .

نائب جرش

فيصل الدغبي .

قانون رقم () سنة ١٩٦٥

قانون منع سرعان التصادم على حقوق العرب في المنطقة المحتلة من فلسطين لسنة ١٩٦٥

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون منع سرعان التصادم على حقوق العرب في المنطقة المحتلة من فلسطين رقم ()) لسنة ١٩٦٥ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) تشمل لفظة (الحق) ايضا وردت في هذا القانون كل حق او ادعاء نشأ في المنطقة المحتلة من فلسطين ، ويطلبه اي عربي موجود خارجها بعد ١٩٤٨/٥/١٥ .

وتشمل لفظة (عربي) كل شخص طبيعي من اصل عربي فلسطيني او من رعايا الدول العربية وكل شخص معنوي تأسس في فلسطين او في الاقطار العربية من اعضاء اكثريةهم عرب .

المادة (٣) يعتبر وجود المنطقة المحتلة من فلسطين تحت احتلال سلطة عدوة بأنه قطع منذ ١٩٤٨/٥/١٥ سرعان مدة التصادم على الحق او طلبه اذا لم تكن مدة التصادم قد انقضت على طلب الحق قبل تاريخ ١٩٤٨/٥/١٥ .

المادة (٤) يجوز الادعاء بهذا الحق امام المحاكم المختصة في المملكة الاردنية الهاشمية كما يجوز اثباته بكافة وسائل الاثبات ولو مر عليها مدة التصادم .

المادة (٥) كل حكم او قرار صدر قبل العمل بهذا القانون بصورة تتعارض مع احكامه يعتبر باطلا وكأنه لم يكن .

المادة (٦) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الاسباب الموجبة

بما ان الاحتلال اليهودي لجزء من فلسطين قد اشرف على سته الثامنة عشرة . واصبحت الحقوق المدنية لعرب فلسطين بما تضمه من ممتلكات واموال في المنطقة المحتلة عرضة للضياع والذوال بسبب التصادم واستمرار الاحتلال ومنعا للتصادم من ان يؤثر مفعوله القانوني على اي جانب من جوانب الحق العربي في المنطقة المحتلة ، او على اي حق عربي نشأ فيها قبل يوم ١٩٤٨/٥/١٥ لذلك نتمن الضرورة سن تشريع خاص يمنع سرعان التصادم وينص على اعتبار الحقوق العربية التي نشأت في المنطقة المحتلة قائمة رغم انقضاء اي زمن عليها .

لقد اتفرد الاردن في سنة ١٩٤٩ باصدار منشورين برقم ٩٢٤ اعطى بموجبهما محكمة البداية في القدس وقابلس صلاحيات الحاكم التي كانت قائمة في المنطقة المحتلة ، ولكن استمرار الاحتلال يحتم اصدار تشريع مكمل للمحافظة على حقوق العرب في المنطقة المحتلة بالطرق القانونية المعترف بها دوليا الى ان يتحقق للعرب طرق اخرى لنزع حقوقهم من غاصبيها .

لقد اعلن جلالة الملك حسين المعظم في خطابه التاريخي يوم ٢ تشرين الثاني ان الاردن هو موطن الحق العربي في فلسطين رانه لما ينسجم مع روح هذا المبدأ الوطني القويم ان يوضع تشريع اردني يحمي حقوق العرب في المنطقة المحتلة لا بسبب التصادم فحسب ، وانما ايضا لتأييد اية مطالبة بهذه الحقوق امام الامم المتحدة .

لا يعتبر من مثل هذا القانون تكرارا لما نصت عليه الفقرة (٣) من المادة (٣٧٩) من مشروع

هذه المادة

القانون المدني الذي سبق عرضه على مجلس النواب الموقر . ونصها :-

ولا يعتبر مانعاً بالنسبة للحقوق الناشئة في المنطقة المحتلة من فلسطين بقضاء المنطقة تحت احتلال سلطة عدوة .

بل يعتبر دعماً وتوضيحاً لها ومقماً لتشريع خاص ينقذ الأردن بوضعه بحكم انه موطن الحق العربي في فلسطين كما قال الحسين حفظه الله .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(د)

الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٦٢)
تاريخ ١٩٦٦ / ١ / ٥

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

فالمرجو إحالة الاقتراح الآتي لأهميته الى دولة رئيس الوزراء لقد لوحظ كثيراً من تفوسهم مرض الطمع والهوى على الاقدام على جريمة اختلاس اموال الدولة مقابل الاستهانة بعقوبة السجن التي يفرضها القانون طالبا وانه قد شجع واشجع ذويه من اموال الدولة التي ابتزها وانجفها باسمهم وانه سوف يخرج من السجن بطلا كما قد خرج من سبقه في هذا المضمار الاخلاقي واللامبالاه على سرقة اموال الدولة بأي الطرق التي من شأنها اضعاف البلاد مادياً ومعنوياً وبلبلة الرأي العام .

الامر الذي دفعني - حفظاً على سلامة البلد واماوال الدولة من عبث العابثين وتمادي المختلسين والمستترين - ان اتقدم باقتراح لوضع تشريع شامل لقضايا التزوير والاختلاس بما في ذلك اصول وفروع واسر الذين سولت انفسهم الاقدام على هذه الجريمة العظمى - بصفتهم مستترين على اموال اميرية مسروقة - باتخاذ اشد العقوبات الرادعة لصيانة اموال الدولة بتهمة الخيانة العظمى والعمل على تطبيق القول المأثور .

((من اين لك هذا)) . ٢٢٢

واقبلوا الاحترام ، ، ،

نائب محافظة اربد

علي المكاوي

الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح

على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ز)

الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٦٣)
تاريخ ١٩٦٦ / ١ / ٣

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية طيبة وبعد .

المرجو إحالة اقتراحي هذا الى الجهات المختصة لأهميته .

فتح عيادات صحية في كل من قرى - جبوس - كفر جبال - كفر لث - حبله قضاء قلقيلية ، ان جميع هذه القرى فيها مجالس قروية . ولا يوجد اي رعاية صحية لهذه القرى ولانها بعيدة عن المراكز الصحية

٣ - تزويد المدرسة بالمقاعد .

٤ - زيادة عدد الاذنه .

وقد تفضل دولة الرئيس . شكورا فوجسه كتابه رقم ٢٠ / ٨٢ / ١٧ / ٢١٨٦٣ تاريخ ١٩٦٥ / ١٢ / ١٨ . صاحب المعالي الوزراء المختصين راجيا النظر في تلك المطالب واجراء التزيم .

ومع الاسف الشديد ما زال كل شيء على حاله فارجو التكرم باحالة اقتراحي هذا للجهات المختصة للتكرم باجراء المقضى .

واقبلوا تحياتي واحترائي

نائب لواء اربد

حمزه الشريده

الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح

على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ط)

الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٦٥)
تاريخ ١٩٦٦ / ١ / ٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية وبعد .

لقد قامت الحكومة الجليلية مشكورة بتوزيع الشعب البريدي على القسم الثالث من قرى اللواء الشمالي .

ولتحقيق الغاية المقصودة ارجو التكرم باحالة اقتراحي هذا على الجهات المختصة لاعادة النظر في وضع مكاتب بتوسط عدد من هذه الشبان مع فرض

ولم يخدمها الحظ في السنة الحالية ، ولم يفتح بها عيادات صحية مع العلم ان القائمة التي نشرت في الصحف المحلية كان اسماء قسم هذه القرى في جدول العيادات الصحية :

لذلك ارجو تلبية هذا الاقتراح لخدمة الانسانية واخذ هذه القرى حقوقها من وزارة الصحة مثل باقي القرى التي تأسس بها مجالس قروية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ، ،

نائب قضاء قلقيلية وطولكرم

محمد سعيد يونس

الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح

على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(ح)

الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٦٤)
تاريخ ١٩٦٣ / ١ / ٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تقدمت لدولة رئيس الوزراء الافخم بطلب مؤرخ في ١٩٦٥ / ١٢ / ١ التماس فيه المطالب التالية :-
لغزورتها وأهميتها وهي :-

١ - تهيئة طريق منسدة دير ابي سعيد الثانوية حتى يصلها بطريق دير ابي سعيد - اربد المعبود والذي لا يزيد طول هذا الطريق عن (٤٠٠) متر تقريبا .

٢ - تليط وطراشة وعمل نوافذ وابواب واجهية منسدة دير ابي سعيد الثانوية الغير صالحة بوضعها الحاضر .

هذه هي الاصل

دوام معين على مأموري الشعب طالما يتقاضون اجور
ليتمكن كل شخص الاتصال بأي قرية يريدونها
في الوقت المعين .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب لواء اربد
حمزة الشريدة

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح
على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(د)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٦٦)
تاريخ ١٩٦٦/١/٨ .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
تحية واحتراما وبعد .

يوسفني جدا ان اذكر ان مديرية الاوقاف
العامة مهمة لقضاء الكوره اعمالا كليا ، فعل الاقل لم
يحظى بزيارة من الجهات المختصة لتري عن كثب
حالة الاوقاف والمساجد وخلاله بما يعينها .

كما يؤلني ان اقول ان سكان دير ابي سعيد
رغم فقرهم المدقع قاموا في بناء جديده لمسجد كبير
مازال يقضه مأذنه ، وقد طلبت عدة مرات في
الاعوام السابقة لوضع بعض التخصيصات لاشادة
مأذنه لذلك المسجد ليستطيع الزائر القريب ان يفرق
بين البيت والمسجد بمأذنه وكان دون جدوى .

فأرجو التكرم باحالة اقتراحي هذا للجهات
المختصة للتطوف باجراء المقتضى والعمل على اشادة
بناء لمأذنة الاوقاف في دير ابي سعيد لرفع شأن البلد
وليكن مقرا للمحكمة الشرعية .

واقبلوا فائق الاحترام

نائب لواء اربد
حمزة الشريدة

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح
على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ك)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٦٧)
تاريخ ١٩٦٦/١/٨ .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
ان قضاء الكورة يعتبر من اكبر الاقضية في
اللواء الشمالي من حيث عدد القرى وكثافة السكان
واكثر الاقضية بعدا عن مركز محافظة اللواء مدينة
اربد وهو قضاء منذ العهد العثماني .

لذا ارجو التكرم بتوجيه اقتراحي هذا الى
معالي وزير الداخلية للالتفات من الحكومة الرشيدة
برفعه الى لواء اسوة بغيره لما يتطلبه هذا القضاء من
العناية والجهد في سبيل التقدم والاصلاح .

هذا بالإضافة للرجاء باعادة النظر في
القرى التالية :

ابو زياد - الزماليه - غنبيه - زونييا - ارحابا
دير يوسف - ويت - يافا . التي فصلت عن هذا

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح
على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(م)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٦٩)
تاريخ ١٩٦٦/١/٨ .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
تحية واحتراما وبعد .

ان قضاء الكورة الواسع والمكتظ بالسكان
والثاني عن المدن الكبيرة بحاجة ماسة الى مزيد من
الخدمات الصحية ولهذا فاني اقترح على الحكومة
الجليلة ما يلي : -

١ - اقامة مستشفى في بلدة دير ابي سعيد
مركز القضاء .

٢ - فتح عيادات صحية في القرى التالية : -
كفر ايل - كفر اكب - كفر الماء - خنزيره
جفين - تينه - بيت يافا .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ، ، ،
نائب لواء اربد
حمزة الشريدة

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح
على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

القضاء للروابط والعلاقات والمصالح التي تربط هذه
القرى ببقية القضاء بحيث تختلف عن اي جهة اخرى
لإعادتها لما كانت عليه تابعة لدير ابي سعيد ،
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ، ،

نائب لواء اربد
حمزة الشريدة

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح
على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ل)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٦٨)
تاريخ ١٩٦٦/١/٨ .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
تحية واحتراما وبعد .

ان مدرسة الاناث بدير ابي سعيد هي ملك
الخزينة وقد تصدعت منذ مدة وجيزة مما اضطر
الحكومة لاختلافها واستيجار غيرها .

وان تركها مهملة بهذا الشكل يزيد من خرابها
ومن حمل الدولة نفقات اكثر في المستقبل لاصلاحها
بالاضافة للأجور التي تقوم بدفعها الآن .

لذا ارجو التكرم باحالة اقتراحي هذا على
الجهات المختصة لرصد التخصيصات اللازمة لإنشاء
هذه المدرسة واعادة اصلاحها .

واقبلوا فائق الاحترام ، ، ،

نائب لواء اربد
حمزة الشريدة

هكذا منه ليدخل

٥ - الاسئلة والاجوبة

الرئيس :

نتقل الآن للبند الخامس من جدول اعمالنا وهو الاسئلة واجوبة الحكومة عليها فارجو من عطوفة الامين العام تلاوة الاسئلة ثم الاجوبة عليها .

(أ)

الامين العام :

سؤال رقم (٨)

تاريخ ١٩٦٥/١١/٢٢

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية وبعد .

ارجو التفضل بتوجيه السؤال التالي الى الحكومة ولكم جزيل الشكر .

نائب السلط

١٩٦٥/١١/٢٢ شاكر الطعيمة

قامت الحكومة بشكورة بتعديل خط الكهرباء الى منطقة الفحيص ولكن لم تقم الشركة صاحبة الامتياز باجراء التعديلات اللازمة داخل بلدة الفحيص رغم مراجعاتنا المتكررة، فارجو ان تتكرموا باعلامي عن اسباب تاخير تمديد الكهرباء داخل بلدتنا .

مقدما شكري وتحياتي .

نائب السلط

شاكر الطعيمة

الرقم ١/٢٧/نواب/٦/٢٢٤٦١

التاريخ ١٩٦٥/١٢/٣٠

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم الموجه لمعالي وزير الاقتصاد الوطني رقم ١٣/١٦/٦/٩٣٧ تاريخ ١١/١١/٩٦٥ حول السؤال المقدم من النائب السيد شاكر الطعيمة المتعلق بتزويد بلدة الفحيص بالطاقة الكهربائية اللازمة وايضاً طياً بنسخة من جواب معالي وزير الاقتصاد الوطني عليه .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

وصفي التل

الوقت ٤/١/٨١٠

التاريخ ١٩٦٥/١٢/١٩

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ١٣/١٦/٦/٩٣٧ تاريخ ١١/١٢/١٩٦٥ ومرقه صورة عن السؤال رقم (٨) المؤرخ في ١١/١٢/١٩٦٥ المقدم من النائب السيد شاكر الطعيمة حول تزويد بلدة الفحيص بالطاقة الكهربائية اللازمة .

ارجو ان ابين لمعاليكم انه لم يتم بعد الانتهاء من تركيب خطوط النقل الكهربائية بين مدينتي صويلح والسلط اذ كانت هناك مسائل معقدة عديدة فنية وغيرها كان لا بد من تسويتها بين شركة الكهرباء الاردنية المساهمة المحدودة في عمان وبلدية السلط لصالح شركة الكهرباء وتوسيع منطقة امتياز شركة الكهرباء بحيث تغطي حدود بلدية السلط وما شابه .

تخرج عدد كبير من ابناء الاردن من جامعات الدول الشرقية وهم يشكون من ان الحكومة تعارض في تعيينهم وتمنعهم من السفر ، كما تضع عليهم بعض القيود الادارية كتجديد مكان الإقامة . ارجو بيان الاسباب الداعية لهذه الاجراءات .

واقبلوا فائق الاحترام .

نائب عمان

عبد الرحمن خليفة

الرقم ٣/٢٧/نواب/٧/٢٩٢

التاريخ ١٩٦٦/١/٦

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٣/١٦/٦/١١١٤

تاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٥

ايضاً طياً بنسخة من جواب معالي وزير الداخلية رقم م ١٠/١٠/٥٠٦ تاريخ ١٢/٢٧/١٩٦٥ على سؤال النائب المحترم السيد عبد الرحمن خليفة رقم (٢١) بشأن محرجي جامعات الدول الشرقية :

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

وصفي التل

هذا ولقد تمت تسوية هذه الامور جميعها مؤخراً وتقوم حالياً شركة الكهرباء ببناء خطوط النقل الكهربائية ويؤمل ان يتم الانتهاء من تركيبها في منتصف الصيف القادم .

ولقد جرى تصميم سير هذه الخطوط لتزويد بلدة مقربة من بلدة الفحيص ليكون بالامكان تزويد بلدة الفحيص بحاجة من الطاقة الكهربائية .

هذا وسرني ان اخبر معاليكم بأن البرنامج التنفيذي الذي تهدف هذه الوزارة الى تحقيقه هو تزويد الطاقة الكهربائية الى كل من السلط والفحيص سنة ١٩٦٦ . وتوريدها الى بلدة ماحص السنة التي آتيا سنة ١٩٦٧ .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

وزير الاقتصاد الوطني

حام الزعبي

السيد الطعيمة نائب السلط :

اشكر دولة الرئيس ومعالي الوزير على جوابهما .

(ب)

الامين العام :

(منابعا)

سؤال رقم (٢١)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٩

معالي رئيس مجلس النواب الافختم

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الداخلية المحترم .

الرقم م ٥٠٦/١٠/د

التاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٧

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشير الى كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم
١١١٤/٦/١٦/٣ المؤرخ في ١٩٦٥/١٢/٢٥ الموجه
الي ونسخة منه لدولتكم بشأن السؤال رقم (٢١)
المقدم من النائب معالي السيد عبدالرحمن خليفه بشأن
خريجي جامعات الدول الشرقية .

لم تقع هذه الوزارة حائلا دون تعيين اي
شخص اردني من خريجي جامعات الدول الشرقية
ولم تفرض عليه اية قيود اللهم الا اولئك الذين ثبت
لدوائر الامن انهم من الشيوعيين والذين رفضوا
استنكار المبدأ الشيوعي .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

وزير الداخلية

عبد الوهاب الجبالي

السيد خليفة نائب عمان :

على كل حال نحن لنثق بالحكومة ونرجو منها
ان تعامل هؤلاء كاي مواطن وتعطيهم حقوقهم ولا
تقيد اقامتهم ولا تمنعهم من السفر الا لضرورات
تقتضيها المصلحة العامة .

دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع :

الاجيب القانون .

مواد رقم (١٠)

تاريخ ١٩٦٥/١١/٢٨

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

ارجو تزجيد السؤال التالي الى معالي وزير الاقتصاد الوطني لإجابة عليه ضمن لدة القانونية .
حيث انصت على اعمال التفتيش عن البترول التي تقوم بها شركة ميكوم بالرغم من مرور اكثر من عام على مباحرة المدل - ارجو
ان يطلع المجلس الكريم على الخطوات الحكيمة التي قامت بها هذه الشركة الجديدة .
واقبلوا الاحترام

لاني متعلقة عمان
عبد الباقى جمو

فضيلة الاستاذ عبد الباقى جمو نائب عمان :

لي سؤال منذ شهر موجه لمعالي وزير الاقتصاد

الرئيس :

كتب تأكيداً لمعالي وزير الاقتصاد .

وزير الاقتصاد الوطني .

معالي الرئيس

فيما يتعلق بالسؤال والتفتيش عن الزيت ، هذا
من اختصاص سلطة المياه المركزية والابحاث
الجيو لوجية وعلى كل حال انا مستعد ان ادلي
بمعلومات حول هذا الموضوع .

الرئيس :

علمت ان هذا السؤال قدم منذ شهرين .

وزير الاقتصاد الوطني :

وانا بدوري حولته للجهات المختصة . وانا
مستعد للأجابة الآن لأن عندي كافة المعلومات عن
هذا الموضوع .

فضيلة الاستاذ جمو نائب عمان :

اذا يمكن اكتفي بالجواب الشفوي على سؤالي
اذا كان معالي الوزير مستعد ان يجب الآن .

الرئيس :

ومعالي الرئيس يقبول ان السؤال والدأره
ليست تابعة لمعاليه .

دولة رئيس الوزراء :

تقدم اية حكومة على مثل هذا العمل ان يكون اقديا
غير عاطفي .

٦ - قرار اللجنة المالية رقم (٢)
حول تقرير ديوان المحاسبة

الرئيس :

فضيلة الاستاذ جمو نائب عمان :

نتنقل الان للبند السادس من جدول الاعمال
وهو قرار اللجنة المالية المتعلق بتقرير ديوان المحاسبة
الرابع عشر ، فارجو من مقرر اللجنة عطوفة النائب
السيد موسى ابو الراغب التفضل الى المنصة لتلاوة
القرار رقم (٢) .

المقرر :

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة المالية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٦/١/٨ برئاسة معالي السيد خالد الحاج حسن
وحضور السادة ، المقرر - موسى ابو الراغب ، عبد الرحمن خليفة ، عمران المياطة ، زهير مطر ، محمد
سعيد يونس ، محمد الخشمان .

وقامت بدراسة التقرير الرابع عشر لديوان المحاسبة المتضمن أعمال الديوان للمدة الواقعة بين ١/١٠/٦٤
وبين ٣٠/٩/٦٥ وبعد الاطلاع على محتويات هذا التقرير نرجو أن تعرض ما يلي . -

١ - الحساب الخاص للسنة المالية ١٩٦٣ - ١٩٦٤

أورد التقرير مقارنة في واردات الدولة المحلية الفعلية .

هكذا من الفصل

الواردات الحالية والفعلية

السنة	الواردات بالدينار
٥٣ - ٥٤	٦٩٥٩٤٦٧
٥٨ - ٥٩	١٠٩٨٢٩٨٥
٦١ - ٦٢	١٤٦٧٨٦٣٨
٦٢ - ٦٣	١٧٤٢٤٩٨٤ باستثناء الدفعة الخاصة من شركة السابلاين والبالغة ١٠٦ ر ٦٨٠ و ٣
٦٣ - ٦٤	١٩٣٨٦٦٥٧

وبذلك يتبين أن هناك زيادة بالواردات الحالية زيادة مضطرة كما تبين .

أ - أن سجلات الضرائب العائدة للسنة المالية ٦٤ - ٦٥ في وزارة المالية تبين أن نسبة ٦٥٪ قد حصلت من مجموع الضرائب المستحقة . وهذا يعني بضرورة مضاعفة الجهد في جباية الواردات وخاصة من ضريبة الدخل .

ب - أن ما رصد في الموازنة النفقات الائتمانية بلغ ٥٥٠ ر ٦٣٠ و ٩ دينار لم يتفق منها إلا ٢٥٣ ر ١٥٤ و ٦ وقد بلغت النفقات الائتمانية الفعلية للدولة ١٥٪ من مجموع نفقاتها الفعلية . وكانت اللجنة تأمل أن يتم اتفاق كافة المخصصات الائتمانية .

ج - أن زيادة الواردات نتيجة لرفع نسبة الضرائب أو الرسوم أو أحداث رسم وضرائب جديدة لا يدل على سلامة الوضع المالي وأما الذي يدل على ذلك هو زيادة الدخل القومي الذي منه واردات الدولة الحالية .

٢ - الملاحظات عن الوزارات والدوائر والمؤسسات والمخالفات والتجاوز على أسس الدولة

أطلعت اللجنة على قضايا المخالفات والاختلاسات وهي تبدي أسفها أن يرى تكرار وقوع هذه المخالفات في كل عام ، مع أنه ينبغي أن يكون أساس العمل الأمانة والاختلاس للواجب . إن إساءة استعمال أموال الخزينة عن طريق سوء التصرف عن طريق شراء اللوازم وتسليمها وخزنها واستعمالها يدعوا إلى وضع علاج فوري لهذا الموضوع كما يجب التحقيق في القضايا التي تضمنها التقرير فيما يتعلق بسوء التصرف في شراء اللوازم وتسليمها وخزنها واستعمالها وبضرورة تحديد المسؤولية لمركبي سوء التصرف وهذا وذلك كأجراء رادع للبحث في التصرف بأموال الخزينة .

كما لفت نظر اللجنة كشف التدقيق في حسابات وزارة المواصلا (برق بريد هاتف) اذ ان مبالغ كثيرة مستحقة الاداء على مشتركين تخلفوا عن تأديتها ، وقد بلغ مجموعها حتى تاريخ ١٩٦٥/٣/٣١ (٣٢٩٢٤٩ دينار) وهذا يدل على أحمال المسؤولين في هذه الوزارة عن تحصيلها . وبالرغم من قرارات مجلسكم الموقر بضرورة وضع اجراء رادع لسوء استعمال سيارات الدولة المدنية والمكبسة لا تزال السيارات الحكومية عرضة لسوء الاستعمال يقدم عليه موظفون مدنيون وعسكريون .

مواضيع الخلاف بين الديوان والوزارات
وتقرير رقابة الديوان وطمأنينة موظفيه

أ - تقع خلافات في الرأي بين الديوان والسلطة التنفيذية ويقوم مجلس الوزراء بنسج هذا الخلاف . والديوان يطالب بأن يكون مرجع الفصل في الخلاف بين الديوان والوزارات هيئة حيادية خاصة ولما كان مجلسكم الكريم هو مرجع ديوان المحاسبة فإن قضايا الخلاف بالرأي ينبغي أن تعرض على مجلسكم الكريم في حينها لكي يتخذ بشأنها الاجراء الذي يؤدي الى حسمها بعد الاستماع الى وجهة نظر السلطة التنفيذية .

ب - يطالب الديوان بعدم اجراء نقل او انتداب او اعارة أي موظف من والى الديوان الا بموافقة رئيس الديوان . وترى اللجنة أن في اجابة هذا الطلب قوة وتعزيز وتمكين لموظفي الديوان وزيادة فعاليتهم .

توصي اللجنة المالية مجلسكم الكريم الموافقة على ما يلي :-

- ١ . شكر رئيس ديوان المحاسبة وموظفيه على الجهود التي بذلها خلال العام الذي شمله التقرير .
- ٢ . عدم نقل او انتداب او اعارة أي موظف من والى ديوان المحاسبة الا بالاستئناس برأي رئيس الديوان .
- ٣ . ضرورة مضاعفة الجهد وزيادة التعمالية في تحصيل اموال الدولة المستحقة .
- ٤ . مضاعفة الجهد في انجاز المشاريع الائتمانية ، وذلك بتعزيز الجهاز التنفيذي للمشاريع الائتمانية ببلني الخبرة والاختصاص .
- ٥ . اجراء التحقيق وتحديد المسؤولية وفرض العقوبة على كل مختلس أو مهمل يعيث بأموال الشعب .
- ٦ . وضع اجراء حازم يضع حدا لسوء استعمال السيارات المدنية والمكبسة يحفظا على اموال الدولة . وتأمل اللجنة ان يضع ذلك العلاج حدا لاثارة هذا الموضوع في كل عام .

اللجنة المالية .

هذه من الدفاتر

٧ - مناقشة تقرير ديوان المحاسبة الرابع عشر

الرئيس :

والآن ارجو من يريد المناقشة من حضرات النواب المحترمين ان يسجل اسمه .

(ف سجلت الاسماء ورفعت لمالي رئيس المجلس)

(١)

الرئيس :

الكلمة الاولى لمطوفة الاخ صلاح السحجات

السيد السحجات نائب الكرك :

معالي الرئيس ،

هذا البيان موقع من النواب السادة مسلمان القضاء ، علي الدجاني ، سامي حداد ، ايوب مسلم صلاح السحجات .

اطلع النواب الموقعون اذناه على تقرير ديوان المحاسبة الرابع عشر وعلى قرار اللجنة المالية الموقر بصده . ويسرهم ان يضموا امام مجلسكم الكريم المطالبات والاقتراحات التالية لمناقشتها واعتمادها فيما اذا اقتنعتم بمدواها وضروتها ، انسجاما مع الصلاحيات المخولة لكم في الدستور كرجع لديوان المحاسبة ، ورجى ان تسهل هذه المطالبات مهمتكم وتمكنكم من التوصل الى القرار الانسب والاصوب .

حضرات النواب الكرام

اننا نقدر للجنة المالية ما بذلته من جهد في دراسة التقرير ووضع التوصيات المعروضة على حضراتكم ولكننا مقتنعون بان هذه التوصيات اقتضت على نواحي معينة نعتبرها جزءا يسيرا من كل و ترى ضرورة دعمها بتوصيات اكثر شمولاً واحاطة الموضوع الاساسي الذي يضطلع به ديوان المحاسبة خدمة للمصلحة العامة .

وهذه هي مطالباتنا وتاليا المقترحات المبنية على اساسها : -

١ - لا شك انكم لاحظتم ان التقرير جاء مختصرا جدا بالمقارنة مع التقارير السابقة له واقل مادة منها ، وانه لم يشر الى عدد من المواضيع الاساسية التي كان ينبغي عليه ان يعالجها ، ويسطر رأيه بصدها وبذلك لم يفتح امامكم الباب واسعا كما يجب ان يكون عليه الحال للاطلاع على كافة جوانب النشاط المالي للحكومة ، وبما ان رئيس الديوان الحالي قد وضع تقريره بعد حوالي مائة يوم من اضطراره بمسؤولية الديوان فلربما لم تكن هذه المدة كافية لاستعراض ومراجعة جميع اعمال الديوان واعداد تقرير مفصل بها .

لقد درجت العادة على ان يتضمن التقرير احصاءات وافية لعدم الاستيضاحات التي يقدمها الديوان للوزارات والدوائر المختلفة ، بقصد الاطلاع على مدى تجاوب هذه الوزارات مع الديوان ولكن التقرير الحالي جاء خلوا منها وبذلك فقد حصرنا هاما من محتوياته الاساسية .

٢ - لم يذكر التقرير ما اذا كانت وزارة المالية قد انشأت سجلات مالية مسعفة للقروض الخارجية والداخلية والارباح والمساهمات في الشركات والمؤسسات الدولية وغيرها تلافيا للنقص الحاصل في هذه السجلات التي شدد مجلسكم في السنة الماضية على انشائها بوجه السرعة الممكنة .

٣ - جاء في التقرير ان جهود الديوان اسفرت عن استرداد مبلغ ٧٤٥.٧٣ ديناراً وهو مبلغ كبير بالنسبة للميزانية العادية للدولة ولكن التقرير لم يتضمن التفاصيل اللازمة عن الحوادث التي ادت الى

استرداده بل اكتفى بلذكر عدد يسير منها تعتبر فيها المبالغ المستردة ذات قيمة صغيرة بالنسبة للمجموع ولا شك انه مما يهم مجلسكم الكريم ان يطلع على التفاصيل الوافية عن مثل هذه الامور التي تميء فيها السرقة والاختلاس الى سمعة الدولة .

٤ - لم يتضمن التقرير اية معلومات عن قضايا التوظيف والموظفين والمخالفات التي تتعلق بهذا الموضوع الهام بما يثير التساؤل ما اذا كانت هذه المخالفات غير موجودة بتاتا او ان التقرير تجاهلها ولم يعتبرها ذات اهمية لعرضها على مجلسكم الكريم .

٥ - لم يشر التقرير الى الخلافات في الرأي بينه وبين الحكومة فيما يتعلق بتطبيق القوانين والانظمة المالية ولا شك انه لما يهم مجلسكم الكريم ان يطلع على هذه الخلافات بالرأى خاصة وانه سبق له وطالب بان تحال الخلافات في الرأي الى هيئة خاصة كي لا يكون مجلس الوزراء المرجع الاخير للبت بامرها

٦ - اقتصر التقرير في ملاحظاته فيما يتعلق بالشؤون المالية للبلديات على عدد قليل من هذه وحتى هذه الملاحظات جاءت مختصرة وموجزة ، حتى انها لتوحي بان كل شيء على ما يرام ، وان التدقيق قد أكد قوة النظام والقانون ولم تعد هناك اية مخالفات تذكر

وانطلاقاً من هذه الملاحظات فاننا نشارك اللجنة المالية توصياتها وندعو الى الموافقة على التوصيات التالية : -

١ - تعديل المادة (٢٢) من قانون ديوان المحاسبة بان يكون المرجع الفصل في الخلاف بين الديوان والوزارات هيئة حنائية خاصة .

٢ - اعداد الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة في مدة اقصر من المدة الحالية لكي يتساول التقرير السنوي لديوان المحاسبة هذا الحساب الختامي مع نتيجة اعماله عن سنة واحدة في تقرير واحد .

٣ - التشديد على سرعة الجواب على استيضاحات الديوان واتخاذ الاجراءات المشددة بحق الموظفين الذين يتأخرون عن الجواب السريع .

٤ - الموافقة على توصية رئيس ديوان المحاسبة بالغاء رسوم رخص الراديو والتلفزيون وضمتها الى رسوم الجهارك وتحصيلها عند استيراد تلك الاجهزة

٥ - تضمين تقرير ديوان المحاسبة خلاصة للتقارير التي يقدمها مندوب الحكومة في الشركات التي تساهم فيها الحكومة وممارسة الديوان صلاحية تدقيق هذه التقارير ومتابعة الملاحظات والاقتراحات الواردة فيها والعمل على اخضاع مرافعة حسابات هذه الشركات لرقابة الديوان ، وكذلك عطاءاتها بحيث يشترك في البجان مندوب عن وزارة الاقتصاد وآخر عن الديوان لهذا نقترح اتخاذ القرار من قبل المجلس على ضوء هذه الملاحظات .

نائب الكرك	نائب الكرك
ايوب مسلم	ايوب مسلم
نائب اربد	نائب اربد
سامي حداد	سامي حداد

نائب عجلون

سلمان القضاء

(ب)

الرئيس :

الكلمة للفضيلة الشيخ الاستاذ علي المكاوي .

الشيخ المكاوي نائب اربد .

هذه هي التوصيات

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الأمين الذي لا ينطق عن الهوى .

محالي الرئيس ، حضرات الزملاء

لقد رأيت من واجبي بعد ان اطلعت على التقرير السنوي لديوان المحاسبة من ان ابدي بعض الملاحظات التالية للعبارة والتذكير .

١ (لقد جاء هذا التقرير مبتورا لانه خلا ابتداء من التسمية الكريمة : باسم الله الرحمن الرحيم - عنوان الامة ورمز هذا البلد الخالد - هذه الملاحظة تصدق على كافة التقارير التي ترفعها الهيئات الرسمية والحكومية . فاطالب حكومة صاحب الجلالة - ان تولي هذه الناحية القيمة اجل عنايتها الحازمة . باصدار تعميم يلزم التقيد في كل الكتب والتقارير الابتداء بالبسملة السمحاء صورة الامة الحية الناطقة بعقيدتها السمحاء وسلامة كياناتها من شذوثة الشيوعية الحمراء . والكتاب مرآة عنوانه .

٢ (التقرير على العموم لا يحتوي على رموز ومعادلات وايضاحات بطريقة مختصرة تضمن مقدمة وستة ابواب تخصص بمحس خلاصات . وقد طالب رئيس الديوان في مقدمته بثلاث مطالب اساسية وهي : اكمال حصانة رئيس الديوان - وتعديل المادة (٢٢) من قانون الديوان تضمن تشكيل هيئة حيادية خاصة للفصل في الخلاف الذي قد يقع فيما بين الديوان والوزارات والمطلب الثالث : حماية نقل او انتداب او اعادة اي موظف من موظفي الديوان الى اي جهة الا بموافقة رئيس الديوان ليتمكن الديوان من ممارسة عمله وتاديب رسالته على الوجه الاكمل .

والواقع ان هذه المطالب مطالب مشروعة جوهرية والا فكيف يتسنى لهذا الجهاز ان يقوم بواجبه بامانة وحزم اذا لم يدعم بمحاسبة كاملة وتتوفر لديه صلاحية العمل الجلي وتبعية المسؤولية والاهو والمشلول سواء يسواء . .

بيد اني وان كنت ممن يشعرون مع الرئيس ويؤيدون مطالبه الثلاث الا ان الاهم من ذلك هو الشعور القوي بواجب المسؤولية ، والتمسك القوي بمكارم الاخلاق - فهي الوقاية والعصمة من الزلل للجميع وهي الحصانة القوية في خدمة هذا البلد والصالح العام بامانة واتدام . . واعظم من كل ذلك الاعتصام بالقوى والاخلاص في العمل لظهور كل حقيقة صغيرة كانت ام كبيرة - وتبينها صراحة للناس تشهيرا وقصاصا . لمن تسول له نفسه سرقة اموال الدولة والتهاذي في الضلالة والنفي كيلا يقال .

قتل امرئ في غابة - جريمة لا تغتفر .

وقتل شعب آمن - مسألة فيها نظر .

٣ (لقد لوحظ كثيرا ممن نفوسهم مرض الطمع والهوى على الاقدام على جرائم اختلاس اموال الدولة مقابل الاستهانة بعقوبة السجن التي يفرضها القانون ظلما وانه قد شيع واشيع ذويه من اموال الدولة التي ابتزها بالاثم واختصها باسماء الاقارب والاحباب وانه سوف يخرج من السجن - بطلا - كما قد خرج من سبقه من الابطال في هذا المضمار الاخلاقي بدون مبالاة في سرقة اموال الدولة باى طريقة او خدعة من شأنها كما يبدو اضعاف البلد ماديا ومعنويا وبليلة الرأي العام للملك ودراء لسله المفسد رأيت من واجبي ان تقدمت باقتراح بتاريخ ١٩٦٦/١/٥ . اطالب بوضع تشريع عام لقضايا التزوير والاختلاس يكون شاملا - للاقارب بمعقبتهم

متسرين على اموال اميرية - واتخاذ اشد العقوبات الرادعة بحقهم بتهمة الخيانة العظمى امام محكمة امن الدولة وتطبيق العمل بالقول المأثور من اين لك هذا؟ .

على اني اعتقد اعتقادا جازما انه لا يوجد هناك من علاج قوم رادع للخائنين لامتهم ولا أنفسهم سوى قطع يد السارق واختلس حتى المستر باعتباره شريكه في الجريمة .

وها نحن اليوم نلاحظ ان بعض الدول المتحضرة تقتل من يتلاعب بالاسعار رميا بالرصاص في الميادين العامة . فلماذا ؟ اذن يحجم عن تنفيذ حكم الله في قطع يد السارق . . . وقطع يد واحدة لسارق ضمان للمجتمع وحصانة للناس .

ضمجة -

٤ (الاختلاسات ، لقد لاحظت مما لاحظت ان الديوان حافظ على ذكر الالتساب والاحتفاظ بالرب مع من اختلس اكثر من الالف دينار ولم يراع هذه الناحية مع الذين اختلسوا دوا الالف دينار وهذه عارضة خطيرة . كلاهما يختلس او سارق - قل المال او كثر - فكان الواجب التشهير باسمائهم جميعا صراحة مجردة من اي صفة او لقب .

واليكم ايها الاخوان امثلة عن بعض الاختلاسات الواردة منها - اختلاس من صندوق توفير موظفي القيادة العامة قدر بمبلغ ١٧٠٦١ دينار فقط والمسؤول عن ذلك كاجاء في التقرير هو الرئيس السيد م. والوكيل السيد ج. ه. الاجراءات التي اتخذت بحقهما - الطلب بكف ايديهما عن العمل ووضع اشارة الحجز على اموالهما ، كما يقال ومنها اختلاس في الاتحاد التعاوني لقد اختلس السيد م. أمين صندوق الاتحاد مبلغ ١٧٣٧ دينار و١٨٣ فلس وهذا المبلغ كما يقول التقرير

لم يسترد بعد ولا ادري هل لا زال الأمين المذكور امينا ام صندوق الاتحاد ؟ وهل عوقب بمثل ما عوقب . هذه حادثة أمين الصندوق للاتحاد . وهاكم ايها الزملاء الحادثة التالية التي كان بطلها السيد ح. خ رئيس مجلس الاتحاد السابق والتي ان دلت على شيء فانما تدل على التصيد لا يترافق اموال الدولة بطرق جهنمية بقصد وتصميم واصرار على التنفيذ جساء في التقرير ان السيد ح. خ رئيس مجلس ادارة الاتحاد السابق اقدم على شراء قطعتي ارض واحدة في جبل الحسين والاخرى في ماركا لحساب الاتحاد ومبلغ ثمنها مع رسوم اخرى ٢١٢ فلس ١٤٣٤٢ دينار فقط لا غير الا ان المجلس شعر بواجبه بان هاتين القطعتين لا تحققان الغرض المنشود وان في شرائها اجحافا لصندوق الاتحاد وسجل قيمتهما على السيد رئيس الاتحاد ح. خ بعد ان تعهد خطيا بدفعها على قسطين الاول واستحقاقه في كانون الثاني سنة ١٩٦٥ والثاني استحقاقه في كانون الثاني سنة ١٩٦٦ ومن الغريب استناد التباطؤ للسيد الرئيس ح. خ بعدم دفع القسط الاول في حينه وكانت الاجرامات بعدم دفع القسط فلونوى اخير ما اقدم على الويل التي اتخذت لحقه هي لفت نظر معالي رئيس مجلس ادارة الاتحاد الى ضرورة تحصيل القيمة المطلوبة من السيد الرئيس ح. خ مضافا الى ذلك القوائد المستحقة مدة اربع سنوات بفائدة قدرها ٤ ٪ فاعتبروا يا اولي الاباب .

وهناك حوادث واحداث مشابهة . اذكر منها في هذا المقام هذه الطريقة فقد نظمت بلدية الخليل ثلاثة مستندات تضمنت جزئا من نفقات حفلتين وداغيتين تصرف من مادة اعياد واحتفالات في موازنة البلدية ولما عرضت السندات على مندوب الديوان اعترض على صرفها اعنادا على تعميم سابق لا يجوز صرف مثل هذه المستندات على حساب البلديات

هذه هي الامور

استغرب كيف يميز الديوان - بعد ذلك صرف قيمتها بناء على غايات عادية . . . قد تشجع على التباد بعدم التقيد بالبلاغات الرسمية والانظمة السريعة . . . ولا عبرة للقول . بان لا يتكرر ذلك وان لا يعتبر سابقة فهذا القول اصبح حجة مع ان الواجب كان يقضي الزام رئيس البلدية بدفع القيمة من جيبه الخاص حتى يكون سابقة حسنة لغيره لا تتكرر .

معالي الرئيس - حضرات الزملاء .

هذا وانني لارجو خلاصا من حكومة صاحب الجلالة وهي المشهود لها بالجرأة والحزم والظفره في الاعمال في كل الحالات لاعمار هذا البلد والنهوض به على مدارج الرقي والازدهار ان تولي مزيد عنايتها واهتمامها لوضع حد حاسم لكل هذه الاختلاسات البشعة سيما وان هذا البلد مقبل على مشروع التنمية الاقتصادية لبرنامج السنوات السبع وفقنا الله جميعا لما فيه الخير للصالح العام في ظل الراحل الامين جلالة الحسين الملقى حفظه الله واعزه .

والسلام عليكم .

(ج)

الرئيس :

الكلمة الآن لقضياة الشيخ الاستاذ عبد الباقي جمو .

لفضيلة الشيخ جمو نائب عمان :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين هذا هو التقرير الرابع عشر الذي يقدمه ديوان المحاسبة ولي على التقرير بعض الملاحظات :
اولا - اتبع في هذا التقرير طريقة ابي معشر الفلكي بالارقام والحروف ولم يشير الى الالمام صراحة حتى يكون المختلس ومركب جريمة السرقة معروفا لدى الجميع ليحذروه ان كان هذا المبدأ سائدا .

ثانياً - شطب من هذا التقرير جله على ما بلغني ، ومما شطب من هذا التقرير موضوع مهم جدا اثير من قبل في هذا المجلس وهو موضوع اراضي العلمية ، واني اقترح على هذا المجلس الكريم ان يخصص جلسة خاصة لهذا الموضوع ليناظر لاني اعتبره موضوعاً خطيراً ، كما ان هناك موضوعاً آخر لم يتطرق اليه هذا التقرير وهذا الموضوع هو موضوع عطاء سد الكفرين ووادي شعيب ما بلغني من قرار لجنة العطاءات ان الفرق بين السعيرين الذين وضعوا لهذا المشروع هو فقط ١٠٨ آلاف دينار لا غير ، مع العلم اننا اذا قلنا ان لجنة العطاءات فضلت شركة على اخرى فلدي الدليل على ان ديوان المحاسبة اعترض على عطاء بناء مدينة الحسا ، وكسان الفرق هناك ٧٨٩٧٥٠ ديناراً كانت اللجنة قد احالت العطاء الى شركة المقاولين العرب ب ٥٩٦٠٤٥ ديناراً ونتيجة لاعتراض ديوان المحاسبة على احوالة العطاء على السعر الاعلى وفر هذا الاعتراض على خربة الدولة ٢٨٩٧٥٠ ديناراً وهذا دليل على ان الاعتماد على لجنة العطاءات هو في غير محله .

بلغت النفقات الانمائية الفعلية للدولة ١٥٪ من مجموع نفقاتها الفعلية ، وهذا يدل على النشاط الوافر في الانجاز مع وجود النفقات في الموازنة وطبعا نحن نناقش هذا التقرير على اساس انه تقرير صحيح وان كل ما ورد في هذا التقرير ما لم يثبت العكس هو وارد وصحيح .

اشار التقرير الى زيادة في الواردات ، ولكن مع الاسف هذه الزيادات ، لم تنتج عن وجود بتروا او استغلال التروات الطبيعية في البلد ، انما كانت منبياً لزيادة الضرائب والرسوم ، وخلق ضرائب ورسوم جديدة على المواطنين . مع العلم ان دولة

الرئيس عندما ناقشنا الموازنة ووعدنا بان الموازنة متيسره وان الاموال كثيرة . . .

دولة رئيس الوزراء :

(مقاطعا)

. . . يا شيخ هذا التقرير عن السنة التي لم تكن هذه الحكومة موجودة فيها .

لفضيلة الاستاذ جمو نائب عمان :

. . . نحن نعتبر ان الحكومات موجودة ، وانما المقصد اشخاص انما اريد ان اشير الى كل ما وعدت به الحكومة والى ما انجزت وقصرت في الانجاز وعلى الحكومة ان تدافع وتبين واذا تبين العكس فاننا اقول شكرا . . .

دولة رئيس الوزراء :

. . . هذا التقرير لا يشمل المدة التي تحدث عنها انت ، هذا التقرير عن السنة المالية قبل ان تأتي هذه الحكومة .

الاستاذ جمو نائب عمان :

. . . على كل حال الضرائب فرضت والرسوم زيدت . . .

دولة رئيس الوزراء :

. . . تناقش عندما تناقش الموازنة او تقرير ديوان المحاسبة المقبل .

الاستاذ جمو نائب عمان :

هناك تخلف في تحصيل الضرائب والرسوم في وزارات متعددة منها وزارة المواضلات والمالية وحظها اوامر من بقية الوزارات وحسب اجتهادي

واعقادي وما اطلعت ان المتخلفين نوعان : المتفردون والفقراء .

اما المستفدون فلا يجرؤ الجاني ان يطالبهم بالضرائب والرسوم ، واما الفقراء فان الضرائب الباهظة اثقلت كواهلهم فلا يستطيعون ان يدفعوا الضرائب ، ولذلك المطالب اعادة النظر في الضرائب والرسوم ، وثانياً ، عدم الحاياء في التحصيل من المتفردين .

هناك نقل لخصومات النفقات الانمائية من مادة الى اخرى ومن جهة الى اخرى ، ومثلا هناك مشاريع في منطقة ما هذه المشاريع استنفدت كل ما خصص لها وهناك مشاريع في مناطق اخرى اصابتها الركود والملل ولم ينقل منها شيء وطبيعياً ان تنقل هذه الخصومات الى المنطقة النشطة وتكون الخدمات قد قدمت لمنطقة دون اخرى ، وفي هذا ملاحظة على الحكومة وعلى اى حكومة ان تنبيهها في المستقبل .

الطيران المدني ،

يشير التقرير بان الطيران المدني خصص مبلغ ٣٠٠٠ دينار لبناء مركز تدريب الموظفين ، وعند التدقيق وجدوا ان المبلغ الذي صرف هو ٢٢٠٠٠ دينار وبالتفصيلات ١٥٥٠٠ دينار للاستملاك يعني هو مرض عام ، استملاك الاراضي ودفع اثمان لهذا الاستملاك - وما تبقى من المبلغ يشير التقرير بانهم وجدوا انه صرف مبلغ لبناء محطة القطرانة ومركز لتدريب الموظفين ولكن النتيجة ان المحطة لم تبس ومركز التدريب لم يبن انما كل الذي جرى انه استملاك ارض ب ١٥٥٠٠ دينار وارجو ان تعلم الحكومة والمجلس الكريم ان هذا الاسلوب لا يعتبر اسلوباً بناء ولا خدمة للمواطنين .

هكذا من الملاحظ

أشار التقرير الى بعض القضايا المهمة بوزارة المواصلات هذه القضايا تتجاوز المبالغ فيها عشرات الآلاف من شراء الاجهزة دفنت او حكم عليها بالاقامة الجبرية فلم يستفد منها وان هناك بعض الاجهزة اشترت والوزارة ليست بحاجة اليها وان بعض هذه الاجهزة موجودة في الاسواق المحلية ولكن الخبير او المشر اشار ان تشتري هذه اللوازم من شركة التاج اي من شركة اجنبية بسعر اعل ، ليه ، لأن الخبير هو مستر ديكو وليس السيد محمد .

زيادة في اجور البرقيات ، في بعض السفارات كلفت الخزينة بعض المال في النتيجة او كانت النتيجة يقول التقرير تفضل دولة الرئيس مشكوراً وفيه لعدم تكرار مثل هذا التقدير ورأي عدم تزييم المقصرين بالمبالغ التي ذهبت نتيجة لتقصيرهم ولكن التقرير يشير مرة ثانية بان نفس التقصير وقع مرة اخرى ليه ، لان عدم الزام الموظف بتقصيره يؤدي مرة ثانية الى وقوع مثل هذا التقصير .

أشار التقرير الى وجود او الى قيام بعض رئيسات المستشفيات الى اقامة حفلات للاصدقاء والخلان من مخصصات المستشفى . . . هذا كلام صحيح لان الانسان او الانسانية اللذان او اللذين يقدمان على اقامة الحفلات من مخصصات المرضى هذا انسان لا يليق به ان يكون موظفاً ، يجب ان يقاصص حتى يكون عبرة لغيره .

وهناك اشارة احييت ان اوردتها فقط للتسليّة هناك اشرطة غنائية اهديت حسب ما اورد التقرير الى بعض الشخصيات ولكن النتيجة في التحقيق والملاحقة قرروا شطبها شطب مع تنبيه انه مرة ثانية لا يبدوا الاشرطة الغنائية ، وانا ارى ان فيها (تكسب) على الاذاعة هل اذا اعطيت اشرطة غنائية للشخصيات يطلوا يستمعوا للاذاعة ؟ .

— ضحك —

وردت اشارة بان سلطة المياه تحابي في التوظيف وانه ثبت لهم ان بعض رؤساء الاقسام كانوا يحايون بالتوظيف وليس لنا الا ان نصلي لله شكراً اذا اختصرت المحابة على سلطة المياه . اما هذه المحابه فاني شاهد عليها ، اذا ارادوا ان يحققوا فاني شاهد على هذه المحابه .

صرف مبلغ (١٢٠٠ دولار) للسيد هـ ق بالرغم من عدم وجود مخصصات فيقول التقرير ، ولولا هذه الملاحظة لما اشرت الى هذه النقطة بالذات يقول رضى الديوان لقرار مجلس الوزراء مع عدم وجود القناعة بصحة المعاملة فما جدوى وجود ديوان المحاسبة اذا كان قرار مجلس الوزراء او استكاف الوزير عن جواب الديوان فيما اذا اعترض الديوان . فما جدوى وجود ديوان المحاسبة .

اما استعمال سيارات الدولة الجيش والحكومة دائماً نشكروهم الاسف لكن ، لا نقرأ سوى صرح دولة الرئيس بانه يمنع منعاً باتاً من استعمال سيارات الدولة ، وكلمنا لقرأ هذا الخبر نقول شكراً لقد انتبه دولة الرئيس — طبعاً انا لا اعني صاحب دولة معين — هذا يرد دائماً ولكن هذه السيارات تذهب للنزهة وتوصل الاولاد للمدارس وتعيدهم من المدارس وتذهب بالاولاد ليشترى دفاً او قلم لأن عموط ، ولكن على حساب الأمة ، وارجو ان تشدد الحكومة على هذه النقطة لأن فيها اسرافاً وتبذيراً لاموال الدولة .

التقرير لم يتعرض لجيش الخبراء ، عندنا خبراء (خبراء اجانب) يتقاضون مخصصات ضخمة من غير فائدة من هؤلاء مثلاً خبير في الزراعة ، خبير في التعمية يعني يعمل صناديق او يدرج على تعبئة البندرية والبرتقال . . . كم يتقاضى هذا الخبير ؟ يتقاضى (٦٥٠ ديناراً اردنياً فقط بالشهر الواحد) غير المأمة والخدعة وغير . . .

السيد ابو الراغب نائب عمان :

. . . اين يشتغل .

الاستاذ جمو نائب عمان :

بالتسويق

انا لا اقبل حجة من يقول بأن هؤلاء الخبراء يتقاضون رواتبهم من مخصصات دول اخرى ، هذه المخصصات تأتي على حسابنا نحن . واي فلس يدخل بلدنا يجب ان يصرف بتوجيهنا وقوانيننا ، وهناك خير — وما أكثر الخبراء ولا يمكننا عدلهم لكثرتهم انما اذكر الذين يتقاضون مخصصات ضخمة — هناك خير آخر يشرف على حفر بئر بمكان ما ، هذا الخير راتبه (٩٥٠ ديناراً) في الشهر وليس في السنة ٩٥٠ ديناراً وله عن كل ليلة بنامها خارج عمان ٢٠ ديناراً بينما ... الخير او المشرف الفعلي على العملية هو اردني وابن عربي يتقاضى ٨٤ او ٩٨ دينار وله في الشهر علاوة ٢٠ ديناراً . هذه الارقام عندنا يسمعون الفقير الذي لا يجد لقمة العيش يقول اين يعيشون وابن نعيش .

فواجب الدولة ان تعمل على اتحاد العدالة الاجتماعية حتى يشعر كل مواطن بانه ليست هناك هذه المفارقات البعيدة الكبيرة . والسلام عليكم .

(د)

الرئيس :

الكلمة للنائب السيد سلمان القضاة فليفضل .

السيد القضاة نائب عجلون :

اشتركت مع بعض الاخوان في ابداء ملاحظاتى واريد ان اوضح نقطة معينة بالنسبة لهيئة الحيادية

التي تنظر في فصل الخلافات . اقترحت اللجنة المالية لمجلس النواب ان تكون هذه الهيئة من مجلس النواب ولا اعتقد انه من الصواب جعل مجلس النواب هو الفصيل في الخلافات .

الرئيس :

هذا صحيح

السيد القضاة نائب عجلون :

. . . الفصيل في الخلافات كما هو الآن مجلس الوزراء لكن من الاصح ان تكون هناك هيئة حيادية واكثر الدول تبني موضوع او فكرة « مجلس دولة » هذا المجلس يعني بامور الفتوى والتشريع كما انه في نفس الوقت يكون هيئة قضاء اداري ، على هذا الاساس اذا ما تبنت الحكومة موضوع تأليف (مجلس الدولة) نستغني عن العديد من المستشارين القانونيين في الوزارات ويتولى هذا المجلس موضوع التشريع ، الذي يلاحظ اننا نلاني فيه الصعوبات في كل يوم .

موضوع مراقبة وتدقيق حسابات الشركات اشير اليها وهذا بسبب موازنة الدولة تشتمل على رقم لا بأس به . وارادات هذه الشركات والدولة تساهم بمبالغ كبيرة بهذه الشركات ولهذا اقترح ان تكون هناك مراقبة مزدوجة على الشركات .

عدم ذكر اسماء المخالفين . . . الواقع ان عدم ذكر اسماء المخالفين الواقع ليس كل المخالفين مختلفين فهناك مخالفات فواحي مالية ليست بجديرة بان يقال عنها اختلاسات ، فذكر الاسماء وذكر اسماء اشخاص لم تعط الحكم قراراً نهائياً انهم اختلسوا ، لذلك لا يصح لان ذلك نوعاً من انواع الشهرة .

هذه هي الاصل

قضية العلاوات ، اقترح على الحكومة ان تعيد النظر في موضوع العلاوات لانه في كل يوم نسمع ان بعض الاخصائيين في الوزارات المختلفة يطالبون بعلاوات اسوة بالاطباء والمهندسين .

وبهذه المناسبة اعتقد انه على الاسس التي وضعت من اجلها العلاوات الحالية فان القضية هم اولى الناس بمنحهم العلاوات .

هذه هي الملاحظات التي اردت ان اوردتها في بحث هذا الموضوع .

(هـ)

السيد مرزا نائب عمان :

معالي الرئيس

ان الظاهرة الديمقراطية في كل بلد وجود الاجهزة التي تراقب اعمال الحكومة وتحصر على ان تكون هذه الاعمال موافقة للقوانين والانظمة التي تكفل العدالة بين جميع المواطنين .

ومن الاجهزة الضرورية التي لا بد منها - بالإضافة الى البرلمانية - ديوان المحاسبة . في هذا البلد قد قام بواجبه خير قيام خلال هذه المدة ومن حقنا ان نشكر جميع الذين تولوا المسؤوليات في هذا الجهاز . ولكنه ثبت من التقارير السابقة والآن في ان المخالفات تقع دائماً وان الاختلاسات مستمرة سنة بعد سنة ، والسبب في ذلك بحسب رأيي ان الحكومات لا تنفذ بالانظمة والقوانين ، وعندما الحكومات لا تنفذ بالانظمة والقوانين فان بساطي الموظفين يشجعون على القيام بالمخالفات التي تشكرونها ثانياً - عدم قيام الحكومة بالاجراءات الحازمة بحق الذين ارتكبوا هذه المخالفات .

ثالثاً - ان الديوان يتأخر في بعض الاحيان في عدم اطلاق المجلس على هذه المخالفات الا بعد فوات الوقت ، حيث لا يستطيع المجلس اتخاذ الاجراءات الواجب اتخاذها بحق المخالفين اما فيما يتعلق بارقام تقرير ديوان المحاسبة ، فقد لاحظت ان نسبة القروض بارتفاع مستمر ونسبة الودائع في البنوك المحلية والاجنبية بالتخفيض مستمر ، ولدى المقارنة بين هذه السنة والسنة الماضية يعني بين سنة ٦٤ و ٦٥ يتبين لنا ... ففسي سنة ١٩٦٤ نسبة القروض كانت ١٨٠٦٤٧ و ١٨٠٦٤٧ وفي سنة ١٩٦٥ نسبة القروض ٨٣٩ و ٨٣٩ و ٨٣٩ و ٨٣٩ فالزيادة في القروض تكون ٧٧٧ و ٣٧٩ و ٣٧٩ و ٣٧٩ .

اما ودايع الخزينة في المصارف المحلية والخارجية فانخفاضها بهذا الشكل ففي سنة ١٩٦٤ بلغت هذه الودائع ٥٠٠ و ٦٤٥ و ٦٤٥ وفي سنة ١٩٦٥ هبط هذا المبلغ الى ٧١١ و ٨٨٢ و ٦٣٨ و ٦٣٨ فيكون النقص ١٠٠ و ٦٨١ و ٨٢٥ معنى هذا ان الزيادة هي على الخزينة والنقص ايضا على - على الخزينة فيكون المجموع بين الزيادة والنقص ١٩٢ و ١٩٢ و ١٩٢ و ١٩٢ .

هذه مقارنة بين ٦٤ و ١٩٦٥ فانا استغرب هذا المبوط في الودائع وهذا الارتفاع في القروض ولا نعرف ما هو السبب ونرجو من الحكومة ان تدلنا على الاسباب .

السيد الدجاني نائب القدس :

من اين مصدر هذه الارقام

السيد مرزا نائب عمان :

تقرير ديوان المحاسبة .

(و)

السيد الخشمان نائب السلط :

ورد بكلمة الاخوان النواب المحترمين الاخ صلاح سحيات ورفقاء نقاط تستدعي الاهتمام ، فاقترح اضافتها لتوصيات اللجنة المالية ما عدا نقطة واحدة اختلف فيها الاخ سليمان بك القضاء هذه النقطة هي خضوع الشركات المساهمة لتدقيق حساباتها من قبل ديوان المحاسبة لان هذا يخالف القوانين المرعية والنظام الاساسي لكل شركة لان هذا الحق اعطي للهيئة الادارية العامة ان تختار وتعين مدققي حساباتها ، ومن جهة اخرى اؤيد سماحة الاستاذ الشيخ عبد الباقي جمو في عدم ذكر قضية اراضي العنسية في تقرير ديوان المحاسبة ، كما اؤيده في تخصيص جلسة خاصة لمناقشة هذا الموضوع ، لان هذه القضية بعد ان اتفق القرار المتخذ بشأنها من قبل السلطة السؤولة عادت مرة اخرى وخصصت نفس الوحدات لرعايا اجانب .

السيد المداينة نائب الكرك :

.. هل فوضت ..

دولة رئيس الوزراء :

هناك توصية من سلطة القناة تقترح على مجلس الوزراء ان يتخذ قرارا بتقاط معيته هذه النقاط درسناها وحولناها للجنة مؤلفة من ثلاث وزراء سيدرسوها وينصحونها اذ كان ما دروسه صح نتخذ قرار واذا غير صحيح نفتش عن قرار صحيح .

(ح)

السيد الحاج حسن نائب عمان :

بالنسبة لموضوع العنسية ، اتخذ قرار منذ سنة وشهرين كما تفضل دولة الرئيس في تقسيمها لاشخاص غير مقيمين وفق قانون قناة الغور الشرقية وتنسيب من قناة الغور الشرقية ، ولما تبين لمجلس الوزراء آنذاك بناء على لفت نظر من هذا المجلس واعاد النظر في القضية وبعد ان تحقق من ان هذه الاراضي قد سجلت او كانت في طريقها .. في الواقع لم تسجل .. في طريقها للتسجيل لحماية مقيمين في اسرائيل بكل صراحة قرر عدم .. ايقاف المعاملة ولم .. اوقف القرار واوقفت عملية التسجيل ومعالي

(ز)

دولة رئيس الوزراء :

ياسيدي ، قصة العنسية فاتحة مخزن ودكانه للتجارة ، ومليون شخص فاح بطنه على هذه الشغلة واتصلوا بي ، القضية اتخذ فيها قرار قبل سنة على ما اعتقد او قبل سنة وشهرين والتي بسبب خطأ ، بقاء الوضع على حاله لا يجوز ، القرار الذي اتخذه العام الماضي مش صحيح ، نحن نريد ان نحل المشكلة ونسكن الدكان بقرار جديد ليس سرري وسنعمله ونحن

هذا من الاصل

دولة رئيس الوزراء :

يا سيدي الذي سيطبق هو قانون سلطة قناة النور الشرقية لا سؤال ولا جواب .

الاستاذ جمو نائب عمان :

الذي تعلمه ان قانون قناة النور الشرقية وضع لتفتت الاقطاعات الوطنية واظن انه لا يجوز باي حال من الاحوال ان تفتت الاقطاعات الوطنية وتترك اقطاعات اجنبية لانايس يعيشون عند اعدائنا اينما كانوا ، ان كانوا في ايران او كانوا في لبنان او كانوا في اي بلد آخر ، هؤلاء اخلاصهم لزعيمهم المقدس ، ومكانه المقدس اما في عكا او في حيفا . فكل ما ينتج عن هذا المشروع يذهب الى هناك ، ولذلك الذي نرجوه من دولة الرئيس ومن الحكومة ان لا يعطي اي فرد من هؤلاء اية مساحة من هذه الارض .

الاستاذ المكاوي نائب اربد :

اهالي العنسية اغلبهم من اهالي الخيبة ويسكنون هناك اقترح انا بهذه المناسبة تفويض هذه الارض على اهالي الخيبة المقيمين بالعنسية وهم اصحابها من الاف السنين .

(ك)

السيد الشريدة نائب اربد :

هناك مشروع قانون معدل لقانون قناة النور الشرقية واطلب من الحكومة تأجيل بحث موضوع اراضي العنسية الى ما بعد الانتهاء من تعديل قانون قناة النور .

رئيس مجلس النواب يعرف ذلك ، اما السؤال يسا دولة الرئيس فهو واضح سؤال السيد الخشمان والاخوان وهذا الموضوع اثير ويعلم معالي الرئيس في اللجنة المالية حيث اثير وكان على اساس ، هل هذه الاراضي اعيد تسجيلها لحماية المقيمين ام لا ؟ دولتك قلت لا وهذا كفاية .

(ط)

السيد المحامي نائب الكرك :

ما كنت اود ان اقله ادلي به معالي السيد خالد بك ، لكن وبالنسبة وكما يعترف دولته ان الموضوع هذا موضوع العنسية انه عبارة عن ذكاة نحن نرجو التريث وتعيين لجنة ولا مانع في ان يشترك فيها بعض النواب ولا غضاضة على الحكومة اظن .

(ي)

دولة رئيس الوزراء :

يا سيدي الخطأ الذي صاحب القرار الماضي للان لم يصح قرار ، اما التوصية السابقة والمانع في هذا الموضوع اعيد لسلطة القناة وتقدمت بمقترحات جديدة وصلتنا اول امس وستدرسها وري كافة المحاذير وضمن القانون والنظام وعلى راس ذلك كله ان لا تسجل الارض باسم شخص عدو او غيره .

السيد السحيات نائب الكرك :

هذا ما كنت اود ان اطلبه وقد ذكره دولة الرئيس وهو ان لا تسجل الارض باسماء اشخاص في اسرائيل .

السيد الدجالي نائب القدس :

ان لا تسجل باسم اشخاص غير مقيمين في الاردن .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

معالي الرئيس اخلاقا للحديث قانون قناة النور الشرقية بيد اللجنة القانونية ، واللجنة القانونية وضعت تعديلا لهذه المادة ، بحيث منعت من تفويض هذه الاراضي لاشخاص غير مقيمين بالاردن .

الرئيس :

انتهت كلمات حضرات النواب المحترمين :

(ل)

دولة رئيس الوزراء :

المقصود بديوان المحاسبة وفي تقرير ديوان المحاسبة هو اصلاح الاوضاع وليس التشهير ، خصوصا انه ثبت لهذا المجلس الكريم في حوادث كثيرة ذكرت بها اسماء وانتهت بها القضايا الى لاشيء التقرير مختصر والاختلاسات المذكورة فيه زهيدة جدا ، هناك اناس مولعين بالمناداة بالويل والثبور ، احب ان اقول رغم كل الخطابات ورغم كل ما يقال ان جهاز هذه الدولة من انظف الاجهزة في الدنيا من انظف الاجهزة في الدنيا - يحدث خلل تحدث اخطاء ، تحدث حوادث اختلاسات ، لكن من حيث النسبة ومن حيث تكررها ومن حيث تواترها نسب قليلة وكل سنة احسن من السنة التي قبلها . . . نعم احسن من حيث مستوى النظافة .

بطبيعة الحال جزء من امراضنا في الوقت الحاضر اذا بقولوا ان فلان دفع ذكاة لازم يقدم برهان ، لكن لما يقولوا اختلس اموال الدولة كل الناس يصدقون . هذا برأيي هو العيب الاخلاقي الذي يسبب الناس كثيرين ان يتشائموا من القضية .

الاصل براءة الذمة من مجموع عشرين الف مستخدم عندنا ١٠ او ١٥ يرتكبوا اخطاء عن سوء قصد ، هناك اخطاء اخرى قد تكلف اموال سببها جهل سببها كذا او كذا ، المهم في رأيي المتواضع في دراسة تقرير ديوان المحاسبة ان يقرأ ويستقرأ عنه ، مثلا بعض الاخوان اثاروا نقاط قصة عطاء سد الكفرين ووادي شعيب زائد مئة الف . . يجوز ان يزيد مليون وثمانية الاف يبقى الكلام صحيح ومستقيم ويجوز ينقص مئة الف ويكون هناك سرقة لاعتبار في هذه القصة قد يكون خطأ وقد يكون صواب اعتبار في هناك مئة شرط وشرط من جعلتها اخص الاسعار ، فقد يكون اخص الاسعار ويكون هناك غش وسرقة ، وقد يكون اعل الاسعار ومع ذلك العملية مستقيمة وعلى اي حال يجب بهذا الموضوع لا يليق لان القضية تبحث الان في حكمة العدل وهي التي تقول هذا القرار صحيح او غلط . يعني المقاييس يلزمها بعض البحث المقاييس ليست اغل الاسعار او اقل الاسعار او كذا ، العملية ليست بالظاهر انه فلان اعطى عطاء ازيد من العطاء الثاني اذن اصبح هناك خلل لا يوجد خلل ، الخلل ثبت بالبيئة وليس لانه السراجل او كذا او كذا .

قضية الخبراء التي اثارها الشيخ جمو ، هذه اولاً غير واردة اصلاً ، في وسع الدولة ان تقول لا اريد خبراء الدولة تطلب خبراء في الزراعة من هيئة الأمم ، هيئة الأمم ترسل خبراء بالزراعة ، الرواتب لا تحددها نحن ، بل مقرر بميزان وهذا الموظف موجود بهيئة الأمم ياخذ الراتب الثلاثي . نحن لا ندفع زريده نستدعيه ونستفيد من خبرته لا نريده لاستدعيه مختصر مفيد .

هناك من لا يدرك

قصة الاعتماد هل الخبرة مرت علينا فترة مدرسة انه نحن العلماء ونحن الذين نفهم وليس هناك شيء نحتاج فيه خبرة ، انا كنت من شيوخ هذه المدرسة انه نحن نعرف كل شيء نحن نعرف نستخرج البوتاس ونحن نعرف نستخرج الفوسفات ونحن نعرف كلنا ، الحقيقة لا الاحسن ان نسمين بالخبرة عند الناس الذين يعرفون الخبرة ، قضية تسويق الخضروات وتصنيفها فن قائم بذاته عليه تجارات وعليه دخل طويل عريض وهناك اناس مبرزين في هذا الموضوع ويعرفون كيف تباع الفليفلة وكيف تباع البندورة ، نحن لا نعرف ولهذا السبب نشعر ان من واجبتنا ان نسمين في خبرة من هذا النوع يمكن ان نكون غطئين في هذا القرار ، ولكن هناك اناس باعهم طويل في هذا الموضوع ولذلك الحاجة للخبرة مثل حاجة الانسان الى الاستشارة والنصيحة قائمة دائماً ولا يوجد احد علمه كامل .

الشيء الذي احب ان اذكره فيما يتعلق بديوان المحاسبة انه الان هناك عملية اعادة تنظيم جلدية بدأت منذ اشهر ، الترتيب السابق كان ترتيب على اساس ان الخطأ لابد ان يحصل صارت موضة التدقيق المسبق يعني في المالية فلان يريد ان يقطع وصل هذا يقطع الوصل ويجانبه آخر يراه قطع الوصل ام لا ، صار قسم محاسبة مزدوج قسم واردات مزدوج كل شيء مزدوج هذا النظام سئفني او في طريقنا لاناء هذا النظام نحن نفترض الموظف المسؤول عن العملية الفلانية هو رجل كفؤ وقدير وامين وانه يقوم فيها بديوان المحاسبة في مكانه يوم يلعب الى مكان ما فينتش عليه بدقة ويعود ، اما بقاء موظفي ديوان المحاسبة على اساس التدقيق المسبق او الاقامة الدائمة بالوزارات او الدوائر او المؤسسات هذه موضة قديمة سئفنيها جملة وتفصيلا وستكون النتائج احسن .

هناك اقتباسات غير اقتصادية ابداً وانا شخصياً لا اعرف بالارقام الاخ ابو ناصر اريسه ان يسأل البنك المركزي حتى يرى الصورة التي يخاف منها ليس لها لزوم ولا داعي للخوف بل بالعكس وضعنا احسن واحسن من كافة الوجوه ، لا يوجد دولة في الدنيا في الانماء الا وهي محتاجة الى القروض لكن هناك ميزان بين القروض ونمو الدخل القومي ونمو الدخل المحلي الخ ، وهذه اصبحت عملية معقدة مثل كتابة رويته طيبة يا سأل عنها ... مضبوط وانا سأمثل عنها مضبوط حتى اجيبك عنها يا الاحسن ان لا نثيرها .

بعدين يا سيدى ... ارجوك المبالغات التي قد تكون غير مقصودة (لا يجد لقمة العيش) لا يوجد عندنا مواطن لا يجد لقمة العيش ..

الاستاذ جمو نائب عمان :

انت متأكد ؟

دولة رئيس الوزراء :

.. انا متأكد ..

الاستاذ جمو نائب عمان :

انا متأكد انه فيه ..

دولة رئيس الوزراء :

.. هذه المبالغات ..

الاستاذ جمو نائب عمان :

.. هذه ليست مبالغات ..

دولة رئيس الوزراء :

.. هذه المبالغات ارجو ان لا يقال بمعنى الاستشارة وبمعنى كذا قد يوجد واحد اثنين ثلاثة لكن لا يقال

التقرير السابق بل - كما ذكرت في تقريرى ان قدر جهود جميع رؤساء الديوان الذين سبقوني لانها جهود جبارة في الواقع ومفيدة جداً . ولكن كنت لاحظ ان يأتي كتاب من الوزارة فيقول : ورد كتاب رقم تاريخ ثم يورد نص الكتاب ، ثم يقول بعد هذا فاجاب ديوان المحاسبة على ذلك بكتابه رقم تاريخ ثم يورد نص الكتاب . انا شخصياً وقد درجت على هذا في السابق في تقرير ديوان الموظفين وجدت ان هذا يقلل كاهل القارئ بثقل كاهلكم انتم ايها السادة بصورة خاصة ، فعندما تقول انت وقع الموضوع الفلاني وتلخص ما وقع ثم تعلق عليه ، وهذا الذي جعل في الواقع تقرير ديوان المحاسبة في هذه السنة يظهر بانه اقل من التقرير السابق ، نحن اخذنا جميع القضايا لم نهمل منها شيئاً الا بعض القضايا وليس منها قضية العديسه الا بعض القضايا التي رأيت شخصياً ان القانون لا يستندها .

اما الاستيضاحات التي ذكرها الاخ صلاح بك فاعتقد ان اثباتها افضل وكذا دليل على تجاوز الوزارات والدوائر مع الديوان وستبينها في السنة القادمة ان شاء الله .

وفيما يتعلق بالسجلات المسعفة وكنت اريد ان يجيب على هذا معالي وزير المالية ، بدأت وزارة المالية باعداد هذه السجلات المسعفة ولكن تحتاج الى تنظيم واعتقد ان هناك مجالاً للمجلس الكريم اذا اراد ان يطلع عليها من وزارة المالية .

فيما يتعلق بقضايا التوظيف والموظفين لا علاقة لديوان المحاسبة في ذلك ، فنحن نترك قضايا التوظيف لديوان الموظفين الا اذا كان التعيين والقسم بصورة خاطئة بحيث يكلف الدولة التزامات اكثر من الناحية المالية فعندئذ نثير الاعتراض .

بهذا الشكل المعمم .. مستوى المعيشة عندنا بهذا البلد وتعميم الرفاه بقدر الامكان على قلته اعتقد منتشر على نطاق واسع وهناك ناس كما قلت يجربوا ان يسموا السوء لا يجربوا ان يروا الخير . . . القصه في بحث تقرير ديوان المحاسبة يلزمه دقة اكثر وكذا . وبعدين الاخوان متمم الذي كان فاتح بطنه ينتقد الحكومة هذا التقرير اكثره عن فترة ما كانت فيها هذه الحكومة مسؤولة لكن نحن مسؤولين عن الاجابة كلها ، ويسرني ان اقول ان المخالفات الواردة في هذا التقرير الذي يشمل عمل الحكومة السابقة . كانت اقل من التي قبلها واقل من التي قبلها فهذا دليل التقدم الى الامام في مستوى الكفاءة الادارية بغض النظر عن اية حكومة تأتي .

(٢)

وليس ديوان المحاسبة :

معالي الرئيس ، سادتي الافاضل ،

الكلمة التي اريد ان اقولها هي تعليق على بعض الكلمات التي وردت في اللجنة التي تحدث باسمها صلاح بك . واريد ان اتقدم بادى ذي بدء بالشكر للجنة المالية والشكر للجنة التي ترأسها صلاح بك او التي نطق باسمها لان جميع هذه الآراء هي في الحقيقة مفيدة وتبني السبيل لنا ، غير انني استأذن في التعليق لايضاح بعض ما ورد هنا وهناك :

من ناحية ان التقرير مختصر ومختصر جداً في ما عبر عطفه الاخ . الواقع اذا نظرتم الى اننا اخذنا القضايا ونخصناها تلخيصاً على امل ان تقع فيها على الزبد ، يختلف التقرير الحالي عن التقرير السابق في ان المحابر لم تترك فالي لا حظه - ولا انتقد

هذه هي الاصل

وهذا الاختلاس الذي يقع في الاردن يقع مثله في دول اخرى ومنها الدول الشرقية .
خلاصة ما اريد ان اقول ان هذا التقرير الذي بين يديكم هو موجز لاننا حذفنا التفاصيل منه ، وهو صحيح مئة بالمئة الا اذا اخطأنا نحن عن سهو وتستطيعون حضراتكم ان تعتمدوا عليه كل الاتحاد ونحن نعرف اننا جزء من الهيئة التشريعية ، واننا يجب ان نكون مخلصين وصادقين نعطيا الواقع مئة بالمئة . وشكرا .

— ن —

السيد السحجات نائب الكرك :

استمعت لكلمة رئيس ديوان المحاسبة وانا اشكره على هذا التوضيح ، الا انني اود ان اعلق على ما تفضل به من ان الاختصار الذي فصل لنا سيه هو محمود اذا كان كما يقول رئيس ديوان المحاسبة ، ولكن الاختصار الذي نعينه هو اختصار الحوادث وليس اختصار الكتب الرسمية والمقالات . وفي كلمتنا اشارة لطيفة لهذا الشيء يستطيع الامتياز بذلك ان يفهمها وانه في بعض القضايا المهمة لم يرد شيء بيننا ورد اشياء بسيطة في التقرير .

دولة رئيس الوزراء :

ارجو ان تقول بصراحة ما هو الذي ورد وما هو الذي لم يرد . ؟

السيد السحجات نائب الكرك :

ياسيدي هناك اشياء كثيرة . .

دولة رئيس الوزراء :

ما هي هذه الاشياء . ؟

— ضجة —

اما الخلافات مع الحكومة ، فذكر الاخ صلاح بك انه لم يذكر شيء كثير من هذا ، الذي احب ان اؤكد به بالجلس الكرم ان التقرير الذي بين يديه هو تقرير دقيق جداً وحسب اعتقادنا مئة بالمئة دقيق ، وعلى هذا يجب ان يعتمد المجلس الكرم ، واذا شك احد من الاخوان في اية قضية فعدنا التفاصيل من حيث الكتابات والارقام ونستطيع ايضا ان نطلعهم على هذه التفاصيل في ديوان المحاسبة .

واما من حيث ذكر الاسماء ايضا فعندما يجد المجلس الكرم ان له هدفا معيناً في قضية من القضايا فنستطيع ان نستخرج هذه القضايا ونتابعها الى اقصى حد ممكن او نتابعونها انتم .

فليس كل شيء ما ذكر الاخوان على ما يرام وليس كما تفضل دولة الرئيس ليس الجهاز الاداري في الاردن جهازاً يمكن ان يوصف بأنه لص ، الواقع يخبرني انا كرئيس لديوان الموظفين وبعنايتي المستمرة في الادارة انا اعلم ان الجهاز الاداري في الاردن هو خير من اكثر الاجهزة الادارية في البلاد العربية اطلاقاً .

اما هل وصلنا الى الحد الذي يجب ان نسام عليه ؟ لا يستطيع جهاز اداري في العالم ان يكون كاملاً في اي وقت من الاوقات ، وانما الاجهزة الادارية يطرأ عليها الخلل باستمرار وباستمرار يجب ان تصلح مثل الشجرة التي تقلم كل سنة .

من هذه الناحية اذا توخينا الحقيقة نجدون ان الصورة التي يعطيكم اياها هذا التقرير هي صورة صادقة وارجو ان يسركم ان تعتقدوا ان الجهاز الاداري في الاردن والموظفين في الاردن ليسوا لصوباً وليس اكثرهم لصوباً وهذا . .

— ضجة —

رئيس ديوان المحاسبة :

اسمح لي حضرة الاخ ، لا اريد ان يذهب الاخ صلاح بك الى انني عندما قلت هذه الكلمة لص عن جهاز الاداري قصدت انه هو يقول بذلك او انه هو يؤمن بذلك . .

— ضجة —

او غيروا من اعضاء المجلس الكرم .
الواقع لا العبارة ولا القصد ادبا لذلك وانما اردت ان اقول انه عندما يظهر جهاز الحكومة بالمظهر الذي طالعتموه في التقرير فاننا نعتقد في ديوان المحاسبة وانا رئيس ديوان محاسبة تمام الاعتقاد بان هذه الصورة تعكس الواقع .

السيد الحشمان نائب السلط :

معالي الرئيس
كرر الاستاذ رئيس الديوان عدة مرات بان هذا المجلس ينعى جهاز الدولة . .

— ضجة —

السيد العوران نائب الطفيلة :

ارجو اغلاق باب المناقشة لان الموضوع اشيع بحثاً وقد انتقل الى شيء شخصي .

— ضجة —

الرئيس :

هناك ملاحظات تقدم بها الاخوان النواب بان تضارب هل يوافق المجلس عليها .
(اصوات : باستثناء التديق)

السيد السحجات نائب الكرك :

اسمح لي . . اذا ما قنع المجلس . . اسمح لي انت اجاب الرجل .

بالنسبة لك استيضاحات الفرعي رئيس ديوان المحاسبة على انه يجب ابرادها وهذا نقص يقره رئيس ديوان المحاسبة وقد اقره فعلاً .

بالنسبة للسجلات المسعفة مهمة جداً وأشار لها هذا المجلس واكد عليها ويؤكد عليها رئيس الديوان ببلداته .

بالنسبة لديوان المحاسبة نحن لا نعي ان ديوان المحاسبة مسؤول عن التوظيف ولكنه مسؤول عن تصحيح اي خطأ يقع في التوظيف قد يكلف خزينة الدولة اموالاً اخرى .

بالنسبة للجهاز الحكومي لا نقول ان جهاز الحكومة لص ولا تعني مناقشتنا لتقرير ديوان المحاسبة ان تصف انت ان هناك لصووية بالجهاز والا لماذا وجد ديوان المحاسبة ولماذا رئيس ديوان المحاسبة اذا كنا سنعتبر ان ما يناقش في هذا المجلس هو اتهام لجهاز الدولة كما يقول دولة الرئيس وكما يقول رئيس الديوان ، فنحن اذن بغنى عن مناقشة هذا التقرير وبالتالي بغنى عن ان يكون يكون هناك رئيس ديوان محاسبة وجهاز ديوان محاسبة وتقرير ديوان محاسبة .

نحن نعتقد بنشاط الجهاز الحكومي ، ونعتقد بنظافته ، واول من اتهم الجهاز هو دولة الرئيس وليس نحن ، وهو الذي شرع قانون التنظيم وهو الذي قال بان الجهاز فيه سرقات وهو الذي قال هناك لصووية ونحن لم نقل في يوم من الايام ان جهازنا لص . نحن نعتقد بان المتهم برئ حتى تثبت ادانته ، وعلى هذا فانا الى جانب من يقول بعدم ذكر الاسماء في القضايا حتى يحكم بها .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

بوصفي رئيساً للجنة المالية أقول : تقدمت اللجنة المالية بتواصي للمجلس ومعالي الرئيس أتاح المجال للنواب الكرام للمناقشة وتكلم من أراد الكلام فأرجو الآن أن يوضع قرار اللجنة المالية بالتصويت وإذا وبالإضافة إلى ذلك أية توصية انت من الأخوان النواب تريدوا أن تضم لقرار اللجنة .

الرئيس :

هذا ما أود أن أقوله

هل يوافق المجلس على الملاحظات التي أبدتها صلاح بك باسم النواب ...

— ضجة —

السيد السحيمات نائب الكرك :

قضية الحسابات ، طبيعي أن شركات المساهمة الكبرى التي تساهم فيها الدولة لها نظام داخلي ولها مدققي حسابات ، ولكن يبقى أموال الدولة . الدولة كمساهم يجب أن تطمن على أموالها التي تبلغ ٥١٪ وجهازها الذي يراقب أموال الدولة ماذا لا يراقب الشركات ...

اصوات يجب أن تكون خاضعة للتدقيق

السيد الحاج حسن نائب عمان :

يا أخوان

توضيحاً للنقطة التي أثارها السيد صلاح السحيمات أريد أن أبين أن الحكومة في مجالس إدارة الشركات

المساهمة وبحسب قانون الشركات لها أعضاء في مجالس إدارتها بحسب حصصها فالجهاز التنفيذي المسؤول عن الشركات هو مجالس إدارتها بالإضافة إلى أن قانون الشركات الذي وافق عليه هذا المجلس ينص على أن يكون مدققي الحسابات في أي معاملة مرتبطين مع الحكومة ، ففي أي شيء هم رقباء على مجالس الإدارة تجاه الحكومة .

السيد القضاة نائب عجلون :

بالنسبة لقرار اللجنة المالية أرجو أن يرفع من التواصي موضوع أن يكون مجلس النواب مرجعاً لحسم الخلافات .

الرئيس :

هذا غير وارد ، وهل يوافق المجلس على رفع ذلك من التواصي .

(أوافق المجلس على ذلك)

الرئيس :

اذن أرجو من مقرر اللجنة المالية أن يطلع قرار اللجنة المالية رقم ٢ مع التواصي المضافة لقرار بالشكل النهائي الذي سيرفع فيه للحكومة .

فلما المقرر ووافق المجلس عليها وهذا نصها .

(من)

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة المالية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٦/١/٨ برئاسة معالي السيد خالد الحاج حسن وحضور السادة ، المقرر — موسى أبو الراغب ، عبد الرحمن خليفة ، عمران النماطة ، زهير مطر ، محمد سعيد يونس ، محمد الحشاش .

وقامت بدراسة التقرير الرابع عشر لديوان المحاسبة المضمن أعمال الديوان للفترة الواقعة بين ١٩٦٤/١٠/١ وبين ١٩٦٥/٩/٣٠ ، وبعد الاطلاع على محتويات هذا التقرير ترجو أن تعرض ما يلي . —

١ — الحساب الخاص للسنة المالية ١٩٦٣ — ١٩٦٤

أورد التقرير مقارنة في واردات الدولة المحلية الفعلية .
الواردات المحلية والفعلية

السنة	الواردات بالدينار
٥٣ — ٥٤	٦٩٥٩٤٦٧
٥٨ — ٥٩	١٠٨٨٢٩٨٥
٦١ — ٦٢	١٤٦٧٨٦٣٨
٦٢ — ٦٣	١٧٤٢٤٩٨٤ باستثناء الدفعة الخاصة من شركة السابلاين وبالباقي ٣٦٨٠١٠٦
٦٣ — ٦٤	١٩٣٨٦٦٥٧

وبذلك يتبين أن هناك زيادة بالواردات المحلية زيادة مضطردة كما تبين .

أ — أن سجلات الضرائب العائدة للسنة المالية ٦٤-٦٥ في وزارة المالية تبين أن نسبة ٦٥٪ قد حصلت من مجموع الضرائب المستحقة . وهذا يعني بضرورة مضاعفة الجهد في جباية الواردات وخاصة من ضريبة الدخل .

ب — أن ما رصد في الموازنة للنفقات الانمائية بلغ ٩٦٣٠٠٥٥٠ ديناراً لم ينفق منها إلا ٦١٥٤٢٥٣٠ ، وقد بلغت النفقات الانمائية الفعلية للدولة ١٥٪ من مجموع نفقاتها الفعلية . وكانت اللجنة تأمل أن يتم اتفاق وكالة المخصصات الانمائية .

ج — أن زيادة الواردات نتيجة لرفع نسبة الضرائب أو الرسوم أو أحداث رسوم وضرائب جديدة لا يدل على سلامة الوضع المالي وأما الذي يدل على ذلك هو زيادة الدخل القومي الذي منه واردات الدولة المحلية .

هذا هو الأصل

الملاحظات على الوزارات والدوائر والمؤسسات والمخالفات والتجاوز على أموال الدولة

اطلعت اللجنة على قضايا المخالفات والاختلاسات وهي تبدي أسفها ان ترى تكرار وقوع هذه المخالفات في كل عام ، مع انه ينبغي ان يكون اساس العمل الأمانة والاخلاص الواجب . ان اساءة استعمال أموال الخزينة عن طريق سوء التصرف عن طريق شراء اللوازم وتسلمها وخزنها واستعمالها يدعو الى وضع علاج فوري لهذا الموضوع كما يجب التحقيق في القضايا التي تضمنها التقرير فيما يتعلق بسوء التصرف في شراء اللوازم وتسلمها وخزنها واستعمالها وضرورة تحديد المسؤولية لمرتكبي سوء التصرف هذا وذلك كأجراء رادع للعبث في التصرف بأموال الخزينة .

كما لفت نظر اللجنة كشف التدقيق في حسابات وزارة المواصلات (يرق يريد هاتف) اذ ان مبالغ كبيرة مستحقة الاداء على مشتركين تخلفوا عن تأديتها ، وقد بلغ مجموعها حتى تاريخ ١٩٦٥/٣/٣١ (٢٤٩ و ٣٢٩ ديناراً) وهذا يدل على اهمال المسؤولين في هذه الوزارة عن تحصيلها . وبالرغم من قرارات مجلسكم الموقر بضرورة وضع اجراء رادع لسوء استعمال سيارات الدولة المدنية والعسكرية لا تزال السيارات الحكومية عرضة لسوء الاستعمال يقدم عليه موظفون مدنيون وعسكريون .

مواضيع الخلاف بين الديوان والوزارات

وتقرير رقابة الديوان وطمأنينة موظفيه

يطالب الديوان بعدم اجراء نقل او انتداب او اعارة اي موظف من وإلى الديوان الا بموافقة رئيس الديوان . وترى اللجنة ان في اجابة هذا الطلب قوة وتعزيز وتمكين اوظفي الديوان وزيادة فعاليته .

توصي اللجنة المالية مجلسكم الكريم الموافقة على ما يلي . -

- ١ - شكر رئيس ديوان المحاسبة وموظفيه على الجهود التي بذلوها خلال العام الذي شمله التقرير .
- ٢ - عدم نقل او انتداب او اعارة اي موظف من وإلى ديوان المحاسبة الا بالاستئناس برأي رئيس الديوان .
- ٣ - ضرورة مضاعفة الجهد وزيادة الفعالية في تحصيل اموال الدولة المستحقة .
- ٤ - مضاعفة الجهد في انجاز المشاريع الانمائية ، وذلك بتعزيز الجهاز التنفيذي للمشاريع الانمائية بلوي الخبرة والاختصاص .
- ٥ - اجراء التحقيق وتحديد المسؤولية وفرض العقوبة على كل مختلن او مهمل يعبث بأموال الشعب .
- ٦ - وضع اجراء حازم يضع حدا لسوء استعمال السيارات المدنية والعسكرية حفاظاً على أموال الدولة .

وتأمل اللجنة ان يضع ذلك العلاج حداً لأثاره هذا الموضوع في كل عام .

اللجنة المالية

اطلع النواب الموقعون اذناه على تقرير ديوان المحاسبة الرابع عشر وعلى قرار اللجنة المالية الموقرة بصادده ويسرهم ان يضعوا امام مجلسكم الكريم المطالبات والاقتراحات التالية لمناقشتها واعتمادها فيما اذا اقتنعتم بتدويناها وضرورتها . انسجاماً مع الصلاحيات المخولة لكم في الدستور كرجع لديوان المحاسبة ، ويرجى ان تسهل هذه المطالبات مهمتكم وتمكنكم من التوصل الى القرار الانسب والاصوب .

حضرات النواب الكرام

اننا نقدر اللجنة المالية ما بذلته من جهد في دراسة التقرير ووضع التواصي المعروضة على حضراتكم ولكننا مقتنعون بان هذه التواصي اقتصر على نواحي معينة تعتبرها جزءاً يسيراً من كل وترى ضرورة دعمها بتوصيات اكثر شمولاً وإحاطة بالموضوع الاساسي الذي يضطلع به ديوان المحاسبة من خدمة المصلحة العامة . وهذه هي مطالباتنا وتليها المقترحات المبينة على اساسها .

١ - لا شك انكم لاحظتم ان التقرير جاء مختصراً جداً بالمقارنة مع التقارير السابقة له واقل اادة منها . وانه لم يشر الى عدد من المواضيع الاساسية التي ينبغي عليه ان يعالجها ، ويسيطر رأيه بصددها وبذلك لم يفتح امامكم الباب واسعاً كما يجب ان يكون عليه الحال للاطلاع على كافة جوانب النشاط المالي للحكومة ، وبما ان رئيس الديوان الحالي قد وضع تقريره بعد حوالي مئة يوم من اضطلاع بمسؤولية الديوان فلربما لم تكن هذه المدة كافية لاستعراض ومراجعة جميع اعمال الديوان واعداد تقرير مفصل بها .

لقد درجت العادة على ان يتضمن التقرير احصاءات وافية لعدد الاستيفاضات التي يقدمها الديوان للوزارات والدوائر المختلفة ، بقصد الاطلاع على مدى تجاوب هذه الوزارات مع الديوان ولكن التقرير الحالي جاء خلواً منها وبذلك فقد عنصر هاماً من محتوياته الاساسية .

٢ - لم يذكر التقرير ما اذا كانت وزارة المالية قد انشأت سجلات مالية مسعفة للقروض الخارجية والداخلية والارباح والمساهمات في الشركات والمؤسسات الدولية وغيرها تلافياً للنقص الحاصل في هذه السجلات التي شدد مجلسكم في السنة الماضية على انشاؤها بوجه السرعة الممكنة .

٣ - جاء في التقرير ان جهود الديوان اسفرت عن استرداد مبلغ ٧٤٥٧٣ ديناراً وهو مبلغ كبير بالنسبة للميزانية العادية للدولة ولكن التقرير لم يتضمن التفاصيل اللازمة عن الحوادث التي ادت الى استرداده بل اكتفى بذكر عدد يسير منها تعتبر فيها المبالغ المستردة ذات قيمة صغيرة بالنسبة للمجموع ، ولا شك انه مما يهم مجلسكم الكريم ان يطلع على التفاصيل الوافية على مثل هذه الامور التي تسمى فيها السرقة والاختلاس الى سمة الدولة .

٤ - لم يتضمن التقرير اية معلومات عن قضايا التوظيف والموظفين والمخالفات التي تتعلق بهذا الموضوع الهام مما يثير التساؤل ما اذا كانت هذه المخالفات غير موجودة بتاتا ان التقرير تجاهلها ولم يعتبرها ذات اهمية لعرضها على مجلسكم الكريم .

هذا من اصل

٥ - لم يشر التقرير الى الخلافات في الرأي بينه وبين الحكومة فيما يتعلق بتطبيق القوانين والانظمة المالية ولا شك انه لما يعم مجلسكم الكريم ان يطلع على هذه الخلافات بالرأي خاصة وانه سبق له وطالب بان تحال الخلافات في الرأي الى هيئة خاصة كي لا يكون مجلس الوزراء المرجع الاخير للبت بامرها .

٦ - اقتصر التقرير في ملاحظاته فيما يتعلق بالشؤون المالية للبلديات على عدد قليل من هذه البلديات ، وحتى هذه الملاحظات جاءت مختصرة وموجزة ، حتى انها لتوحي بان كل شيء على ما يرام ، وان التدقيق قد اكسدت قوة النظام والقانون ولم تعد هناك اية مخالفات تذكر .
وانطلاقاً من هذه الملاحظات فاننا نشارك اللجنة المالية توصياتها ونندعول الموافقة على التوصيات التالية :-

١ - تعديل المادة (٢٢) من قانون ديوان المحاسبة بان يكون المرجع الفصل في الخلاف بين الديوان والوزارات هيئة حيادية خاصة .

٢ - اعداد الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة في مدة اقصر من المدة الحالية لكي يتناول التقرير السنوي لديوان المحاسبة هذا الحساب الختامي مع نتيجة اعماله عن سنة واحدة في تقرير واحد .

٣ - التشديد على سرعة الجواب على استيضاحات الديوان واتخاذ الاجراءات المشددة بحق الموظفين الذين يتأخرون عن الجواب السريع .

٤ - الموافقة على توصية رئيس ديوان المحاسبة بالغناء رسوم رخص الراديو والتلفزيون وضمها الى رسوم الى رسوم الجمارك وتحصيلها عند استيراد تلك الاجهزة .

٥ - تضمين تقرير ديوان المحاسبة خلاصة للتقارير التي يعدها مندوبو الحكومة في الشركات التي تساهم في الحكومة وممارسة الديوان صلاحيات تدقيق هذه التقارير ومتابعة الملاحظات والاقتراحات الواردة فيها والعمل على اخضاع مراقبة حسابات هذه الشركات لرقابة الديوان ، وكذلك عطاءاتها ، بحيث يشارك في اللجان مندوب عن وزارة الاقتصاد الوطني ، وانجر عن الديوان .

لهذا نقترح اتخاذ القرار من قبل المجلس على ضوء هذه الملاحظات .

أبوباسم مسلم
نائب بيت لحم
صلاخ السجيات
نائب الكرك
سامي حداد
نائب اريحا
سليمان القضاة
نائب نابي اريحا

٨ - قرار اللجنة المالية رقم (٣)

الرئيس :

والآن تنتقل الى البند الثامن من جدول اعمال الجلسة وهو مقررات اللجنة المالية فارجو من مقرر اللجنة السيد موسى ابو الراغب التفضل بالمنصة لتلاوة المقررات .

المقرر :

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة المالية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٦/١/٨ برئاسة معالي السيد خالد الحاج حسن وحضور السادة المقرر ، موسى ابو الراغب ، محمد سعيد يونس ، زهير مطر ، عبد الرحمن خليفه عمران المعايطة ، محمد الحشاش ومحمد ابو الغنم ونظرت فيما يلي .

١ - قانون مؤقت معدل لقانون ضريبة الحرس الوطني رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٥ . قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع شطب عبارة (والاصناف) من الفقرة (أ) من المادة (٥) .

٢ - قانون مؤقت معدل لقانون البندول رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٥ . قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها ، اللجنة القانونية .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون :

(أ)

الرئيس :

يتلى قانون ضريبة الدخل المؤقت المعدل بالشكل الذي سيرفع به لمجلس الاعيان .

(فتلاه المقرر مادة ماده ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع به لمجلس الاعيان) .

الاسباب الموجبة

١ - عندما وضع قانون ضريبة الحرس الوطني رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٤ ورد النص فيه على انه يجوز لمجلس الوزراء ان يزيد الرسوم على التبغ والسجائر والمشروبات الروحية والكماليات الاخرى لمنفعة الحرس الوطني بالنسبة التي يقررها .

وقد اصدر مجلس الوزراء في ذلك الحين قرارات زاد فيها رسوم المكوس على السجائر والمسكرات المصنوعة محلياً .

وقد وضع القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ لاجازة استيفاء المبالغ التي تم تحصيلها بالاستناد الى قرارات من مجلس الوزراء كانت قد صدرت على اثر صدور القانون رقم ٣٣ منذ سنة ١٩٥٤ .

٢ - اما الفقرة (ب) من المادة الخامسة المعدلة فقد وضعت لتشجيع الصادرات الاردنية باعطائها القدرة على المنافسة في الاسواق المجاورة عن طريق زد ضريبة الحرس من الوطني التي تستوفى عنها عند صنعها للاستهلاك في السوق المحلي .

هذا من النص

قانون مؤقت معدل لقانون ضريبة الحرس الوطني
رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٥

١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون ضريبة الحرس الوطني لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

٢ - يلغى ما جاء في المادة الخامسة من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

٥ - أ - يجوز لمجلس الوزراء أن يفرض بالإضافة إلى الرسوم الجمركية ورسوم المكسوس ورسوم الانتاج المحلي رسوماً لمنفعة الحرس الوطني على التبغ والسجائر والمشروبات الروحية والكماليات والاصناف الأخرى وذلك بالنسبة التي يقررها.

ب - يجوز الوزير الذي ترتبط به مصلحة الجمارك أو من ينييه أن يسمح بإعادة المبالغ المستوفاة بالاستناد إلى الفقرة الأولى من هذه المادة أو أية نسبة

منها وذلك في الحالات التي يجوز له فيها بمقتضى قانون الجمارك رقم ١ لسنة ١٩٦٢ أو قوانين المكسوس أو الانتاج المحلي وتعديلاتها إعادة رسوم الجمارك أو رسوم المكسوس أو الانتاج المحلي بالكيفية والنسب والشروط المنصوص عليها في القوانين المذكورة.

٣ - يعتبر كل ما حصل من زيادة على رسوم المكسوس اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون الأصلي وحتى تاريخ العمل بهذا القانون تحصيلاً قانونياً وكأنه قد تم بمقتضى أحكام هذا القانون ولا تجوز المطالبة باسترداده بالطرق الإدارية أو القضائية.

(ب)

الرئيس :

ينيل القانون المؤقت رقم (٣٣) المعدل لقانون البندول بالشكل الذي سيرفع به لمجلس الأعيان .

(فتلله المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعة وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع به لمجلس الأعيان) .

الاسباب الموجبة

لم ينص في قانون البندول لسنة ١٩٢٧ على عقوبات معينة لبعض الجرائم التي ترتكب خلافاً لأحكامه وغاياته وقد حدث أن استعمل بندول مقلد أو مزورع عن بعض الأوعية من قبل بعض الأشخاص فقامت الجمارك دعوى عليهم كانت نتيجة الحسارة وضياح مبالغ على الخزينة بسبب عدم النص على مثل هذه الحالات في القانون المعمول به أو قانون العقوبات .

لذلك فقد وجد من المناسب وضع هذا التعديل وتضمينه نصوباً تعاقب مرتكبي امثال هذه الاعمال حفاظاً على حقوق وموارد الخزينة .

قانون مؤقت معدل لقانون البندول

رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٥

١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون البندول لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع قانون البندول لسنة ١٩٢٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - تستبدل عبارة (قانون الجمارك لسنة ١٩٢٦) حيثما وردت في القانون الأصلي بعبارة (قانون الجمارك والمكسوس المعمول به) .

٣ - تعدل المادة الثالثة من القانون الأصلي بإضافة كلمة (والرسوم) بعد كلمة (الضرائب) الواردة فيها .

٤ - يلغى نص المادة السادسة من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

١-أ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة من قبل المحكمة النظامية المختصة كل مسن يزور أو يقلد أي بندول أو يبيعه أو يستعمله أو يحوزه مع علمه بأنه مزور أو مقلد . وكذلك يعاقب بنفس هذه العقوبة كل من وجد بجيازته عن علم منه قالب أو أداة يمكن استعمالها لطبع البندول .

ب - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر واحدة كل من يعيد استعمال أي بندول مستعمل .

ج - يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على خمسة وعشرين ديناراً أو بكلا العقوبتين كل من وجد بجيازته بندول مستعمل .

د - كل من كان في حوزته مواد تسرى عليها أحكام هذا القانون وكل من باعها أو عرضها للبيع وكانت موضوعاً في اوعية غير مطوقة بالبندول على الصورة المنة في هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن ضعف رسوم المكسوس أو الانتاج المحلي المتحققة عليها ولا تزيد على خمسة امثالها مع مصادرة المطبوعات .

٢ - تخصص المحاكم الجمركية بالنظر في الجرائم المنصوص عليها في البنود (ب، ج، د) من الفقرة (١) من هذه المادة .

٥ - تضاف المادة العاشرة التالية إلى آخر القانون الأصلي :-

١ - الوزير الذي ترتبط به مصلحة الجمارك والمكسوس أو من ينييه عنه ، ان ينهي عن طريق المصالحة اية دعوى أو اجراءات اقيمت أو شرع فيها ولم يقرن بحكم قضائي قطعي ضد أي شخص ارتكب اية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في البنود (ب، ج، د) من الفقرة (١) من المادة السادسة من هذا القانون ، وله ان يقبل اية غرامة مالية يراها مناسبة مقابل التسوية أو المصالحة .

مجلس النواب

٩ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (٩)

الرئيس :

ارجو من معالي مقرر اللجنة السيد كامل محي الدين التفضل بالمنصة لتلاوة قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (٩)

المقرر :

قرار رقم (٣)

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٦/١/١٢ برئاسة عطوفة السيد صلاح سحيات وحضور السادة المقرر كامل محي الدين ، محمد بشير الغزاوي ، علي الدجاني سليمان القضاة زهير مطر ، عبد الباقي جمو ، ابراهيم كريشان . ونظرت في :-

البيان الوارد من المجلس الاعلى لاتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية فيما يتعلق بالحرب الدائرة في فيتنام ، وبعد الاستماع الى توضيح من معالي وزير الخارجية . قررت ان تتقدم الى المجلس بتنسيب اتخاذ القرار التالي :-

يهدى مجلس النواب الاردني تحياته الى المجلس الاعلى لاتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية

بمناسبة تسلمه البيان الصادر عنه بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٩ المتعلقة بالحرب الدائرة في فيتنام ويقلد الروح التي املت على الاتحاد الاعلى مناشدة العالم للسعي لاحلال السلام وايقاف الحرب المدمرة في تلك البلاد . وانا باسم الشعب الاردني المحب للسلام والعدالة وبدافع ايماننا العميق لتؤكد بان الحرية وحق تقرير المصير لجميع الشعوب امور مقدسة يجب ان تسعى لها وتحافظ عليها جميع شعوب الارض ، والمجلس اذ يؤكد قلقه الشديد لقيام هذه الحرب ، فانه يناشد انهاءها واحلال السلام وفق اتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤ ، وبهذه المناسبة فان مجلس النواب الاردني ليلدرك الضمير العالمي بالمأساة التي حلت بشعب فلسطين والتي تفوق في ابعادها اية مأساة أخرى ، اذ انها ادت الى طرد شعب كامل من دياره بقوة العدوان ، ونحن على يقين بان المجلس الاعلى لاتحاد الجمهوريات السوفياتية سيواصل تأييده ودعمه للحق العربي في فلسطين وفي الجنوب العربي المحتل وكافة القضايا العادلة .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها وايداعه الى رئيس مجلس النواب لاتخاذ الاجراء المناسب.

لجنة الشؤون الخارجية

* بيان من المجلس الاعلى لاتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية

فيما يتعلق بالعدوان الاميركي في فيتنام

ان المجلس الاعلى لاتحاد جمهوريات السوفيت الاشتراكية يندد بمزوم وقوة التدخل المسلح للولايات المتحدة الاميركية في جنوب فيتنام والعدوان ضد جمهورية فيتنام الديمقراطية ان مسؤولية الاستمرار في مثل هذه السياسة ولتائجها المحتملة تقع كلياً على حكومة الولايات المتحدة الاميركية .

ان هناك جيشا اميركيا مؤلفا من مائة وستين الف رجل قوي يستعملون الاسلحة والطرق الوحشية بما في ذلك استعمال الغازات السامة والحرق في اعمالهم العسكرية التي يقومون بها على نطاق واسع ضد شعب فيتنام

الجنوبية . ولا زالت الطائرات الاميركية تواصل غاراتها على المدن والقرى الامة والمشاريع الصناعية والمنظمة الري ، ومدارس ومستشفيات جمهورية فيتنام الديمقراطية .

ان هذا العدوان الاميركي يعني ان قواعد القانون الدولي قد ديس بالاقدام ، الامر الذي يعد انتهاكاً فاضحاً لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤ التي بموجبها التزمت حكومة الولايات المتحدة الاميركية بمراعاتها . وقد نتج عن ذلك زيادة التوتر الدولي لانه هذا العدوان انما يخلق تهديد للسلام في العالم .

ان استمرار العدوان وارسال التجنيدات من المشاة الاميركيين ولوازم القتال الى فيتنام من جانب حكومة الولايات المتحدة الاميركية لقمع حركة التحرير الوطنية بالقوة والتي يرأسها الممثلون الحقيقيون لجمعية التحرير الوطنية لجنوب فيتنام التي يحتفل بالعرشرين من شهر كانون الاول الحالي بمرور خمس سنوات على تأسيسها يمكن ان تؤدي فقط الى توسيع النزاع العسكري وزيادة تناقم الوضع في منطقة الهند الصينية وفي العالم اجمع . ان الكفاح البطولي للشعب الفيتنامي ضد العدوان الاميركي في سبيل حريته واستقلاله انما يعطي مثالا حيا وشجاعا فائقة ، وهو بالتالي يقابل بعواطف حارة وبدعم من جميع شعوب العالم المحبة والسلام .

ان الاتحاد السوفياتي بتقديمه العون والتأييد لشعب فيتنام في كفاحه ضد عدوان الاستعمار الاميركي ، انما يقوم بذلك بدافع من واجبه القومي والدولي .

ان بالامكان احلال السلام في فيتنام اذا ما روعيت اتفاقيات جنيف الخاصة بفيتنام ، واذا ما توقف عدوان الولايات المتحدة ضد سيادة الدولة في جمهورية فيتنام الديمقراطية والتدخل المسلح في فيتنام الجنوبية وانسحاب الكتائب الاميركية وحلفائها من جنوب فيتنام وازالة جميع القواعد العسكرية الاميركية من هذا البلد واحترام حق الشعب الفيتنامي في تقرير مصيره وحل شؤونه بنفسه دون اي تدخل من الخارج .

ان المجلس الاعلى لجمهوريات السوفيات الاشتراكية .

يوافق بالاجماع على سياسة الحكومة السوفياتية وعلى الاجراءات العملية التي راققتها في دعم وتأيد الكفاح العادل لشعب فيتنام الاخوي ضد العدوان الاستعماري الاميركي .

يشارك مشاركة كاملة موقف حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية وجمعية التحرير الوطنية لجنوب فيتنام فيما يتعلق بتسوية القضية الفيتنامية .

يدعو المجلس الاعلى لجمهوريات السوفيات الاشتراكية البرلمانات وحكومات جميع البلدان لبذل كل جهد ممكن من جانبهم للعمل على ايقاف العدوان الاميركي في فيتنام واعطاء الفرصة للشعب الفيتنامي ليقرر مصيره بنفسه . ان تقوية وتعزيز وحدة الاجراءات وتضامن الدول الاشتراكية وجميع الدول المحبة للسلام في تقديم التأييد والعون الى شعب فيتنام البطل ، سوف تساهم في كبح قوى الاستعمار والعدوان التي تجاوزت حصرية وحقوق الشعب الفيتنامي المقدسة ، وفي احلال السلام في فيتنام .

ان المجلس السوفياتي الاعلى مقتنع بان قضية الشعب الفيتنامي العادلة سوف تنتصر ، وان الاعمال العدوانية للدوائر الاميركية الاستعمارية المحبة للحرب سوف تنفك ، لا محالة ، وان السلم والامن للشعوب في جنوب شرقي آسيا سوف يتحقق .

الكرملين - موسكو

١٩٦٥/١٢/٩

المجلس الاعلى لاتحاد

جمهوريات السوفيات الاشتراكية

مجلس النواب
١٩٦٦/١/١٢

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (٩) وعلى إحالته للحكومة .
الجميع : موافقون .

١٠ - قرار اللجنة الإدارية رقم (٣) بشأن بعض العرائض والشكاوي

الرئيس :

نتنقل للبعد العاشر من جدول الأعمال وهو قرار اللجنة الإدارية رقم (٣) فارجو من مقرر اللجنة السيد حمزة الشريدة التفضل المنصة لتلاوة القرار .

المقرر :

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة الإدارية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٦/١/٣ برئاسة عطوفة السيد وحيد العوران وحضور السادة : المقرر حمزة الشريدة ، فيصل الدغي ، متيا مروم ، معروف رباح ، نواف السعود ، إسماعيل ابو علان ، مطلق الحنيد ، شاكر الطعيمه .

ونظرت في الاوراق الواردة وقررت ما يلي :

١ - الشكوى رقم (٣٣) المقدمة من السيد سامي صوالحه عن المعتقلين السياسيين والمتضمنة بشأن القيود المفروضة عليهم من قبل السلطات المختصة قررت اللجنة إحالتها الى دولة رئيس الوزراء للنظر فيها .

٢ - الشكوى رقم (٣٥) المقدمة من السيد طلعت حسين ورقفاة والمتضمنة الاراضي الاميرية في قرية عانيل قررت اللجنة إحالتها الى دولة رئيس

الوزراء للتكرم بالايجاز للوزارات المعنية للنظر فيها واعلام المجلس بالنتيجة .

٣ - الشكوى رقم (٤١) المقدمة من شركة باصات العاصمة - شركات اخرى المتضمنة حل شركة نقل الحجاج والعمل على دعوة جميع الشركات العاملة ليم انتخاب هيئة جديدة . قررت اللجنة إحالتها الى معالي وزير الداخلية للنظر فيها واعلام المجلس بالنتيجة .

٤ - الشكوى رقم (٥٠) المقدمة من المختار سالم العفنان مختار قرية طواحين عدوان التابعة للزرقاء المتضمنة تحصيل مبالغ لتحسين القرى . قررت اللجنة إحالتها الى معالي وزير الداخلية / للشؤون البلدية والقروية للنظر فيها على ضوء الحقيقة والواقع واعلام المجلس بالنتيجة .

٥ - الشكوى رقم (٥١) المقدمة من مستخدمي مجلس الاعمار والمتضمنة التعويضات عن المدة التي خدموا بها . قررت اللجنة إحالة هذه الشكوى الى دولة رئيس الوزراء بوصفه رئيساً لمجلس الاعمار للنظر فيها واعلام المجلس بالنتيجة .

٦ - الشكوى رقم (٥٣) المقدمة من اهالي مدينة المرقق والقضاء من البادية والمتضمنة نظام التقسيمات الادارية . قررت اللجنة إحالة هذه الشكوى الى معالي وزير الداخلية للتكرم باعادة النظر في مدعاهم هذا على ضوء الحقيقة والواقع .

٧ - الشكوى رقم (٦٧) المقدمة من اهالي راس العين والمتضمنة إيجاد طريق لهم قررت اللجنة إحالتها لدولة رئيس الوزراء للايمر بما يراه مناسباً .

٨ - الشكوى رقم (٦٨) المقدمة من محافظي حراج الملكة والمتضمنة بشأن بعض المطالب لمسم قررت اللجنة حفظها لحسين الفروغ من المشروع المتوى تقديمه من بعض اعضاء المجلس النيابي .

الموجبة له ، ورواء إحالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره واعطاه صفة الاستعجال .

واقبلوا فائق الاحترام ،

رئيس الوزراء
وصفي التل

الرئيس :

هل يوافق المجلس على صفة الاستعجال ؟

الجميع : موافقون .

- ب -

الرئيس :

ويتلى كتاب الرئاسة الثاني رقم ٣٨٨ حول استعجال النظر في مشروع قانون صيانة اموال الدولة لسنة ١٩٦٦ .

الامين العام :

الرقم ص/٣٨٨

التاريخ ١٩٦٦/١/١٠

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليتكم طياً (٢٠٠) نسخة من مشروع قانون صيانة اموال الدولة لسنة ١٩٦٦ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٦/١/٥ مع الاسباب الموجبة له رجاء إحالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره واعطائه صفة الاستعجال :

واقبلوا فائق الاحترام :

رئيس الوزراء
وصفي التل

٩ - الشكوى رقم (٧٩) المقدمة من كتبة ومراقبين وموزعين وعمال وكالة الغوث والمتضمنة بعض المطالب لهم . قررت اللجنة إحالتها الى دولة رئيس الوزراء واعلام المجلس بالنتيجة .

١٠ - الشكوى رقم (٨٢) المقدمة من عمال قاعدة الحسين الجوية بالمرق المتضمنة بعض المطالب لهم . قررت اللجنة إحالتها الى معالي وزير المواصلات / طيران ميناء وسكك . لانصافهم واعلامنا بالنتيجة .

«وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها»

اللجنة الادارية

١١ - إحالة القوانين الواردة من الحكومة الى اللجان المختصة

الرئيس :

(أ)

يتلى كتاب الرئاسة حول استعجال النظر في مشروع قانون مؤسسة الاقراض الزراعي المعدل لسنة ١٩٦٦ .

الامين العام :

الرقم - م/٥٣/٣

التاريخ - ١٩٦٥/١٢/٣٠

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث الى معاليكم طياً (٢٠٠) نسخة من مشروع قانون مؤسسة الاقراض الزراعي المعدل لسنة ١٩٦٥ بشكله السلي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٩ مع الاسباب

كتاب الرئاسة

السيد الحاج حسن : نائب عمان

مع تقديري لطلب الحكومة باستعمال النظر في هذا القانون الا انني اقترح على المجلس الكريم ان نحال مثل هذه القوانين للجان ليستنى لكل نائب دراسة هذه القوانين واقرارها بالشكل اللائق ونحن نجتمع في الاسبوع مرة او مرتين .

السيد السحيمات : نائب الكرك

ياسيدي ، للحكومة الحق ان تطلب صفة الاستعمال لاي مشروع قانون ، ولهذا المجلس الكريم تقدير هذا الامر والذي اريده ان يتلو الامين العام للمجلس القانون مادة مسادة فان رآه المجلس مناسباً اقره او عدله او رفضه الخ .

السيد الحياي : نائب الكرك

ارجو ان يحال على اللجنة القانونية اولا ومن ثم على اللجنة القانونية تعيين جلسة لها في موعد قريب لدراسة وتقديمه للمجلس .

دولة رئيس الوزراء :

ارجو التصويت على صفة الاستعمال اولا فاما ان يوافق المجلس على صفة الاستعمال او لا ؟

الرئيس :

هل يوافق المجلس على صفة الاستعمال لهذا المشروع ؟

(فوافق المجلس على صفة الاستعمال)

الرئيس :

نعود الآن لقانون مؤسسة الاقراض الزراعي المعدل من اجل التصديق عليه .

دولة رئيس الوزراء :

ارجو ان تسمحوا لي بشرح هذا القانون في بحث مشاكل الامكان وصلنا الى قانون مؤسسة

الاسكان وبدأت تجمع لتحويل المشروع وبنفس الوقت صدر تعميم على كافة المؤسسات شبه المستقلة والبنوك والشركات ان عليها ان تعمل ترتيب اسكان لانه عندما نحل مشكلة في قطاع من القطاعات تنحل في طريقة غير مباشرة مشاكل الاسكان .

فؤسسة الاقراض الزراعي عندها وفر من الفلوس يمكنها ان تقرض موظفيها لعمل مشروع اسكان خاص بهم . . . المؤسسة لا تقدر ان توسع نطاقها خارج موظفيها لان المبالغ التي اخذتها اخذتها بشروط .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

معالي الرئيس :

مع تقديري للقانون المقدم من قبل الحكومة ولايضاح دولة الرئيس الا انني ارى ان الحكومة قامت بتأسيس مؤسسة حكومية لمعالجة مواضيع الاسكان كمؤسسة تقوم بخدمة جميع الوزارات والدوائر الخ ، وانني ارى مع تشجيعي ومطالبتي لحل مشاكل الاسكان في هذا البلد ، الا انني ارى ان استثناء فئة خاصة بحكم وجودهم موظفين في المؤسسة . . . ارجو ان اكل في حكم وجودهم في هذه المؤسسة ولتوفر المال بالمؤسسة فارى ان جميع ما يتوفر من مال يجب ان يذهب الى حساب مؤسسة الاسكان التي اسست لحل مشاكل الاسكان بشكل عام لجميع الدوائر ، لذلك فاني ارى ان اي توفير مال يجب ان يكون لحساب المؤسسة لكي تقوم بخدمة المشاريع كخدمة غابة اما بحكم وجودهم في المؤسسة وبحكم وجود المؤسسة مصرفية انهم يبطوا قروض لا مبالغ ان تعطي المؤسسة قروض لجميع الموظفين دون استثناء ، اما لموظفيها فقط فارى ان هذا يحجب بحق باقي الموظفين .

السيد كريشان نائب معان :

انا اقول ان هؤلاء الموظفين هم جزء من الموظفين الذين نطالبهم بالاسكان ، وانه عندما يتوفر لهم الاسكان معناه قد حلت جزء من المشكلة ، ومن ثم يبدأ النظر في اسكان الآخرين .

السيد ملحيس نائب نابلس :

وجهة نظري تتفق وجهة نظر الاخ ابراهيم كريشان بانه عندما تحمل بعض المؤسسات العبء عن مؤسسة الاسكان ، مثلا مثل البنك العربي ماهو المانع في ان يقوم بمشروع اسكان لموظفيه وشركة الامتنت كذلك وكذلك شركة البترول وهكذا .

الرئيس :

ما دام المؤسسة لديها وفر ولا تقدر ان تعطيه بقروض زراعية او غيره فما المانع من ان تعطيه كقروض اسكان لموظفيها .

(اصوات : موافقين)

الرئيس :

ارجو تلاوة مشروع القانون مادة مادة للموافقة عليه .

(فتلاه الامين العام مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعة كماورد من الحكومة وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرسل به للأعيان) .

الاسباب الموجبة

حيث ان مؤسسة الاقراض الزراعي ، تنشأ مع خطة الحكومة العامة الرامية الى تشجيع مشاريع اسكان الموظفين كانت قد اصدرت النظام رقم (١) لسنة ١٩٦٥ المنشور بالعدد ١٨٧٩ من الجريدة الرسمية

وحيث تبين بالرجوع لاحكام المادة (٥) من قانون المؤسسة المعمول به بان هنالك شكاً في انها بصيبتها الحاضرة تساعد على وضع النظام المذكور ، فقد وجد من الضروري تعديلها على الوجه المبين بالمشروع المرفق .

مشروع قانون مؤسسة الاقراض الزراعي المعدل

رقم () لسنة ١٩٦٦

==

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مؤسسة الاقراض الزراعي المعدل لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي بالفاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي . -

(٥ - (١) تقدم المؤسسة القروض لتحويل . -

أ - الغايات الزراعية والامور الاخرى المتعلقة بها .

ب - اقتناء وتربية الحيوانات والدواجن وكل ما من شأنه زيادة الثروة الحيوانية .

ج - تحسين وانشاء المصانع الزراعية والحيوانية .

د - اسكان موظفي المؤسسة واعضاء مجلس الادارة الحكوميين .

هكذا حذرت

المادة ٣ - يعمل بالانظمة السارية المفعول قبل صدور هذا القانون وتعتبر كأنها صادرة بوجه اذا كانت لا تتعارض مع احكامه .

الرئيس :

والآن نبث في مشروع قانون صيانة اموال الدولة لسنة ١٩٦٦ .

(أصوات : يؤجل)

دولة رئيس الوزراء :

طلما قد واثق المجلس قبل قليل على صفة النظر فيه بصورة مستعجلة فلماذا يؤجل .
- ضجة -

الرئيس :

اذن ارجو تلاوته من قبل المقرر الاخ سليمان القضاة .

المقرر :

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٦٦

مادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون صيانة اموال الدولة لسنة ١٩٦٦) . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - يكون للعبارة والالفاظ الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لكل منها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

يطلق لفظة (موظف) على كل شخص عين في ملاك الدولة بحسب نظام الخدمة المدنية او انظمة الموظفين او قانون القوات المسلحة الاردنية او قانون الامن العام او اي قانون او نظام آخر .

المقرر :

.. والمؤسسات التي تخضع لاشراف الدولة مثل البلديات .

دولة رئيس الوزراء : مشمولة .

المقرر : (متابعاً)

وتعني عبارة (اموال الدولة) اية اموال منقولة تعود للدولة بما في ذلك النقود والسندات والتحويلات ذات القيمة المالية .

هنا بالنسبة للبلديات

دولة رئيس الوزراء :

تشمل البلديات ٢

المقرر :

لا لاتشملها ستدخل البلديات .

دولة رئيس الوزراء :

اذن ادخلها .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

يا معالي الرئيس

هذا القانون هام جداً والمجلس يطالب به منذ سنتين فيجب احالته للجنة لدراسة والية كافية

الرئيس :

ووفق على النظر به بصقة الاستعجال .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

اعطاء اللجنة والمجلس مهلة اسبوع لا تقصر .

الرئيس :

العيد على الابواب وبعد العيد مباشرة سنقره ونرفعه لمجلس الاعيان

اصوات : موافقة .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالته للجنة القانونية

١٢ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

الرئيس :

انتهت اجاث هذه الجلسة وسأعين فيها بعد موعد ومواضيع الجلسة القادمة .
(وانتهت الجلسة)

امين عام مجلس الامة

رئيس مجلس النواب

هاني خير

عاكف الفايز

تعريف

- ١ - اعد وبوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الامين العام : الاستاذ هاني خير
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر : السيدان عدنان يعون ونظم مرزوق
- ٣ - قام بالاشراف على هذا العدد وتدقيقه في المطبعة مأمور المحلة : السيد وليد النجداي

هكذا من النص